الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــــامعة غلـــــــيزان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مقياس

"علم الدّلالة"

الموجّه للسنة الثالثة ليسانس L.M.D

تخصّص "لسانيات عامّة"

السّداسي الخامس والسّادس

تأليف الدكتور: رحال هشام

أستاذ محاضر (أ)

موسم 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــامعة غلـــــيزان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الحامل البيداغوجي في مقياس

"علم الدّلالة"

الموجّه للسنة الثالثة ليسانس L.M.D

تخصّص "لسانيات عامّة"

السّداسي الخامس والسّادس

تأليف الدكتور: رحال هشام

أستاذ محاضر (أ)

الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعـــة غليـــزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
رقم القيد:..01../ 2022

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

غليزان في : 2022/10/12.

مستخرج من محضر احتماع المجلس العلمي
رقم 03 لكلية الآداب واللغات

وافق المجلس العلمي المنعقد بتاريخ 2022/10/12 على اعتماد الحامل البيداغوجي

للأستاذ رحال هشام من قسم اللغة العربية وآدابها المعنون ب:

مقياس علم الدلالة الموجه لطلبة السنة الثالثة تخصص لسانيات عامة

رئيس المجلس العلمي

جامعة غليزان
المجلس العلمي
كلية الآداب و اللغات

د. بن شماني محمد
رئيس المجلس العلمي
لكلية الآداب و اللغات

فهرس المحاضرات

المحاضرة الأولى: علم الدّلالة (ماهية الحقل المعرفي)
المحاضرة الثانية: علم الدلالة (التأسيس والمصطلح)
المحاضرة الثالثة: علاقة علم الدلالة بالعلوم الآخرى
المحاضرة الرابعة: الدّال والمدلول والدّلالة (اللفظ والمعنى)
المحاضرة الخامسة: الدّلالة والصوت
المحاضرة السادسة: الجهود الدّلالية عند الأصوليين
المحاضرة السابعة: الجهود الدّلالية عند المناطقة
المحاضرة الثامنة: الجهود الدّلالية عند النّحاة
المحاضرة التاسعة: الجهود الدّلالية عند البلاغيين
المحاضرة العاشرة: ثنائية الدّال والمدلول
المحاضرة الحادية عشر: أنواع الدّلالة.
المحاضرة الثانية عشر: النّظريات الدّلالية الحديثة
المحاضرة الثالثة عشر: النّظرية السلوكية (السلوكية اللغوية Linguistic behaviorism):
ليونارد بلوفيلد 1949/1887)
المحاضرة الرابعة عشر: النظرية السّياقية
المحاضرة الخامسة عشر: نظرية الحقول الدلالية
المحاضرة السادسة عشر: النظرية التوليدية التحويلية عند نعوم تشومسكي
علم اللغة من الوصفية إلى التفسيرية
المحاضرة السابعة عشر: ظواهر لغوية "التّرادف"
المحاضرة الثامنة عشر: المشترك اللفظي
المحاضرة التاسعة عشر: التّضاد

المحاضرة الأولى: علم الدّلالة (ماهية الحقل المعرفي)

اللّغة ظاهرة إنسانية عامة تشيع في المجتمعات البشرية، متكونة من أصوات منتظمة في كلمات منتظمة في جمل دالة على معاني مختلفة، لهذا فإنّ "لِلّغة نظام تخضع له، وقواعد مُقرّرة فليست فوضى، وليست تتألف من أشياء لا رابط بينها، فلها نظام معيّن في توزيع أصواتها، ونماذج محدّدة في بناء كلماتها وجملها، ولولا هذا النظام لما تحقق لها هدف"[1] فهذا النّظام الشامل من الصوتي والبنائي خوّل لها تحقيق هذه الغاية، غاية تَنشُد المعنى المُتوخّى من المَزج بين كلّ هذه الأنظمة.

أولى علماء التراث العربي اهتماما بالغ الأهمية، هذا ما يحيلنا على تصور مفاده أنّ البحث اللّغوي والدّلالي خاصة، وُجد عند علماء الدين وكذا الأصوليين والنحاة والبلاغيين من العرب وغير العرب، ذلك أنّ البحث في اللغة بشكل عام وفي الدلالة بوجه خاص قد تبلور منهجا قائما بذاته في القرون المتأخرة من البحث؛ ذلك "أن البحث في اللغة في العصور المتقدمة قد غلب عليها الطابع العقدي أكثر، بينما تَخلّص نوعا ما البحث اللغوي في القرون المتأخرة من هذه السمة، وأصبح يبحث في الخلفيات المعرفية الابستمولوجية أكثر من أي شيء آخر"[2] فالنص القرآني بما يحتله في النفس والعقل العربيتين، منذ أن نزل من عالم الملكوت الأعلى إلى عالم النّفس المكلّفة، جعلنا نُقرّ أنّ حضارة العرب ‹حضارة نص›.لهذا اعتنى السّلف بالعربية وأقبلوا على خدمتها، وذلك إيقانا منهم أنّ دراستها والتّأليف فيها ضربٌ من ضروب العبادة يتقرّبون به إلى الله في كل الأحوال.

علم الدّلالة:

تنطوي لفظة ‹دلالة› على معانٍ عدّة؛ قال ابن فارس في مادة ‹دلّ› من باب الدّال وما بعدها في المضاعف والمطابق: "الدال والّلام أصلان، أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطرابٌ في الشيء، فالأوّل قولهم: دلَلْتُ فلانًا على الطريق، والدّليل:

1- إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ص11.

2- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، عام 2008، ص7.

الأمارة في الشيئ، وهو بيّن الدَّلالة والدِّلالة"[1] من كلامه يُهمّنا الأصل الأول الذي منه اشتق لفظ الدِّلالة (بكسر الدّال)، ومنه الدليل: أي مايُستدل به، ومنه قولهم: بيِّن الدلالة أي واضحها. نستأنِس بتعريف ابن منظور الذي يقول : "والدّليل ما يُستدلّ به، والدّليل: الدَّالُّ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة...والدَّلِيل والدِّلِّيلي: الذي يدُلُّك"[2] فالهِداية والاستهْداء على الطريق تكاد تجتمع عليه كلمة دل بكلّ صِيغها.

وهذا الراغب الأصفهاني يرى أن "الدِّلالة ما يُتوصَّل به إلى معرفة الشيء، كَدَلالَة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، وسواءٌ كان ذلك بقصد ممن يجعله دَلالَةً أو لم يكن بِقصدٍ كمَن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيٌّ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾[3]"[4] فالألفاظ تدل على المعاني، ثم الإشارات والرّموز كلّها تؤدّي إلى تحقيق هدف بِقصد أو بدون قصد. ثم يشير إلى أنّ : "أصل الدَّلالة مصدرٌ كالكتابة والأَمَارَة...، ثم يُسمّى الدَّالُّ والدَّليلُ دِلالَةً كتسمية الشيء بمصدره"[5] ويندرج في هذا التحديد لمعنى لفظ «دلالة» قوله تعالى:« » وقوله عز وجل: ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾[6]، وقوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ ﴾[7] إن المُتأمّل والمدقّق لما بُسِط من تعاريف يمكنه استخلاص قراءات عديدة منها :كل مادار حول لفظ الدلالة في المعاجم العربية لم يخرج عن معنى الإبانة والإرشاد والتسديد بالأمارة أو بأي علامة أخرى لفظية أو غير لفظية، ثم إن كُلّ ما يُستفاد من معان الدَّلالة لا يختلف سواء جاءت على الفتح أم على الكسر، لأن هناك من يرى هناك فرقًا بين الفتح والكسر من حيث المعنى.

1- ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تح شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، د ت ، ص349.

2- ابن منظور، لسان العرب،دار صادر، بيروت،لبنان، ط3، 1994، ج11، ص249.

3- سورة سبأ، آية 14.

4- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح محمد سيد كيلاني، دارالمعرفة، بيروت، لبنان، دط، د ت، ص171.

5- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص171.

6- سورة القصص، آية 12.

7- سورة الصف، آية 10.

يرتكز الإنسان النَّاطق الطريق المُوصل لتعريف الآخر على ما يجول بداخله، ومن جهة أخرى معرفة مكنوناته باستعمال شفرات وقنوات مفهومة بينهما، هذا ما جعل دراسة اللغة تقوم على "مستويات عدة تتداخل فيما بينها، المستوى الصوتي والصرفي، والنحوي، والدلالي، ولعل المستوى الدلالي من أهم هذه المستويات وأصعبها، لأن الطبيعة الحقيقية للغة يمكن فهمها فقط من خلال فهم المعنى"[1] فهذه المستويات على اختلافها من صوتي والصرفي ونحوي ودلالي كلّها تَنشُد المعنى وتعتبره الهدف من اللغة، لكن الدّلالي تعتبره الرّكيزة باعتباره ركن التواصل.

بين علم الدلالة والمعنى:

يمكننا أن نلاحظ أن مصطلح (علم الدلالة) "يفترق في دلالته الإجرائية عن المعنى في دلالته الحدوثية، فعلم الدلالة ليس هو المعنى، ولكنه طرق دراسة المعنى، وبهذا يصبح جليا من وجهة نظر منهجية امتناع العلم الدارس عن الاختلاط بموضوع درسه"[2] لذا نجد أحمد مختار عمر يقول عنه أنه:"دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرّمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[3] المعنى ودرسه أو تدارسه ضمن نطاق علم اللغة هو الحيّز الذي يشتغل فيه علم الدلالة.

تأسيسا على ما سبق "فإن الدلالة إذا عُدّت حدثا، فإنها تدخل في باب مصطلح (الدلالة)، وإذا عُدّت إجراء فهي تنضوي تحت باب العلمية (علم الدلالة)، هكذا فإنه من الصعب بمكان القول إن علماء العربية صنعوا هذا المصطلح، لأن تناولهم للدلالة كان مفهوما حدوثيا، وهذا راجع إلى طبيعة الحضراة عند العرب حيث كانت حضارة نص، لا حضارة معرفة التي تنشأ من خلالها علم الدلالة مفهوما إجرائيا"[4] بين الحدث والعلمية يمكن

1- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى، ص55.

[2] - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص32.

[3] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص11.

[4] - صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى، ص59.

تصنيف الجهود التراثية في هذا المضمار، كي لا نكون مجحفين، فما وُجد بين طيات المؤلفات على اختلاف حلقاتها العلمية هو جهود في مضمار الدرس اللغوي العربي التراثي.

في خضم اللسانيات والدلالة تفرض نفسها ثنائية (المعنى والدلالة) لهذا نتبين الفرق بينهما، فعندما "نتحدث عن معى الكلمة، فإننا نتحدث عن علاقاتها مع الكلمات الأخرى داخل اللغة ذاتها، (ثري) تعني (غني) أو ضد (فقير)...معنى الكلمة مرتبط بعلاقاتها مع الكلمات ذات العلاقة في اللغة الواحدة"[1] علاقة الكلمة مع نظيراته يتحدّد به المعنى، أما جانب الدلالة فهو مرتبط بالعالم الخارجي؛ كتوضيح تتجلى أو تعني "الدلالة علاقة الكلمة بالعالم الخارجي، الكلمة –غالبا– تشير إلى كائن موجود في العالم الخارجي، قد يكون إنسانا أو حيوانا أو نباتا أو جمادا أو مكانا مثلا: نعمان، الأسد، الشجرة، الصخرة، أوربا على الترتيب"[2] دلالة الكلمة هي ما تشير إليه في العالم الخارجي على حسب اختلاف الصنف.

إذا هناك فرق جلي وواضح بينهما أي بين الكلمة والموجودات "كلمة (كرسي) ليست كرسيا، بل هي كامة تشير إلى الشيئ الذي ندعوه كرسيا، كلمة (باب) ليست بابا، وكلمة (مدرسة) ليست مدرسة، هناك التعبير اللغوي وهناك الموجود الخارجي؛ التعابير اللغوية جزء من اللغة، ولكن الموجودات الخارجية جزء من العالمن الدلالة هي علاقة بين التعابير اللغوية والموجودات الخارجية"[3] دلالة الكلمة هي ما تشير إليه في عالم الموجودات، فهناك تعبير لغوي يقابله الموجود في الخارج.

يجد المنقّب في عمق هذا التّراث على شساعته وترامي أطرافه المعرفية أنّ "الأبحاث الدّلالية في الفكر العربي التراثي، لا يُمكن حصرها في حقل معيّن من الإنتاج الفكري، بل هي تتوزع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم، لأنها مدينة للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتّفسير والنقد الأدبي والبيان"[4] وهذا راجِعٌ إلى موسوعية علماء التراث، والثّراء والتراكم المعرفي الكامن في مُؤلّفاتهم على اختلاف مَشارِبها وحلقاتِها العلمية، ذلك ما يحيلنا

[1] - محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص25.

[2] - نفسه، ص25.

[3] -نفسه، ص25.

4- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001، ص17.

تأصيلاً للظاهرة وتأطيرًا للفهم إلى أن هذه "المدرسة المتفوقة الإدراك لم تتأصّل فجأة، ولم تتبلور معطياتها الجمالية بغتة، وإنّما عَركها الزّمن في تطوّره من خلال الأخذ والرّد وتقلّب أيدي فطاحل من العلماء النّاقدين، فأتت مختمرة الأبعاد... وبين طيات تلك الكتب"[1] إلاّ أنّ التّنقيب لاكتشاف هذه الشّذرات ليس أمرًا هَيّنا، لأنّ طبيعة البحث العلمي فيها تتطلّب عناءً، تلك هي طبيعة التراث.

علم الدّلالة والتراث العربي:

يتبين للباحث المتخصّص أنّ "البحث الدّلالي يتقصّى العلاقات الدّلالية بين الرّموز اللّغوية ومدلولاتها وما يترتّب عليها من نتائج في سلامة الأداء للغرض المقصود، وفي وضوح الرسالة الموجّهة من المتكلّم إلى المتلقّي"[2] وهذا لأن البحث الدلالي يَنشُدُ العلامات اللغوية وغير اللغوية التي تُؤدّي غرضًا في الواقع اللغوي بين المتكلّم والمتلقي.

إلا أنّ العلامات اللغوية تبقى تَحظى باهتمام خاصّ، لأنّه "رغم اهتمام علم الدّلالة بدراسة الرّموز وأنظمتها حتى ما كان منها خارج نطاق اللغة، فإنّه يركّز على اللّغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان"[3] وربما أمكننا تبني وبحذر معرفي ملتزمين مبدأ الموازنة طرح إبراهيم أنيس "أنّ دراسة الدّلالة هي قمة التّحليل اللغوي وهدفه النهائي، إذ الغاية من اللّغة هي الاتّصال والتّفاهم، ودون دراسة المعنى يُصبح التَّحليل اللّغوي لَغوًا لا طَائل من ورائه"[4] فالتّحليل اللّغوي على اختلاف مستوياته تبقى للدّلالة الحضور القوي والمباشر، لأنّه بِغياب المعنى تُصبح العملية الاتصالية جوفَاء وخالية من الجوهر، فالمعنى هو الغاية والقصد؛ حتى أنّ هناك من أطلق عليه "قمّة الدّراسات اللغوية، ورأى أنه يشغل المتكلمين جميعا على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الفكرية، لأن الحياة الاجتماعية تلجئ كل متكلّم إلى النّظر في معنى هذه الكلمة أو تلك وهذا التّركيب أو ذاك،

1- محمد حسين علي الصغير، تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في علوم القرآن، دار المؤرخ العربي، لبنان، د ط، د ت، ص24.

2- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر لبنان،دار الفكر سوريا،ط2،1996، ص31.

3- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، مصر، ط5، 1995، ص12.

4- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو أمريكية، دط، 2003، ص39.

وهكذا أدلى كل متكلم تقريبا بدلوه في هذه المشكلة الخطيرة"[1] معنى هذا أن كل المستويات تصبّ في موضوع دراسة المعنى وهو الدلالة.

نستطيع الجزم من هذا الطّرح "أنّ العرب خاضوا غمار هذه الموضوعات: موضوعات علم الدلالة ودرسوها في مصنّفاتهم ووضعوا لها رسائلهم المستقلّة، فقد بَكّروا بالوقوف على ظواهر اللغة الدّلالية، فالتفّوا إلى دلالة ألفاظ المشترك...كما توسعوا بدراسة أبنية الألفاظ وعلاقتها بمعانيها "[2] وهذا انطلاقًا من فهم النص المحوري وخِدمةً له، باعتباره الجامع لكثير من الظواهر الدلالية، والتي جاءت متناثِرة في المؤلّفات التراثية من ترادف ومشترك لفظي، أو حتى البناء اللفظي والتركيبي.

الموضوعية العلمية في هذا النوع من الحقول المعرفية التراثية الواسعة، تُلزمنا مبدأ الإنصاف في الدراسة بأن "الإسهامات اللغوية لأسلافنا المفكرين في التّراث العربي، لم ينل البحث فيها ما يستحّقه من عناية واهتمام، فما زالت مجالات كثيرة في التراث العربي اللّغوي بكرا تحتاج إلى نظرة لغوية علمية واعية، وإن وجدت هناك أبحاث لغوية ذات قيمة إلا أنها محمولة على الرّصيد المعرفي للتراث العربي"[3] إذًا فالبحث الدّلالي العربي بإجراءاته العلمية، أنتج من داخله قضايا دلالية متعددة تعدد الفِهام داخل هذا الإطار المعرفي، يأتي في مقدّمتها عنصري الدّلالة (اللفظ/المعنى).

إنّ البحوث التي ساهم بها القدماء بدءا من الهنود واليونان والرومان وصولا إلى الجهود اللغوية لأسلافنا الباحثين في التراث العربي، وعلى اختلاف مشاربهم وانتهاء بعلماء العصر الحديث فتحت الباب على مصراعيه ومهّدت الطريق وأرست القواعد لميلاد ونهوض علم يضطلع بلم شمل تلك التراكمات اللغوية والمعرفية، وفي قالب علمي ركيزته مناهج وأصول وضوابط.

1- محمود السعران، علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"، دار النهضة العربية، بيروت، دط، د س، ص261.

2- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980، ص473.

3- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص09.

المحاضرة الثانية: علم الدلالة (التأسيس والمصطلح)

إلى هنا كان أول ظهور لدراسة علمية خاصة بالدلالة، "فكلمة دلالة" Semantics " ظهرت لأول مرة في الإنجليزية في القرن السابع عشر في كتاب "جون سبنسر"، ثم استعملها اللغوي الفرنسي ميشال برﻳال" m.breal "[1] والأمر فيه تسلسل وتأسيس للفكرة، و"في القرن التاسع عشر حيث كتب بحثا بعنوان "مقالة في السيمانتيك""essai de semantics "، وكان ذلك سنة 1897م، فميشال برﻳال هو أول من استعمل مصطلح سيمانتيك لدراسة المعنى"[2] لكن الفكرة كانت في بدايتها عامة.

ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحد"ففي سنة1923م ظهر كتاب آخر للعالمان الإنجليزيان ريتشاردز Rechadrs " وأوجدن "Ogden" تحت عنوان"معنى المعنى"" the meaning of meaning"، وقد عرضا فيه مشكلة المعنى من جوانبها المختلفة وأوردا فيه اثنين وعشرين تعريفا للكلمة"[3] وبشكل عام ،يمكن تقسيم هذه التعريفات المختلفة إلى نوعين اثنين:

"النوع التحليلي (Analysie) الذي يرمي إلى تحليل المعنى إلى كل عناصره المكونة له.النوع العملي (Operational) الذي لا يعني بمعنى المعنى بقدر ما يعني بالعمل الذي يؤديه"[4] حيث حدّدا في كتابهما مقومات العلامة اللغوية من خلال المثلث المشهور"وقسّما بذلك المعنى إلى ثلاثة مكونات:الرمز (Symbole)، والفكر(Though)، والمرجع (Référence)، وبتعبير آخر: الاسم (Name)، والمعنى (Sense)، والشيء (Thing)، والاسم هم الكلمة المنطوقة أو المكتوبة، والمعنى هو المعلومة التي ينقلها الاسم، والشيء هو

---

[1] - أحمد نعيم كراعين، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص89.

[2] - علم الدلالة ،أحمد مختارعمر، ص22.

[3] - أحمد نعيم كراعين، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص90.

[4] - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، سنة 2007م ، ص240.

الظاهرة غير اللغوية التي تدل عليها الكلمة"[1] الأقطاب الثلاثة لبناء المعنى تشترك فيها كما سلف الفكرة واللفظ وعالم الأعيان.

موضوع علم الدلالة:

إنّ علم الدلالة يقوم بدراسة الرموز بصفة عامة دراسة قائمة على أسس علمية، وذلك بوصفها أدوات اتصال يستعملها الفرد للتعبير عن أغراضه من رموز، أو علامات وهي على نوعين:

1 – **شبه ألسنية:** وهي ما يصاحب العملية التواصلية من حركات وإيماءات مختلفة والتي بها يزيد الكلام وضوحا أو غموضا، وهي تختلف باختلاف البيئات الثقافية ،فاليونان مثلا يحركون رأسهم من الأسفل إلى الأعلى تعبيرا عن النفي. والفن الذي تطغى عليه تلك الحركات والإيماءات هو المسرح،فهو الفضاء الأوسع الذي يسمح بها فهي ركيزته الأساسية.

2 – **الرموز الألسنية:** إن عملية الاتصال كما هو متفق عليه تتطلب وجود باث ومتلقي أثناء الاتصال، ورسالة وهي عبارة عن الرموز الألسنة وعلامات اتصال اصطلاحية حيث ينشأ معناها دائما عن توافق بين الذين يستخدمونها.

علم الدلالة واللسانيات:

إذا حاولنا تضمين علم الدلالة داخل اللسانيات (علم اللغة) سنفترض أن الدلالة عنصر أو مستوى لساني مَثَّله مثل (الأصوات) أو النحو، ولقد قبل اللغويون على اختلاف انتماءاتهم أن تحتل الدلالة طرفا ويحتل ويحتل الفونتيك (الأصوات) الطرف الآخر، أما النحو فيحتل المركز الوسط"[2] إن اعتبار علم الدلالة جزءا من اللسانيات يشكل مشكلة مهمة، فنحن نعرف أن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة والدراسة العلمية دراسة.

[1] - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص241.

[2] - صلاح الدين صالح حسين، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط1، د س، ص10.

وعليه "إذا كانت اللسانيات تهتم بشكل الكلمات، فإن علم الدلالة (السيمانتيك) يهتم بجوهر هذه الكلمات ومضامينها. ثانيا: الهدف الذي ينشده علم الدلالة هو الوقوف على القوانين التي تنتظم تغيّر المعاني وتطورها، والقواعد التي تسير وفقها اللغة، وذلك بالاطلاع على النصوص اللغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة وفي هذا سعي حثيث إلى التنويع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة"[1] تكون اللسانيات باهتمامها بشكل الكلمات تركت فجوة لعلم الدلالة لسدّها وإعطاء الأهمية والقيمة لجوهر الكلمات المعنى.

لم ينشأ علم الدلالة مستقلا عن العلوم الأخرى وإنما كان "جزءا لصيقا بعلم اللسانيات الذي كان يهتم بدراسة اللسان البشري، إلا أن عدم اهتمام علماء اللسانيات بدلالة الكلمات– كما أشار إلى ذلك بريال– هو الذي كان دافعا لبعض العماء اللغويين إلى البحث في مجال علمي يضم بحثا في جوهر الكلمات ودلالاتها"[2] وتلك فجوة تركتها لسانيات سوسير بإعطاءها القيمة والأهمية لشكل الكلمات (البنية) على حساب المعنى، وهو ما نبّه له ميشال بريال في كتابه (مقال في السيمانمتيك). إن العلم اللساني كان يهتم بوصف "الجوانب الصورية للغة ويتجنب الخوض في استبطان جوهر الكلمات ومعانيها الذي أصبح من اهتمامات علم الدلالة (الحديث)، ثم إن ضرورة الإحاطة ببعد اللغة الاجتماعي والثقافي والنفسي وتتبع سيرورة المعنى الديناميكي كل هذه حواجز وقفت أمام علماء اللسانيات"[3] استبطان جوهر الكلمات ومعانيها من صلب اهتمامات علم الدلالة الحديث.

---

[1] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص18.

[2] - نفسه، ص19.

[3] - نفسه، ص19.

المحاضرة الثالثة: علاقة علم الدلالة بالعلوم الآخرى

يرى ليتش (leech) أن "السيمانتيك نقطة التقاء لأنواع من التفكير والمناهج مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم اللغة، وإن اختلفت اهتمامات كل لاختلاف نقطة البداية"[1] يظهر أن أغلب العلوم لا يمكنها الانطلق دونما الوقوف على الدلالة في بعض مصطلحاتها وقوفا على المعنى الجوهري لها بكونها مفاتيح لها؛ في هذا يقول منذر عياشي: "نستطيع القول إن علم الدلالة إنتاج مشترك بين عدة علوم، لهذا يمكن وصفه بأنه جزء من تطور المعرفة الإنسانية نفسها...إنه إنتاج خاص باللسانيات، لهذا يمكن وصفه بأنه جزء من التطور الخاص للنظريات اللسانية في رصد النشاط اللغوي، كما نستطيع القول إن علم الدلالة هو النظرية العامة للمعنى، ولهذا يمكن وصفه بأنه فرع من تصوره"[2] يؤكد منذر عياشي على خاصية اشتراك العلوم في علم الدلالة كونه يعطيها آلية فهم معاني وجوهر مصطلحاتها الأساسية.

يبدو أن علم الدلالة لم يستقر علما إلا بعد نشوء اللسانيات في العصر الحديث على يد سوسير، وذلك على الرغم من أن ميشال بريال كان أول من بحث في الدلالة بشكل مستقل، بالإضافة إلى أنه كان زمنيا سابقا لسوسير، بهذا "فإن التطورات التي مر بها هذا العلم قد جعلته أكثر دقة في تحديد موضوعه، ولكنها أيضا جعلته يتسع فيحتوي على عدد من المعارف"[3] نرى اليوم موضوع علم الدلالة يستدعي نوعين من "القضايا يشكلان موضوعه في البحث، غير أن كل موضوع منهما يفترق عن الآخر بمسائله الخاصة:

النوع الأول: وهو لا يتجه بمسائله إلى لغة بذاتها في زمان ومكان محددين، ولا إلى أمة بعينها ولكنه يتجه إلى الدلالة العامة أو الكونية من جهة، كما يتجه من جهة أخرى إلى الدلالة في ذاتها بغض النظر عن طبيعة الأدوات المستخدمة في التعبير عنها.

النوع الثاني: هو عكس الأول تقريبا، أي أنه يتجه إلى لغة معينة من اللغات التي تستعمل أداة للاتصال عند أمة معينة وفي زمان ومكان محددين. علم الدلالة في هذه الحالة سيقترب من اللسانيات في درسها للجملة، لا من لسانيات النص في درسها لدلالة الخطاب،

---

[1] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص16.

[2] - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1996، ص28.

[3] - نفسه، ص37.

كما سيكون ملزما بالإضافة إلى عنايته بالسياق الكلامي عبر هذه الدراسات أن يعني بالسياق المقامي حيث يكون الكلام دالا بغيره وضربا من التعبير أدائيا وتداوليا، وإن هذا سيجعل علم الدلالة يقترب أيضا من التداولية pragmatisme في دراستها لأفعال الكلام ووظيفة التعبير"[1]

قسّم باحث البحث الدلالي إلى ثلاثث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يدرس المعنى على مستوى المفردة على نحو ما يجري في المعجمات.

الاتجاه الثاني: يتوسّع فيدرس المعنى على مستوى التراكيب.

الاتجاه الثالث: يخصّص الدلالة لدراسة المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما، ولكن في إطار اجتماعي معين من زاوية معينة هي زاوية الاستعمال الحي في البيئة الخاصة"[2]

ولعل هذا الاختلاف في نظر البعض يرجع إلى سببين:

أ. تعدّد الدّارسين واختلاف ميادين دراستهم فمنهم المناطقة، والفلاسفة، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلماء اللغة.

ب.كثرة المصطلحات بهذا الصدد، وعدم اتفاقهم على تحديد المراد منها بدقة"[3]

علم الدلالة والسيميولوجيا:

إن ظهور الرموز أو العلامات اللغوية وغير اللغوية ساهم كثيرا في ترقية الثقافات الانسانية وحضارته، حيث اعتبرت وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع، وبالتالي أصبح مفهوم العلامة اللغوية شهادة على ارتقاء الإنسان من جهة ودليل على النسق الثقافي الذي تمارس من خلاله جماعة إنسانية حياتها من جهة أخرى، فكل شيئ يحيط بالإنسان يمكن أن يتحول

[1] - نفسه، ص38.

[2] - صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص56.

[3] - نفسه، ص56.

إلى علامات إذا استخدم في عملية التواصل لنقل رسالة ما"[1] تختص السيميولوجيا بنسق العلامات على اختلافها، ضمن نطاق عملية التواصل تحقيقا لأهداف متوخاة.

تؤكد معظم الدراسات اللغوية أن "الأصل اللغوي لمصطلح sémiotique يعود إلى العصر اليوناني، فهو آت من الأصل اليوناني séméion الذي يعني (علامة)، و logos الذي يعني (خطاب)، وبمتداد أكبر كلمة logos تعني العلم، فالسيميولوجيا هي علم العلامات"[2] يكون دي سوسير من بشّر بهذا العلم الذي ستكون مهمته دراسة حياة العلامات داخل احياة الاجتماعية يقول:"إن اللغة نسق من العلامات التي تعبر عن الأفكار، وإنها لتقارن بهذا مع الكتابة ومع أبجدية الصم والبكم، ومع الشعائر الرمزية، ومع صيغ اللباقة، ومع العلامات العسكرية...وإننا لنستطيع أن نتصور علما يدرس حياة العلامات في قلب الحياة الاجتماعية، وإنه العلاماتية...وإنه سيعلمنا مما تكون العلامات وأي القوانين تحكمها"[3] دي سوسير في محاضراته أشار من قريب إلى العلامة وأنها تعبر عن الأفكار، وهو ما بشّر بميلاد علم يخص بدراسة العلمات كيفما كانت وفي كل المجالات، وهو ما عملت عليه السيميولوجيا بشكل أوسع.

علم الدلالة والفلسفة:

تُحدثنا كتب الفلسفة أن البحث عن المعنى كان شغل الفلاسفة الشاغل منذ القديم، بينما أصبحت "فكرة المعنى محور الفلسفة المعاصرة، إذ لم يكتَفِ فلاسفة التحليل بجعل المعنى غاية فعل التّفلسف، بل أصبح المعنى عندهم ماهية الفلسفة وموضوعها الأوحد وغايتها في آن، إلى درجة أن حدّ بعضهم الفلسفة بأنها (تحديد المعاني)"[4] يبدو أن المعنى صار له من المكانة ما يسمو به بين العلوم، بالرغم من إهمال بنيوية دي سوسير له، إلا أنه علم الدلالة استطاع أن يوجد لنفسه المكانة التي تليق به بين العلوم خاصة من جانب المعنى الذي ارتكزت عليه الفلسفة وجعلته المفتاح لها.

---

[1] - فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص11.

[2] - فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، ص258.

[3] - نفسه، ص17.

[4] - عبد الرحمن الشولي، فلسفة المعنى في الفكر واللغة والمنطق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2016، ص26.

فلاسفة اليونان في تباشيرهم الأولى لفعل التفلسف كان لهم اهتمام مباشر بالمعنى فهذا سقراط "كان إذا تحدث الناس عن العدالة المتعارفة يسألهم بهدوء: ما هي شروط العدالة؟...كما تساءل الفلاسفة الإغريق عن كون العلاقة بين شكل الكلمة ومعناها ضرورية أم لا؟ وكان يرى بعضهم أنها علاقة إجبارية في حين ذهب آخرون كأرسطو إلى أنها اصطلاحية فقط"[1] ثنائية (الكملة/المعنى) كان لها النصيب الأوفر في فلسفة سطرا، كانت مناط عمله الفلسفي كونها أعطته آلية التساؤل المعرفي عن كثير من المصطلحات.

كما تكلم "أرسطو مثلا عن الفرق بين الصوت والمعنى، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر، وميز أرسطو بين أمور ثلاثة: الأشياء في العالم الخارجي، التصورات= المعاني، الأصوات= الرموز أو الكلمات؛ وكان تمييزه بين الكلام الخارجي، والكلام الموجود في العقل الأساس لمعظم نظريات المعنى في العالم الغربي"[2] التمييز بين الصوت والمعنى كان منطلق ارسطو في معالجاته الدلالية ضمن ثلاثية (العالم/ المعاني/ الكلمات) وتلك كانت محور التصور الدلالي في فكره.

تحدث أفلاطون عن قضايا اللفظ والمعنى وذلك في "محاوراته عن أستاذه سقراط. وكان اتجاه أفلاطون نحو العلاقة الطبيعية الذاتية، مدعيا أن تلك الصلة الطبيعية كانت واضحة سهاة التفسير في بدء نشأتها، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد من اليسير أن نتبين بوضوح تلك الصلة بين اللفظ والدلالة لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس"[3] العلاقة بين الألفاظ والمعاني كانت مدار الحوار بين ثنائي الفلسفة اليونانية، فبين الطبيعية والذاتية والاصطلاحية والعرفية دار السجال المعرفي.

إن أول ظهور لعلم الدلالة كان في كتب المنطق من حيث أنه من المقدمات العامة، ويعود الفضل في وضع تفاصيل دقيقة لعلم الدلالة وأقسامها إلى النقد المتواصل الذي أخضعت له المفاهيم التي وضعها أوائل الفلاسفة العرب للدلالة ك(الفارابي) و(ابن سينا) و

[1] - مسعود بودوخة، السياق والدلالة، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2012، ص25.

[2] - أحمد مختارعمر، علم الدلالة، ص17.

[3] - أحمد مختارعمر، علم الدلالة، ص18

(الغزالي) متأثرين في ذلك بالمعطيات اليونانية"[1] يحتاج المنطق إلى علم الدلالة كون هذا الأخير يتيح للمنطق الدقة في التعرف على الكلمات وأقسامها والوقوف على المفاهيم بالنقد والضبط. وهو ما وقف عليها فلاسفة الإسلام أمثال: الفارابي وابن سينا والغزالي. فالمتأمل في المفاهيم والمصطلحات الشائعة في علم الدلالة عندهم يلاحظ "تأثرهم الواضح بالمدؤستين اليونانيتين (المشائية والرواقية)، لكن علم الدلالة رغم كونه ظهر في كتب المنطق إلا أن تطوره يعود غلى التحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان"[2] المحاورات بين العلوم تعطي المصداقية لها، تكون الاحتكاك والتساؤلات المعرفية تفتح العلوم على بضها تأثرا وتأثيرا، وهو ما لمسناه في كثير من علوم العرب كالفقه واللغة والنحو والمنطق.

[1] - فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، ص260.

[2] - فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، ص260.

المحاضرة الرابعة: الدّال والمدلول والدّلالة (اللفظ والمعنى)

إنّ اللّغة ذات الأصالة العريقة والبيان الرّائع تؤدّي دورها الرّائد في تلبية احتياجات العرب والخاصّة منهم بألفاظها الدالّة على المعاني المتنوعة تنوّع خُصوبة هذه اللغة؛ لذلك نجد أن هذه الثّنائية الخطيرة (الدال/المدلول) أو (اللفظ/المعنى) شغلت باعًا واسعًا في الدّراسات اللغوية على اختلافها من لغويين، وبلاغيين، ونقّاد، حتى وَجدت "ثنائية اللفظ والمعنى مكانًا في بحوث الأصوليين، والفلسفة، لأن المعنى يمثّل نقطة التقابل بين أنواع ثلاثة من (علم المعنى) التي هي: علم المعنى اللغوي، وعلم المعنى الفلسفي، وعلم المعنى العام، ويهيّئ هذا التقابل فرصة التعاون بين هذه الأنواع الثلاثة على خير وجه"[1] خِدمةً للبحث اللغوي، فهم قد أفاضوا كثيرًا في قضيتهما.

من خلال "العودة إلى مؤلّفات القدامى، ملاحظة المجهود الهائل الذي قام به الأوائل في مجال دراسة اللغة والعناية الدّقيقة التي بذلوها في جمع أصول اللغة ولمّ شتاتها واستنباط أحكامها العامّة، بل أكثر من ذلك بالإمكان ملاحظة المفاهيم المتطورة التي أتوا بها والتي بالإمكان مقارنتها ببعض المفاهيم الألسنية"[2] حتى أنهم جعلوا المعاني مقدّمة في الاعتبار على الألفاظ "لأنّ الألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلّة يُستدلّ بها على الغرض المقصود من الكلام، فإن المعنى هو المقصود واللفظ وسيلته، ولما كان المعنى هو الغاية والمرام، واللفظ لا يعدوا أن يكون خادمًا له، كانت العناية به أعظم وقدرة عندهم أفخم، لأن المخدوم – بلا شك – أشرف من الخادم"[3] فاللفظ خادم المعنى الذي يؤدّي إلى قصد القاصد، لذلك عدّت المَزِية للفظ، لأن المَخدوم أعلى مَرتبة من الخادِم.

إن الحديث عن اللفظ والمعنى – بعدِّها المحور الأساسي الذي دارت حوله الدراسات – يتطلّب مِنّا بَداهةً العودة إلى الإرهاصات الأولى لظهور هذه القضية، حتى وإن لم تذكر في الأبحاث بشكل جلي وإذا كان الأمر كذلك " فإن لتأثير البيئة العقائدية والفكرية أثرها في

1- تحسين عبد الرضا، الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، دار دجلة، الأردن، ط1، 2011، ص116.

[2] - حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص03.

3- ياسر عتيق محمد علي، الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهمّيتها في فهم مقصود الخطاب، جامعة عدن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 35، يوليو- ديسمبر،2012، ص281.

تكوين الفكر العربي القديم – خصوصا حول هذه القضية – وهذا ما يجعلنا نُحيل على مرجعية أخرى، هي المرجعية البيئية التي خلقت صراعا كبيرا بين فئات عديدة، فتحول الصراع إلى القرطاس والقلم بدل السيف والقوة، وظهر ذلك بالأخص في مباحث الأصوليين، وكذلك الأشاعرة والمعتزلة"[1] لذلك سنحاول أن لا نخرج عن نطاق التراث محدّدين مجالا زمنيا ليس بالهيّن للوقوف بالاستقصاء على قضية اللفظ والمعنى عند جهود معرفية متعددة.

المتأمل في التّراث العربي إلى نهاية القرن السابع الهجري (7هـ)، يجد أنّ فكرة اللفظ والمعنى قد تمثّلت أساسا في أبحاث النحاة والبلاغين والنّقاد أحسن تمثيل، دون أن ننسى المفسرين الذين إضافة ومساهمة في هذا المبحث. فالمتأمّل في: "التّراث البلاغي والنقدي يلحظ أن هذه الثنائية – ثنائية اللفظ والمعنى – قد شغلت حيّزا كبيرا داخل هذا التراث"[2] وذلك لأنّ بيئتهما العلمية هي الدّرس الدلالي الذي أساسه ومنطلقه هواللفظ والمعنى، اللذين يكونان صورتين للكلمة لا انفصال للواحدة منهما عن الأخرى، ويعدّ تحليلهما منطلقا لمعالجة المشكلات الدلالية الأخرى"[3] باعتبار أن العلاقة الدّلالية تنطلق من ثنائية اللفظ والمعنى تأسِيسًا لظواهر دلالية بكل حيثياتها، هذا بحكم أن البحث الدلالي "يتقصى العلاقات الدلالية بين الرموز اللغوية ومدلولاتها، وما يترتب عليها من نتائج في سلامة الأداء للغرض المقصود"[4] فالدّراسة الدّلالية تحاول الإحاطة بالعلامات اللغوية وغير اللغوية ولا تستثني أيًّا منهما، لأنهما تتوخيَان الأداء السليم تحقيقًا للمعنى المقصود من الحدث الكلامي.

تمخّض عن الصِراع حول قضية اللفظ والمعنى وأي منهما له الرِّيادة على صاحبه، لذا قام صراع علمي بينهم في تحديد مصطلح كل منهما في إعطاء النص اللغوي قيمته الفنية، التي يحصل له من خلالها المزية والسبق. ولقضية الإعجاز القرآني وارتباط الفكر والبلاغي النقدي بما احتواه فكان النزاع محتدما في أي منهما يكمن الإعجاز، في اللفظ وتأليفه، أو في المعنى ودلالته، أو بهما معا، أم بالعلاقة المتولدة بينهما؟ كلّ هذا أنتج أربعة

1- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص82.

2- طارق النعمان، اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1994، ص13.

3- فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص30.

4- نفسه، ص31.

توجّهات احتدم الجدال فيها بين: فئة تفضّل اللفظ، وأخرى ترى الجمع بين اللفظ والمعنى، وثالثة ترى بوحدة اللفظ والمعنى، والرابعة ترى بالعلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى.

وانطلاقا من هذا يرى الباحثون أن علماء العربية القدامى كانوا بين رجلين: أحدهما ينتصر للفظ والآخر للمعنى ولا يوجد وسط بينهما "فتيّار أهل السنة رأوا المزية في المعنى بسبب اعتقادهم بأن الكلام عبارة عن معنى قائم في النفس، وقولهم بأن كلام الله قديم وهو عبارة عن معنى قائم في ذات الله، وتيّار المعتزلة والشيعة رأوا المزية في اللفظ بسبب اعتقادهم بأن الكلام هو تلك الألفاظ والأصوات، وقولهم بأن كلام الله مخلوق وهو عبارة عن أصوات القرآن الكريم وألفاظه"[1] تقديم المعنى على اللفظ هو رأي الأشاعرة القائلون بالكلام النفسي انتصارًا لمُعتقدهم.

أما تفضيل اللفظ على المعنى فهو قول المعتزلة القائلة بخلق القرآن، كلّ هذا أنتج نتاجًا فكريًا عقائديًا. كما أدى الجدل بين المعتزلة والأشعرية إلى تناول الصّلة والعلاقة بين الألفاظ والمعاني، حيث اشتدّ الصّراع بين أهل اللفظ وأهل المعنى وامتدّ الصّراع أو النشاط في مجال البحث إلى القرن الرابع الهجري (4هـ). في خِضمّ هذا يُمكن للمتكلّم أن يقع في مُفترق تحديد المُنطلق الذي جاء في اتّجاهين :"الاتجاه الأول الانطلاق من اللفظ نحو المعنى... ويسمى طريقة الفصل... أعني طريقة المجاز... والاتجاه الثاني الانطلاق من المعنى نحو اللفظ وتسمى طريقة الوصل...أعني طريقة التعبير الصريح والتركيب اللفظي المعتمد على القوانين النحوية"[2] فالمَزِية للفظ على حساب المعنى كانت مع المعتزلة، أمّا تقديم المعنى على اللفظ فكانت مع الأشاعرة، ممّا يؤكّد على أنّ طرفي الصّراع كانا على وعيٍ بالمنطلقات اللغوية للتّأسيس لمعتقدها وانتصارًا لفكرها.

ما يُمكننا استنتاجه أنّه "لا غرو في أنّ قضية اللّفظ والمعنى هو صُنو البيئة، أو قل إنّ هذه القضية تمثل حضارة الأمة العربية في ذلك الوقت أحسن تمثيل، فكل ما نشأ وما

1- علي مهدي زيتون، إعجاز القرآن وأثره في تطور النقد الأدبي من أول القرن الخامس إلى نهاية القرن السابع، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص33،34.

2- محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص163.

حدث من أقوال وآراء حول هذه القضية إنما مرده الإعجاز القرآني، وهذا لا جدال فيه ولكن المنهج الذي عولجت به قد اختلف باختلاف التوجهات"[1] فحضارة العرب لغوية فكرية بامتياز أساسها الإعجاز القرآني، ثم التّوجهات العقائدية والفكرية وبتعدّد البيئات والمشارِب العلمية الحاوية لها.

الدال والمدلول في الدرس اللغوي الحديث:

هناك ثلاثة مفاهيم متعلقة بالكلمة في اللسانيات وعلم الدلالة وهي "الكلمة، والمعنى، والمدلول عليه، هذه المفاهيم الثلاثة متباينة عن بعضها البعض، ولكنها متصلة ببعضها البعض، أسبقها إلى الوجود هو بالطبع المدلول عليه أي المشار إليهن فالشيئ سابق في الوجود على الكلمة؛ ثم تأتي الكلمة لتشير إلى الشيئ، وفي الوقت ذاته، يرتبط بالكلمة معناها الدال على المشار إليه"[2] هذا الثلاثي متّصل ومنفصل، فالموجود في عالم الأعيان أسبق من اللفظ، والمدلول في الذهن هو السابق لهما.

إن الدال والمدلول ثنائية "ذات وجهين تقابل وتصل بين دالّ (صوتي، مكتوب، إشاري..)، ومدلول متعلّق به؛ وليس المدلول شيئا، ليس كيانا خارج اللغة، إنه فقط الوجه الآخر للعلامة، أيْ هو كيان لساني محظ، إنه قسيم الدال، سوسير نفسه يُضفي تأويلا نفسيا واجتماعيا على هذا الترابط: الدال هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلول هو المفهوم الموافق لها، أي هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلول هو المفهوم الموافق لها، أي هو مفهوم ينتمي إلى الرصيد الذهني للجماعة اللغوية"[3] الدال صوتي مكتوب وهو كيان داخل اللغة، بينما المدلول هو المفهوم الموافق لها أي هو ذهني محظ.

بهذا يمكننا أن نقول أن "الصلة بين الدال والمدلول اعتباطية، على الأقل بمعنى أن العلامة إجمالا ذات علاقة اعتباطية بالشيئ المسمى. غير أن هذا الربط يمكن أن يكون اعتباطيا إذا أردنا أن نشير إلى أن السمة المفهومية للمدلول لا تبرّرها سمة الدال الصوتية أو الخطية أو الإشارية، ولكننا نذكر فقط بأن الدال والمدلول غير متجانسين، إذ ينتميان إلى

1- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص68.

[2] - محمد علي الخولي، علم الدِّلالة (علم المعنى)، دار الفلاح، الأردن، د ط، 2001، ص14.

[3] - صابر الحباشة، مقاربات في علم الدلالة، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص39.

نظامين مختلفين، وليس مترابطين تمام الترابط"[1] عدم التبرير في علاقة الدال والدلول بين السمة الصوتية للدال، والمدلول المفهوم الكامن في الذهن يجعلها اعتباطية.

أنواع المعنى:

للمعنى قيمة وأهمية فهو جوهر الاتصال، ولابد أن يكون هناك اتفاق بين متكلمي اللغة حول معان الكلمات وإلا استحال الاتصال والتوصال بينهم.

نطرح سؤالا: هلى يكفي لبيان معنى الكلمة الرجوع إلى المعجم ومعرفة المعنى أو المعاني المدونة فيه؟. وتتصل "بكلمة (المعنى) صفات ونعوت كثيرة، منها الخفي والضّمني والظاهر والباطن، والحرفي، والنفسي"[2] يقول أحمد مختار عمر:"إذا كان هذا كافيا بالنسبة لبعض الكلمات، فهو غير كاف بالنسبة لكثير غيرها، ومن أجل هذا قرر علماء الدلالة بين أنواع من المعنى لابد من ملاحظتها قبل التجديد النهائي لمعاني الكلمات، ورغم اختلاف العلماء في حصر أنواع المعنى فإننا نرى أن الأنواع 5 الآتية"[3] المعجني المعجمي المقصود غير ثابت ويمتاز بالتحول، بينمت مثلا المعنى السياقي ثابت ومُحدّد بالسياق، لهذا حدّد اللغويون أنواعا للمعنى كالآتي:

1) **المعنى الأساسي (المركزي):** ويسمى أحيا التصوري أو المفهومي (coceptual meaning) أو (Cognitive) وهذا المعنى هو العامل الرئيس للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار"[4] يتجلى المعنى الأساسي في كونه "جزء من النظام اللغوي، فهو متعلق بالوحدة المعجمية التي ترد في أقل سياق أو منفردة، وليس مرتبطا بمتغيرات الواقع، مثلا: (ولد) معناها الأساسي مؤلف من الوحدات

[1] - صابر الحباشة، مقاربات في علم الدلالة، ص39.

[2] - نفسه، ص44.

[3] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص36.

[4] - نفسه، ص36.

الدلالية: إنسان+ ذكر+ بالغ"[1] المعنى الأساسي هو المعنى المفهومي وظيفته نقل الأفكار، وهو ذو صلة بالمعنى المعجمي أكثر من غيره.

2) **المعنى الإضافي (الثانوي):** وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص. وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي وليس له صفة الثبوت والشمول، وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الزمن أو الخبرة. مثلا كلمة (يهودي) تملك معنى أساسيا هو الشخص الذي ينتمي إلى الديانة اليهودية فهي تملك معان إضافية في أذهان الناس تتمثل في: الطمع، البخل، المكر، الخديعة"[2] ميزة المعنى الثانوي التغيّر والتبدل والتحول من سياق إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى حسب الاستعمال والتداول؛ لا يعتبر بالنسبة للمتكلمين بلغة معينة أن يتفقوا في المعنى أو المعاني الإضافية، كما أن المعنى الإضافي مفتوح وغير نهائي، بخلاف المعنى الأساسي.

3) **المعنى الأسلوبي:** هو ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، كما أنه يكشف عن مستويات أخرى مثل التخصص، ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع، ورتبة اللغة المستخدمة أدبية، رسمية، عامية، مبتذلة..) ونوع اللغة (لغة الشعر، لغة النثر، لغة القانون، لغة العلم، لغة الإعلان...) والواسطة (حديث، خطبة، كتابة...). فكلمتان مثل: father و daddy تتفقان في المعنى الأساسي ولكن الثانية يقتصر استعمالها على مستوى الشخص الحميم"[3] للسياق الاجتماعي والجغرافي التأثير المباشر على هذا النوع من السياق، كما أنه للظروف المحيطة النصيب فيه.

---

[1] - سالم سليمان الحمّاش، المعُجم وعلم الدلالة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1428هـ، ص57.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص37.

[3] - نفسه، ص38.

المحاضرة الخامسة: الدّلالة والصوت

تحتل الكلمة دورًا في تشكيل البنية اللغوية، ذلك أن دلالات الألفاظ ذات ظواهر مختلفة متأرجحة بين (الترادف، والمشترك اللفظي)، حتى أن "البحث في المعنى لن يتم إلا بحضور البحث الصوتي أولا، ثم الصيغ الصرفية، فالدخول في التركيب. وهذا ما أكّده علماء العربية حين خصّصوا مباحث مستقلّة للصّوت، أو حتى أولئك الذين رسموا حدودا للفصاحة انطلاقا من المبحث الصوتي"[1] فللدّلالة الصوتية السّبق في العلاقة بين الألفاظ ومعانيها، وهذا الأمر كان العلماء على درايةٍ به حين رصَّدوا كتبهم بالحديث عنه في حدود الفصاحة.

ملاحظة الجانب الصوتي "الذي قد يؤثر على المعنى مثل وضع صوت مكان آخر، ومثل التنغيم النبر. واستمع إلى قزله تعالى في سورة يوسسف بعد فقد صواع الملك: "قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين، قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاره" فلا شك أن تنغيم جملة "قالوا جزاؤه" بنغمة الاستفهام، وجملة "من وجد في رحله فهو جزاؤه" بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها"[2] تغيير الأصوات أو تبديلها يؤثّر على المعنى كلية، كما أنه للظواهر الصوتية مثل:التنغيم والنبر التأثير مباشر على المعاني.

مسألة الكلمة (اللفظ والمعنى) مرتبطة بالصوت، ولهذا أدرك علماء العربية القدامى الأمر بخاصة ذَوو التّوجّه المعجمي، حيث أنتجت جُهودهم عند مدرستين: أولها مدرسة معاجم الألفاظ "الذي يشرح معاني الألفاظ، ويبيّن أصلها، وما اشتقّت منه، معتمدًا في ذلك صاحبها على نظام معين في ترتيب المواد اللّغوية، أمّا الثاني فهو مدرسة معاجم المعاني، وهذه يرجع إليها من يعرف المعنى، ويرغب في معرفة اللّفظ الموضوع له"[3] القصد منها هو حراسة القرآن من أن يقتحمه خطأ في النّطق أو الفهم، وحراسة العربية من أن يقتحم حرمها دخيل لا ترضى عنه العربية، وصيانة هذه الثروة من الضّياع على وجه الخصوص المعاجم

1- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية ، ص72.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص13.

3 - محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، دار ابن خزيمة، الرياض، السعودية، ط1، 2005 ، ص308، 309.

الصوتية ذات التوجّه الإفرادي المعجمي. هذا ما يفسّر لنا اعتبار علماء العربية "اللغة بأنّها رموز صوتية، واعتبروا الكلمة أصغر وحدة صوتية فيها ذات معنى، وهذا التّعريف له أهمّيته، إذ ما كل منطوق لغة، وما كلّ مفهوم كلام، أي أنّ الأصوات لا تكفي وحدها لتشكيل الكلمة وإعطائها دلالاتها، ولا الدّلالة وحدها تكفي لتقوم بهذا الدور"[1] ذلك أنّ الذي يعطي للكلمة دلالتها هو الإجماع والاصطلاح بين المتكلمين واتّفاقهم على إعطائها معنى معينا، هذا المعنى يشار إليه بصيغة صوتية معينة ذات قوانين محددة تحدّد قيمته الدلالية.

يُحيلنا هذا على تصوّر مفاده بأنّه للمعنى في حياة الإنسان من الأهمّية ما لا يدركه الناس عادة إلا إذا تسلّحوا بمعرفة خاصة، وتتركّز هذه الأهمية على "الطرق التي يسلكها الإنسان لاستقبال المعنى، وعلى السّبل التي ينتهجها في إدراك عناصر المعنى، ثم على الأدوات التي يتوسّل بها في تأويل مقاصد المعنى، وتتركّز أخيرا على المسالك التي يتوخاها لتقديم ثمرة استفادته من المعنى"[2] وهو ما يؤكّد لنا أن المعنى له من القُدسية المعرفية التي أساسها الطرق المنتهجة في عملية الإدراك، يضاف لها الأدوات والإجراءات العاملة في الوصول إلى المقصد باعتماد إعادة القراءة.

إنّ بسط الكلام عن ثنائية اللفظ والمعنى باعتبارهما المحور الأساس الذي التفّت حوله الدراسات، ممّا يقودنا إلى تتبّع سيرورت التّاريخ بُغية معرفة الإرهاصات الأولى لظهور هذه القضية، ما نستنتجه أنّ لتأثير البيئة العقدية والفكرية أثر قويّ في تكوين الفكر العربي القديم حيث "المرجعية البيئية التي خلقت صراعا كبيرا بين فئات عديدة، فتحوّل الصّراع إلى القرطاس والقلم بدل السّيف والقوّة، وظهر ذلك بالأخصّ في مباحث الأصوليين وكذلك الأشاعرة والمعتزلة"[3] هذا باعتبارها بيئات عقائدية معرفية ذات مكنون لا يُستهان به البتّة، يأتي في طليعتها بيئة علم أصول الفقه.

1- منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1991، ص60.

2- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص12.

3- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص82.

الدلالة والصرف (الدلالة الصرفية):

إن اللغة أية لغة في حقيقتها إنما هي منظومة من الأصوات التي تتّسق على وفق نظام معين مقصود ووفق سنن ثابتة، ونظام خاص بها –وهو ما يعرف بالصرف– وهو أكثر فروع البناء اللغوي حاجة للتحليل، لأن دراسة الدلالات ترتبط ارتباطا كبيرا بدراسة التبدلات الصوتية في الموقع الواحد، فالمفردات لا تستقر على حال؛ إذ إنها تتبع الظروف، والناس يزيدون من مفرداتهم وينقصون منها أيضا مما يعني أن تغير المفردات في حركة مستمرة بخلاف التراكيب"[1] البنية الصرفية للكلمات تحمل في طياتها معانيها، وأي تغيير فيها يتغيّر المعنى بموجبه، فهي لا تستقر على حال كون تسييقها في تراكيب لغوية يُحمّلها معان تابعة لها.

لهذا فدراسة "التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تؤديه صيغتها، فلا يكفي لبيان معنى (استغفر) بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غ ف ر) بل لابد أن يضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي ها هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب، وفي باب (معاني صيغ الزوائد) أمثلة أخرى كثيرة"[2] البنية المورفولوجية لألفاظ تؤدي معاني موكلة لها، وأي تغيّر طارى عليها يؤثّر على المعنى مباشرة؛ فالمفردات مكونة من مكونات أساسية هي: المادة، والوزن، والشكل، والمعنى على تفاوت في التوظيف، ولكل مكون مجال، ولكل مجال موضوعات، فكان للوصفية البداية، وللحديثية الوسط، وللذاتية النهاية"[3] هذا الرباعي الذي تركتز عليه البنية المورفولوجية للكلمة قائم بمهمة تأدية المعنى.

العلم الذي يبحث في المفردات يسميه العرب علم الصرف، والتصريف وهو عربي أصيل، "وهو لغة: التغيير، ومنه تصديق الرياح، أي تغييرها. واصطلاحا بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع إلى غير ذلك. وبالمعنى العلمي: علم بأصول

[1] - عقيد خالد حمودي العزاوي وعماد خليفة الدايني بالعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، 271.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص13.

[3] - مكي درار، هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية، ص95.

يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة"[1] علم الصرف يحتل المستوى الثاني من المستويات الصرفية فبه تُعرف احوال أبنية الكلمات وتبدلاتها.

جاء في معجم مقاييس اللغة أن :الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجع الشيئ" والصرف في لسان العرب هو "أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصرف الشيئ أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه، وتصاريف أمور تخاليفها ومنه تصاريف الرياح والسحاب" إذا جميع النصوص تلتقي حول مفهوم التبدل والتغيير. والصرف والتصريف مجاله المفردات في الدراسة اللغوية"[2] وثمرته صون اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

بهذا علم التصريف Morphology هو الحقل اللغوي الذي يدرس بنية الكلمة، وقد عرّفه المحدثون تعريفات متقاربة تكاد تُجمع على أن بنية الكلمة هي موضوع هذا العلم، حيث عرّفه روبينز بأنه" دراسة البنية القواعدية للكلمات" كما عرّفه بعض اللغويين بأنه:"دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد Rules التي تحكمها أي دراسة بنية الكلمة"[3] الوحدات الصغرى هي الكلمات الحاملة للمعنى، أما القواعد فهي تخص كيفية دراسة الكلمة.

الدلالة والنحو (الدلالة النحوية):

إن أهم خاصية من خصائص اللغة هو نظامها؛ لأنه يحكم سلوك المتكلمين في استعمالهم للمفردات اللغوية، ولا وجود للغة بمجرد توافر المفردات، بل لابدّ من وجود نظام يجمعها. فالجملة "لابد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثا، فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاما، فلو قلت (سوف محمد حضر) أو (سمع نام لم)

[1] - أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، تح محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، د ط، د س، ص49.

[2] - مكي درار، هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية، ص99.

[3] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، ص265

أو (ما خالد منطلقا أبوك) أو (السماء يحضر محمد) لم يفد ذلك شيئا"[1] الإفادة للجمل شرط وإلا كان الكلام عبثا، إضافة إلى شرط الترابط بينها لتؤدي دلالة.

تتجلى العلاقة بين النحو واللغة العربية كعلاقة الولد بأمه، إذ لا يمكن الفصل والانفصال بينهما، ذلك أن النحو "مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها"[2] هذه العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى "تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع)، وهذه في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية"[3] النحو صنو اللغة العربية ولا يمكن الفصل بينهمان ذلك أن النحو يمثّل العلاقات التي تؤدي مهمة الربط بين المعاني بقرائن معينة.

لهذا فمراعاة الجانب النحوي "أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤد تغيير مكان الكلمات في الجملة (تغيير الوظيفة النحوية) إلى تغيير المعنى ما كان هناك فوق بين قولك: طارد الكلب القط، وطارد القط الكلب. كذلك قد تتفق كلمات الجمل المتشابهة، ولكن يكون الاختلاف في توزيع المعلومات القديمة (الموضوع) والجديدة (المحمول)"[4] تغيير وظائف الكلمات وأماكنها داخل السياق التركيبي يؤدي إلى تغيير المعنى، كون الترتيب ضروري في الجمل مراعاة لمعاني النحو فيها.

يسهم النحو في "الدلالة على المعاني والكشف عنها، فدلالة البنى النحوية والأنماط التركيبية نتيجة حتمية لطبيعة اللغة نفسها، فإذا كانت الألفاظ دوالٌ على المعنى، فإن ثمة منظومة تحتوي على هذه الدلالات الإفرادية، وتنسج فيما بينها علاقات ترابطية دقيقة تشتبك فيها الدلالات تلك لتحقق أداء دلاليا جديدا مستفادا من محصول الجملة أو التركيب"[5] الكشف عن معاني الجمل يقوم به النحو كونه يحقق الترابط للأداء الدلالي؛ هو ما بالدلالة

---

[1] - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حز، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص07.

[2] - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، د ط، 19945، ص35.

[3] - نفسه، ص178.

[4] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص13.

[5] - عبد العزيز ياسين عبد الله و عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العرب، مجلة آداب الرافدين، عدد 66، 2013، ص04.

النحوية هي تلك "المعالجات النحوية التي انتهجها النحاة العرب، معتمدين القواعد النحوية في تفسير النصوص اللغوية، وتأويلها للوصول إلى معانيها وقيمها التعبيرية والنفية والإبلاغية التي يشترك المتكلم والمخاطب في تكاملها"[1] أخذ النحاة العرب على عاتقهم الوقوف على كيان اللغة بتلك القواعد التي استنبطوها من كلام العرب لضبط اللغة العربية أثناء التقعيد لها.

أشار عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بقوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصولهن وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها...وذلك إنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد منطلقن وينطلق"[2] سمي هذا بنظرية النظم التي انتشرت في آفاق الدرس اللغوي التراثي وسارت بها الركبان، تقوم في أصلها على توخي معاني النحو أثناء انتقاء الألفاظ لتسييقها في التراكيب اللغوية للدلالة على المعاني؛ كل هذا له دلالة اهتمام "النحاة بالدلالات التي تستند إلى التراكيب النحوية، وقوفهم على التراكيب التي تحتمل غير دلالة واحدة، إذ ذاك من مظاهر الاتساع في التعبير عن المعنى في العربية، وقد خصص ابن جني بابا لهذا الشأن أسماه (باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنيين) ذكر فيه أن أكثر هذا الباب يرجع إلى أن يتفق المبنى البتة ولكن الاختلاف في تأويله"[3] العربية سمتها الاتساع في التعبير على المعنى، وهو ما عمل علماء اللغة على استثماره طيلة قرون.

جاء في خصائص ابن جني في باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ :"اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادا وقولا، ومن ذلك قوله: كفى الشيب والإسلام المرء ناهيا. فالقول أن يكون (ناهيا) اسم فاعل من نهيت، كساع من سعيت وسارٍ من سريت. وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيا) هنا مصدرا

[1] - عبد العزيز ياسين عبد الله و عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العربن ص06.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص64.

[3] - عبد العزيز ياسين عبد الله و عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العرب، ص15.

كالفالج والباطل والعائر والباغز ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على فاعل، حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام المرء نهيا وردعا أي ذا نهي، فحذف المضاف وعلّقت اللام بما يدل عليه الكلام"[1] التبادل الحاصل بين الصيغ في التركيب اللغوي فيه سعة لكن شرط عدم الإخلال بالمعنى.

الدلالة والمعجم (الدلالة المعجمية):

إن بيان المعاني المفردة للكلمات هو ما يعرف باسم المعنى المعجمي، إذ "من الممكن أن يوجد المعنى المعجمي دون المعنى النحوي (كما في الكلمات المفردة)، وكذلك أن يوجد المعنى النحوي دون المعجمي (كما في الجمل التي تركب من كلمات عديمة المعنى مثل: القرعب شرب البنع)"[2] المعنى المعجمي غير ثابت واحتمالي ومتعدّد، عكس السياقي الذي يمتاز بالثبات في تأديته للمعنى.

[1] - ابن جني، الخصائص، ج3، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ص490.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص14.

المحاضرة السادسة: الجهود الدّلالية عند الأصوليين

لبيئة الأصوليين من الأصالة المعرفية ما يجعلها قبلة العلماء الراغبين في خوض غمار فهم النص المعجز، ذلك أن علم أصول الفقه كان له سبق البحث عن اللغة فَهمًا وإفهامًا. يقول الشافعي: "وإنّما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره، لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سَعَة لسان العرب، وكثرة وجوهه، و جِماع معانيه وتفرقّها، ومن علمه انتفت عنه الشّبه التي دخلت على من جهل لسانها"[1] والقرآن الكريم جاء جامعًا لما تعارفت عليه العرب من لغة في أيّامها وأسواقها، الذي به تواصلت، وبه خاصمت وخُوصمت على مرّ القرون الفكرية، وعلى مستوى بيئات معرفية وعقائدية؛ عقد الأصوليون "أبوابا للدلالاة في كتبهم تناولت نوضوعات مثل: دلالة اللفظ، دلالة المنطوق، دلالة المفهوم، تقسيم اللفظ بحسب الظهور والخفاء، الترادف، الاشتراك، العموم والخصوص، التخصيص والتقييد"[2] وهذا لما لها من صلة مباشرة باللغة.

الشاطبي الأصولي (790هـ) في معرض حديثه عن قصد الشّارع من وضع الشريعة للإفهام حيث يقول: "إن هذه الشريعة المباركة عربية... فمن أراد تفهُّمه فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلُّب فهمه من غير هذه الجهة"[3] وهي أصلٌ أصيل فيه، لأن لسان العرب به نزل القرآن، ولن يُدرك كنهَه من لم يُتقن سُبلها. يَسنُده الجويني أبو المعالي (419هـ/478هـ) حين يقول أن "معظم الكلام في الأصول يتعلّق بالألفاظ والمعاني، ولذلك لن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنّظر ما لم يكن ربّانا في النّحو واللّغة"[4] فعلم أصول الفقه يتّخذ من اللفظ والمعنى المنطلق في الاستنباط والاستدلال على الأحكام الفقهية التي بها تنتظم علاقة المكلّف بالباري تعالى.

1- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص50.

2 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص21.

3- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج1، تح محمد مِرابي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص384.

4- الجويني أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، ج2، تح عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط1، 1399هـ، ص169.

بمجئ الشافعي أصبح لعلم أصول الفقه قائم بذاته معه حتى قال فيه فخر الدين الرازي":كان الناس قبل الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضتها وترجيحها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ووضع للخلق قانونا كليا يرجع في معرفة مراتب أدلة الشرع إليه"[1] بهذا اتعبر الشافعي مؤسس علم أصول الفقه والرائد فيه، حث شيّد بنيانا لاستنباط الدلالة من الأدلة.

ومما هو ثابت لدى العلماء والمتتبعين لنهج الشافعي إجماعهم على "أنه كان يدعو إلى ضرورة الإلمام الشامل بفنون اللغة العربية، لأن فهم النصوص لا يتأتى بغير ذلك، فأصحاب العربية أخلق بتأويل وفهم معاني القرآن والسنة...يقول: أصحاب العربية جن الإنس يبصرون ما لا يبصر غيرهم"[2] لسان العرب شاسع وواسع ولا يستطيع أحد إدراك كنهها، لذا لابد من الاحتياط والتثبت في فهم نصوص القرآن والسنة

بيئة الأصوليين فيها ما يبرّر ذلك، لأنّ حقل أصول الفقه من تلك العطاءات المميزة للتّراث، ويبرز بشكل واضح مدى "أهميّة القراءة الشاملة للتّراث الدّيني مرتبطًا بالتّراث العام على اختلاف أصنافه ودراساته، بل إنّ الخطاب اللّغوي يتبدى أكثر في هذا الحقل"[3] بحكم الانطلاقة في هذا الحقل المعرفي التي تتوخّى المعنى المنطلقة من الخطاب اللّغوي ككلّ، لأنه مُتعلّق بالاستنباط الفقهي لأحكام المُكلّف التي بها ارتباط وجوده. لذلك "اتّجهوا أثناء دراستهم للألفاظ إلى وضع القواعد والضّوابط التي يجب اعتبارها في فهم خطاب الشّارع للوصول إلى معاني ألفاظه ودلالاتها، وإدراك مقاصدها وأحكامها"[4] فهم قد أحاطوا عملية الفهم بسياج متين تحقيقًا لمقصِد الشّارع الحكيم المَضمون بين ثنايا اللفظ والمعنى.

---

[1] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص114.

[2] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص114.

3- منقور عبد الجليل، النص بين الدلالة والتأويل، منشورات مكتبة الإرشاد، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2004، ص06.

4- ياسر عتيق محمد علي، الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهمّيتها في فهم مقصود الخطاب، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 35، ديسمبر 2012، ص282.

إنّ لجوء الأصوليين إلى "النص" مباشرة واعتمادهم المطلق عليه، يعدّ من أوّل سمات تفكيرهم أو قل: الأداة الطّيعة لتحقيق منجزاتهم، فسعيهم الحثيث للمعنى من خلال الصّيغة التركيبية جعل من "دلالة الصيغة التركيبية على المعنى عند الأصوليين متعلّقة بقصد (intention) المتكلّم المثالي، إذ يجب عليه أن يقصد بالصّيغة التّركيبية معناها الذي تدلّ عليه"[1] فالقصدية تحتلّ من الصيغة التركيبية الوسط ذلك أنّها تشمل المعنى المنشود من خلال الاستدلال والاستنباط، وهذا تحقيقًا لغاية مفادها تنوير المكلّف قطعًا لحجّة الغموض أمامه.

علماء التّراث العربي لم يؤلّفوا ولم يَكتبوا للمتعة العقلية ولا إثبات مهارة القراءة والفهم وإنّما "كانوا يسعون جاهدين إلى ربط مقاصد البشر بمقاصد خالقهم الذي راسلهم يريد سعادتهم وخيرهم"[2] فالمقصد الكامل يربطهم بالخالق المُريد لهم خيري الدنيا والآخرة عن طريق تطبيق أوامره واجتناب نواهيه، لذلك من الطبيعي أن يكون اهتمام الدّوائر الإسلامية التي اشتغلت بالنص القرآني مُنصبًّا "بمحاولة إدراك مقاصد صاحب الرسالة، فمارستها إما تطبيقا وتفصيلا كما هو الحال بالنسبة للمدرسة الفقهية، أو تنظيرا وتأصيلا كما هو الشأن عند الأصوليين الذين كان لهم فضل إظهار المقاصد ولفت الانتباه إليها بشكل مستقل"[3] بهذا يكون أصول الفقه منهج للتعامل مع النص الشرعي الذي طرحته قضية فهم القرآن وكذا تأويله في جميع العلوم الإسلامية، ما طرح قضية إيجاد علم يُؤسّس لعملية الفهم والتّأويل معا، وهو أمر عمل على بلورته الأصوليون داخل مناهج تجريدية تهتم أساس بتحديد طرق ووسائل إدراك المعنى واستخراجه من النص القرآني.

دور السّياق:

للسّياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى، لذلك لاحظ الأصوليون كما أنّهم "لاحظوا أنّ ثمّة ارتباطًا بين بنية القول صوتًا وصيغة وتركيبًا وبين دلالة القول،

---

1 - موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، دار الأوائل، سوريا، ط1، 2002، ص205.

2- يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي "الاستراتيجية والإجراء"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، عام 2007، ص149.

3- يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي "الاستراتيجية والإجراء"، ص149.

كما لاحظوا أنّ للسّياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى"[1] فالجهود اللّغوية الأصولية ذات ميزت جعلت من سمة العبقرية بمكان، بهذا يعدّ البحث في طبيعة الدلالة وقضايا المعنى "من أهمّ الجوانب التي يقوم عليها علم الأصول، فقد أسّس هذا العلم على منطق اللغة وهديها، فكانت هي الطريق الموصلة إلى استنباط الحكم من الكتاب والسنة"[2] اللذان هُما صنوّا الفكر اللغوي العربي الذي أسّس لنفسه قاعدة معرفية يحتلّ فيها النصّ المقدّس المنطلق.

في خضمّ هذا التّجاذب المعرفي الحافل بالتميّز اللغوي نصل إلى رأيٍ مفاده "أن الأصوليين فرّقوا بين قولنا: دلالة اللّفظ وبين قولنا: الدّلالة باللّفظ، فاشترط في الدّلالة باللفظ القصد أي قصد المتكلم، بمعنى أن دلالته إنما هي ما قصده وأراده من ذلك اللفظ من تكلّم به لا ما تعلقته منه أنت مجردا"[3] فالدّلالة باللفظ تستلزم تحقّقها إجراء وحدثًا باعتماد القصد الذي يضمّنه المتكلّم في ثنايا الخطاب. وتأسيسًا على ما سبق فإنّ لعلماء الأصول "دور كبير في عنايتهم بتلك البحوث خاصّة ما تعلّق منها بالدّلالة التي يُعوّل عليها كثيرا في التوصّل إلى المقصد من وراء اللّفظ"[4] فاختلافهم حول فهم الدّلالة بقدر اختلاف اتجاهاتهم العلمية التي يدورون في فلكها، ومرد ذلك إلى المفاهيم المختلفة النّاتجة عن اختلاف مصادر أفكارهم، لكن هذا لا يؤدّي إلى التناقض الحادّ.

دراسة المعنى عند الأصولي تكتسي أهمية بالغة، فهو يشكل ركنا من أركان استنباطه ويُعوّل عليه في البحث عن الأدلّة، فهو يعتمد عليه "في كثير من أصوله على مجمل القضايا اللفظية في النص وأنواع الدلالات الأخرى... وللأصوليين نظرة خاصة في ماهية

1- مندر عياشي، اللسانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1996 ، ص07.

2- علي جمعة محمد، علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص07.

3- مولود السّريري، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية والوضعية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص72.

4- السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط، 1996، ص10.

الكلام تختلف عن نظرة النحاة في تعريف الكلمة وتأليفها"[1] وغَني عن القول إن علماءنا القدامى كانوا موسوعيي الثقافة والفكر، ومرد ذلك وحدة الثقافة العربية الإسلامية في تنوعها قد خلقت في علماءنا هذه الميزة.

نؤول إلى الرأي القائل إنّ: "منهج الأصوليين مختلف عن منهج النّحاة الذي يتوقف عند تفسير بنية الجملة ، فمنهج الأصوليين يتعدّاها إلى تفسير القول أو القصد"[2] فالدّرس النحوي جعل من الدّرس الأصولي مُرتكزًا ينطلق منه في رُبوع البحث الدلالي، ذلك أن النّحاة أخذوا من علم أصول الفقه المصطلحات وبعض الأبواب وحتى التّقسيمات فبينهما الالتقاء والاختلاف في الفهم. نصل إلى أنّ "نظرة الأصوليين للنصّ فاقت نظرة النحويين وغيرهم من حيث العمق والاستثمار، فكان تعاملهم مع مستويات النصّ ضربًا من الحفريات التي تفصل بين السطحي منه (القشور)، والعميق فالأعمق (اللّب)"[3] وهو ما جعل النّحويين يقتفون أثر الأصوليين في التعامل مع قضايا لغوية من قبيل العلّة والمعلول، والقياس، الشّرط، بالإضافة إلى احتكامهم إلى اللّغة والشّعر والأصول المعجمية لبعض المفردات التي هي من قبيل قضايا الدّلالة، وكل هذا خدمةً لقضايا التشريع إبرازًا لحجّيتها وتأكيدًا لأهميتها في التّأصيل.

يتبين من كل هذا أن الأصوليين "دقّقوا النظر في أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النّحاة ولا اللّغويون، فإن كلام العرب يتّسع والنّظر فيه يتّشعب، فكتب اللّغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظّاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى استقراء زائد على استقراء اللّغوي"[4] فالتّعامل مع الدّلالة بمختلف أنماطها حفّز الذهنية على الإبداع العلمي، فنتج عن ذلك نتائج كان لها كبير الأثر على اللّغويين فيما بعد، وحتى المناطقة كان لهم يد بحكم تحديد دلالة الألفاظ.

1- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، عام 1986، ص117.

2- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص85.

3- بثينة الجلاصي، النص والتأويل في الخطاب الأصولي، آليات القراءة وسلطة التناص، دار رؤية، تونس، ط1، 2014، ص12.

4- علي جمعة محمد،علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية،المعهد العالي للفكر الإسلامي،القاهرة،ط1،سنة 1996، ص11.

المحاضرة السابعة: الجهود الدّلالية عند المناطقة

لم يختلف تقسيم المنطقيين لأنواع الدّلالة عن تقسيم الأصوليين والفقهاء اختلافا جوهريا، ولكنّهم "اختلفوا في بعض المفاهيم الدّلالية وتعدّد وجهات النّظر إلى المعنى من حيث هو معنى، فيما إذا كان كلمة واحدة مفردة، أو معنى قضية، أو نتيجة منطقية تؤخذ من مقدمات"[1] المفاهيم الدّلالية كانت محطّ تباين بين المنطقي والأصولي رغم أنّ غالبيتهم مزجوا بينهما أو ألّفوا فيهما كما فعل الغزالي وحتّى البيضاوي كان معه نفس الأمر، استنبطوها واستدلّوا بها على المعنى.

ارتبط بهذه الرؤية تناول الدّلالة اللفظية عند المنطقيين باعتبار عناصر أربعة هي: الكتابة، واللّفظ، والصورة الذهنية، والأمر الخارجي ، إلا أنّ المعوّل عليه عندهم في الدّلالة اللفظية هو العلاقة "بين اللّفظ والتصوّر، وذلك لأنّ دور الكتابة إنّما هو لإفادة الغائبين خاصة، للقصد إلى إبقائها وإعلام الغائبين بها لتعلم الفائدة، وتتم العائدة وضعوا أشكال الكتابة دالّة على الألفاظ، فصار للشيء وجودات أربع: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، وجود في العبارة، ووجود في الكتابة"[2] بذلك فالأعيان والأذهان واللّفظ والخط أمور أربعة اجتمعت لتكون الدليل اللفظي في بحوثهم اللغوية، وهذا الضّبط بُغية إحاطة الاستدلال المنطقي بسياج يقيه الزّلل أثناء الممارسة اللغوية.

لهذا تعتبر آراء المنطقيين في مضمار الألفاظ ودلالاتها محاولة "عقد علاقة واضحة بين الألفاظ والمعقولات، فالآراء التي من شأنها أن تُصحّح بالمعقولات ينبغي أن تستعمل في الدّلالة عليها ألفاظ لا تتفاوت بمقدارها الدّال على تلك المعقولات، وهذه علاقة ترابطية تمثل لنا مقدار القيم العقلية في فهم الظاهرة اللغوية عند المنطقيين المسلمين"[3] الذين أسّسوا بُنيانهم العلمي على أساس مجرد تجريد علم المنطق، حيث بحثوا في جوهر الدّلالة لأنّ تحديداتهم لأبوابه كانت فيه اللّغة السّمة الغالبة فيه. كما أنّهم عقدوا مقارنة بين اللفظ والمعنى والشّيء،

1- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، الأردن، ط1، 2007، ص256.

2- نفسه، ص258.

3- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1986،1 ، ص113.

وعدّوا الذهن (أو العقل) قاسما مشتركا بينهما، وجعلوا "للشّيء وجودا في الأعيان أي وجودا في الخارج، ينعكس إلى الدّاخل بدلالة اللفظ على المعنى الذي في النفس، وبهذا الترتيب الذي بينوه يقترب المنطقيون من نهج التحليل الدلالي في اللغويات الحديثة ولا سيما تحليل المثلث الدلالي"[1] وهو أمرٌ تناوله الغزالي في تقسيمه للألفاظ حيث يشرح على نحو تفصيلي مُرتّب، العلاقة بين الصّور المحفوظة في الذّاكرة للمدلولات المادّية والمجرّدة، والألفاظ والكتابة التي هي أدوات دالة.

وقراءة لرؤيتهم الدّلالية انطلاقًا من الأعيان "فإن علاقته باللّفظ لا تتمّ إلا بواسطة الصورة الذهنية، ولذلك قرّروا أن الألفاظ لها دلالات على ما في النفوس، وما في النفوس مثال لما في الأعيان، وعلى هذا تكون الدّلالة اللفظية أساسا أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى فتعرف النّفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحسّ على النّفس التفتت إلى معناه"[2] فالموجودات الخارجية ترتسم صورها في الذّهن، فالصّورة السّمعية. فبين اللفظ والمعنى الذي دلالته في النفس، وما هو فيها هو مثال الموجود في الأعيان الخارجية . فالتّنظير الدّلالي عند المناطقة لا تخرج عن إطار "علاقة الألفاظ بالمعاني ضمن القوانين المنطقية...التي تنتظم وتتناول الألفاظ ومدلولاتها وتتبع سنن الخطاب والتعبير لتقنينه وتقعيده"[3] وكلّ هذا تأصيلا للفهم وخدمة للتنظير الدلالي الذي سيبدو واضحا في جهود النحاة.

1- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص113.

2- نفسه، الصفحة نفسها.

3- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص34.

المحاضرة الثامنة: الجهود الدّلالية عند النّحاة

بذل العلماء جهودا في المحافظة على النص القرآني من أن يتطرق إلى لغته لحن أو فساد هي الباعث الحقيقي لجهود النحاة العرب، وتوجّههم هذا لغاية ساميةٍ هي "الرّغبة القوية في معرفة أسرار التّركيب القرآني، وهي بعد ذلك الرّغبة الإنسانية في تعرّف أهمّ المظاهر الإنسانية بإطلاق: اللغة وتمييز التّراكيب بعضها من البعض الآخر، ومعرفة خصائصها واكتناه أسرارها"[1] فالنّص القرآني بتكوينه اللغوي من مفردات وتراكيب حرّك في النّحاة رغبة سبر أغواره تحقيقًا لغاية الفهم، والتّعامل مع اللغة من مُنطلق سليم بسلامة الهدف والغاية، وذلك مردّه نابع من "الخوف على القرآن حينا من عوادى الفتنة، وحينا من مخاطر اللحن هو الدّافع للسلف الصالح من المسلمين إلى اتخاذ خطوات مخلصة تَقِية، سعوا بها إلى المحافظة على النّص القرآني من أهواء التّحريف وأخطاء اللحن"[2] فالقرآن يحتلّ من لغة العرب المسلمين منزلة القلب من الجسد، فالحفاظ عليه من اللّحن بسبب اتّساع رقعة البلاد العربية بمرور الأيام، التي نجم عنها اتّساع لغوي ليس سهلا التّحكم في نواميسه.

فكرة اللحن هنا لا تنحصر في العلامة الإعرابية كما شاع في التّراث العربي، وإنما الذي سموه لحنا كان يصدق على أخطاء صوتية، كما كان "يصدق على الخطأ الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة، وعلى الخطأ النحوي الذي كان يتعدى مجال العلامة الإعرابية أحيانا إلى مجالات الرتبة والمطابقة وغيرها، وعلى الخطأ المعجمي الذي يبدو في اختيار كلمة أجنبية دون كلمة عربية لها المعنى نفسه، ويصدق على جميع هذه الأنواع من الخطأ أنها أخطاء في المبنى أولا وأخيرا ولو أدّت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن نتيجة خطأ في القصد"[3] فاللّحن يمسّ الجوانب الثّلاثة من اللغة، الصوتي المُتعلّق بالنّطق، والصّرفي الخاصّ بالصّيغة المورفولوجية ، بينما النحوي المتعلّق بالتّراكيب. فالجملة العربية يمسّها الاختلاف بسبب حركة أجزائها ذلك لأنّها "تختلف

1- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، عام 2000، ص26.

2- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000، ص24.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، د ط، 1994، ص12.

بحسب إعراب أجزائها، فإذا أخطأ المخطئ في ذلك فات القصد واختلف المعنى.. فإذالم تُضبط أجزاء الجملة ضبطا إعرابيا صحيحا اختل المعنى، وإذا كان مثل هذا يقع في القرآن فإنّ معنى الآية يتغير ويتغير القصد والحكم وفي ذلك إفساد للشرع والدين"[1] فاختلال القصد باختلال تركيب أجزائها، وكله يؤدّي إلى اختلال المعنى المقصود من جرّائها، ومادام المُنطلق هو النص القرآني فإنّ ذلك يؤدّي إلى فساد الحكم المُستنبط.

تعتبر أقدم صورة للتعبير عن فكرة اللفظ والمعنى في التراث البلاغي النحوي كانت لدى الجرجاني الذي قدّم بين يديه فهمًا للعملية النحوية من منطلق بلاغي ما سمّاه ‹ النّظم› حيث نلقاه يقول: "أتصوّر أن تكون معتبراً مفكراً في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله، وأن تقول هذه اللفظة إنما صلحت هاهنا لكونها على صفة كذا؟ أم لا يعقل إلا أن تقول: صلحت هاهنا لأن معناها كذا، ولدلالتها على كذا... واعلم أن ما ترى أنه لابدّ منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظام الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواضيعها"[2] فالمعنى هو المُبتدأ في النظام النحوي عنده كلّ، ذلك أن النّظم هو أن تضع الكلمات في سياقها التركيبي على ما تتطلّبه المعاني، مما يعطينا قراءةً أنّه يُعطي المعاني الأسبقية وهذا "بالنظر إلى أن اللغة تذوب فيها ثنائية اللفظ والمعنى، وهذا ما كرّسه في نظرية النظم التي أقامها على النحو (العلم بالتّركيب) وعلم المعاني (العلم بالدلالة)"[3] فالجمع بين التّركيب والمعنى أعطى الفهم النحوي سمة الالتحام بين العقلي والتركيبي.

بهذا يكون النحاة قد أدركوا "أن هناك التحاما بين ما يسمى التّراكيب وما نسميه باسم المعاني أو الخواطر، فالمعقولات العامّة لم تكن عائقا يعوق النّحاة دون الإحساس الواضح أو المبهم بالصّلة المتبادلة بين ما كان يسمّى أحيانا باسم المعنى وما يسمى باسم اللّفظ، وظلّ إحساس النّحاة بالاختلاف في إدراك المعاني حافزا يحفّزهم إلى التّمييز بين التّراكيب أو

1- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980، ص59.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ص52.

3 - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص156.

التّنويع القائم في بنية اللغة"[1] فالنّحاة أدركوا تلك السّمة الخفية بين المعاني والتراكيب، وأنّ امتزاجها يعطي اللغة التنوّع والثّراء اللذان يسموان بالقارئ في عالم المعنى، وهو أمرٌ كان للبلاغيين حديث فيه.

1- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، عام 2000، ص152.

المحاضرة التاسعة: الجهود الدّلالية عند البلاغيين

البلاغة بيئة خصبة خصوبة هذا الفكر الذي جعل لنفسه خدمة النّص القرآني، باختلاف مكوناته المفرداتية والتركيبية نظمًا وبناءًا، وهو أمر ذكره عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز حين نراه يتحدّث عن النّظم والبناء والتّرتيب والتّعليق وكلها أمور تتصل بالتّراكيب أكثر مما تّتصل بالمعاني المفردة على اختلافها وضمن حقولها اللغوية. فمجال علم البيان هو النّظر في العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها، ولقد كان البيانيون دائما على ذكر من الطبيعة العرفية لوضع الكلمة، ومن تخصيص كل كلمة بمعنى تدل عليه بحسب الوضع فلا تكون أوسع منه ولا أضيق في الدلالة. والمتتبّع "لمسارات البلاغيين يجدها تختلف فيما بينهم، لطبيعة البحث البلاغي أصلا، ذلك أن هذا البحث إنما يوجه رؤيته للجانب الجمالي للفظة، وبالتالي فإن المنحى الذي سلكه البلاغيون يكاد يغلب عليه الطابع العقدي"[1] وهذا بحكم التّكوين التّراثي البلاغي ذي المنطلقات العقائدية ضمن فرق تصارعت بالقلم، من أجل تمرير مفاهيم ذات صلة وثيقة بعلاقة اللفظ بالمعنى، أو المجاز، أو التّأويل.

اللافت للانتباه ونحن نتقصّى هذا التّراكم المعرفي في التّراث البلاغي، هو "تلك الأدوات التي قدمها البلاغيون لتقديم قضية اللفظ والمعنى في أحسن صورة معرفية، وخاصة المعتزلة استعانت بالأسلوب الحجاجي"[2] فالفكر البلاغي العربي جاء قائمًا على احتدام الصّراع بين اللفظ والمعنى بخاصّة عند الفرق الإسلامية التي رأت فيه أقوى آلية دفاعية للحجاج والردّ على مُخالفيها ذلك أنّه يحوي بين دفّتيه تنوّع معرفي لغوي يمنح المتكلّم أدوات ومفاهيم خصبة الفكر والتّأمّل داخل هذا الحقل. ما جعلهم "يشبّهون اللفظ والمعنى بشقّي المقراض، لا يقطع أحدهما بدون صاحبه"[3] وهذا مردّه إلى الاهتمام البالغ بدلالة الخطاب من أجل استنطاق مضمراته تحديدًا للفهم، فالقدماء من علمائنا "مع اعترافهم بأن اللفظ والمعنى متلازمان، بحثوا في كلّ منهما على حدة، وحدّدوا أوصافًا للمعنى، وبيّنوا العيوب التي تلحق

1- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص121.

2- نفسه ، ص122.

3- علي محمد حسن العمّاري، قضية اللفظ والمعنى وأثرهما في تدوين البلاغة حتى عصر السكاكي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1999، ص25.

كلاًّ منهما على حدى أيضًا، وجعلوا لكلّ منهما مجالاً خاصًّا في ميدان النّقد والبلاغة"[1] ذلك أنّ الخطاب البلاغي بآلياته التي يعمل بموجبها ومكوّناته التي يخضع لها، جعل من الكشف عنهما استنطاقا وكشف وإبانة عن مكامن الفهم.

كأحد أعلام البلاغة يأتي طرح حازم القرطاجنّي الذي قدّم رؤية حول اللفظ والمعنى في منهاجه حين قدّم الحديث في الإبانة عن ماهية المعاني وأنحاء وجودها ومواقعها، والتّعريف بضروب هيئاتها ووجهات التصرّف فيها، وما تعتبر به أحوالها في جميع ذلك من حيث تكون ملائمة للنّفوس أو منافرة لها، يقول: "لما كانت المعاني تتحصّل في الأذهان عن الأمور الموجودة في الأعيان وكانت تلك المعاني إنّما تتحصّل في الذّهن بأعلام من العبارة"[2] المعاني هي الموجودة في الأذهان وهي تقصد ماهو موجود في عالم الأعيان، تدلّ عليها الألفاظ والعبارات.

يقدّم حازم القرطاجنّي رؤية علمية واسعة عن الفكرة يرى فيها أنّ "من جهة ما يكون عليه اللفظ الدال على الصور الذهنية في نفسه ومن جهة ما يكون عليه بالنسبة إلى موقعه من النفوس من جهة هيئته ودلالته، ومن جهة ما تكون عليه تلك الصور الذهنية في أنفسها، ومن جهة مواقعها من النفوس من حيث هيئاتها ودلالاتها على ما خارج الذّهن، ومن جهة ماتكون عليه في أنفسها الأشياء التي تلك المعاني الذهنية صور لها وأمثلة دالة عليها، ومن جهة مواقع تلك الأشياء من النفوس"[3] فدلالة اللفظ على المدلول متعلّق بالصورة الذهنية في نفس المتحدّث والمتلقّي، ثم من حيث هي منعكسة بهيئتها الدّالة على الأعيان الخارجية، إذًا فهذا "التّوزيع الظّاهري للموضوعات لفظًا ومعنى وأسلوبا، والمفهوم الخفي للدّلالة في وجود المعنى في اللفظ، وفي الصّورة الذّهنية القائمة على الوجود العيني، يكشف عن فهم لعلاقة اللفظ والمعنى ذي مستويات متشابكة، لا يمتنع فيها مبدئيًا التمييز بينهما وإن تحدّدت أوجه الاتصال والتلاحم بينهما في علاقات دقيقة"[4] فالبحث في ذات اللفظ وهيئته وموقعه من

1- علي محمد حسن العمّاري، قضية اللفظ والمعنى وأثرهما في تدوين البلاغة حتى عصر السكاكي ، ص26.

2- حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح محمد الحبيب ابن الخوجة، الدر العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008، ص10.

3- نفسه، ص17.

4- الأخضر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص228.

النفوس يقوم على المعنى، هذا المعنى الذي يتناول ضمن ما يتناول في مستوى صوره المتفرّعة من أوجه التناسب بين أنماطه، فالموجود في الأذهان هو صورة معكوسة للمعنى، بينما الموجود في الأعيان هو عاكس للألفاظ في عالم الموجودات.

الدلالة والتأويل:

التأويل عملية فكرية تستهدف بلوغ المعنى وبذلك "يكون من اليسير علينا استنتاج حاجة المؤوّل إلى تمثّل للمعنى، أي لما يُريد بلوغه عبر تلك العملية المسمّاة تأويلا"[1]

"فتأويل نصّ ما في الواقع ليس البحث عن مقصد خفي وراءه، بل هو متابعة حركة المعنى نحو المرجع، أي نحو الخروج من العالم، أم بالأحرى نحو الخروج من أن نكون –في– العالم خروجا مفتوحا أماما النصّ، أن تؤوّل يعني أن تنشر الوسائط الجديدة التي يضعها الخطاب بين الإنسان والعالم"[2]

تتطلّب دراسة قضية التّأويل وحدوده في التّراث العربي الإسلامي أنْ لا نستغني عن توضيح ماهية التّفسير والمراد به، وعلاقته بالتّأويل أولا، وإلى رفع الإشكال المُتوهم بشأنها؛ وهذا بُغية الأخذ بيد القارئ المتخصّص إلى برّ الأمان المعرفي المُتوخى سالفا في مثل هذا النوع من الطرح؛ ذلك أنّ "الغاية من القراءة هي أوّلاً وقبل كل شيء فهم النصّ، وأنّ مهمّة فهم النّص تتوجّه بالدرجة الأولى إلى معناه، فكان الفهم نشاطًا ذهنيًّا صادرًا من القارئ مُقبلاً على النّص باحثًا عن معناه أو معانيه"[3] يبْتغي القارئ تحقيق الفهم المنشود من النّص، باعتبار العملية الذّهنية التي تتطلّبها مثل هذه الحقول.

الفهم والتّفسير والتّأويل:

الفهم:

جاء في لسان العرب قول ابن منظور في الفهم: "الفَهْمُ: معرفتك الشيء بالقلب، فَهِمَه فَهْمًا وفَهامةً :عَلِمَه. الأخيرة عن سيبويه. وفَهِمْت الشيء: عَقَلْتُه وعَرَفته، وفَهَّمْت فلانًا

[1] - صابر الحباشة، مقاربات في علم الدلالة، ص43.

[2] - صابر الحباشة، مقاربات في علم الدلالة، ص44.

[3] - الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير،دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس،ط1، 1998 ، ص25.

وأفْهَمْتُه، وتَفَهَّم الكلام: فَهِمه شيئًا بعد شيء"[1] تعلّق القلب بالفهم لأنه بالعلم تحصل ملكة التّحصيل.

وورد اللفظ في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ۚ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[2] فالفهم لا يكون إلا في القضايا الشّائكة التي تتطلّب حضورًا ذهنيا، لأن مناط الفهم متعلّق بالعقل الذي به تُحلّ القضايا العويصة والمسائل المُعقّدة.

يَبرز هنا لفظ آخر وهو التدبّر المعتمد على الفهم والمعرفة، فبين التدبّر والفهم تحضر تلك العلاقة الخفية التي يصعب إدراكها، بحكم أن التدبّر أعمّ والفهم خاص "لأنّ التدبّر يكون في كل المعاني الكائنة في كتاب الله، والفهم يختصّ بالقضايا الشّائكة والمسائل المخبّئة الدّفينة، ولذا كان العقل والعلم والمعرفة اللاتي هي مناط الفهم من الأساسيات التي يجب أن تتوافر في المتدبّر، وأيضًا فالفهم يكون نتيجة للتدبّر، وهل نتدبّر شيئًا إلاّ بعد فهمه ومعرفته والوقوف على حقيقته اللغوية والمراد منه"[3] يحتاج المُتدبّر إلى استعداد ذهني لطلب المعاني الخفية، ذلك أن التدبّر مطلوبٌ من كافّة الناس على اختلاف مشاربهم.

نخلُص إلى تلك العلاقة الخفية بين المصطلحات "فمن يتأمل القرآن قراءةً وسماعًا وكتابةً يكون متدبّرًا، ومن يقف على متشابه القرآن يكون متأوّلاً، ومن يكشف عن المعاني المُرادة من الألفاظ يكون مفسّرًا، ومن يتعرّف على حقائق الأخبار ويميّز بينها يكون مستنبطًا، ومن يأتي بكلام واضح يكون مُبيّنًا، ومن يدرك الصواب في القضايا الشائكة يكون فاهمًا"[4] النّص القرآني فيه من التعدّد في المعاني ما يفرض على المُقبل على فهمه وتدبّره التسلّح بآليات عاملة في الحقل الشّاق والشيّق في الآن نفسه، وهذا إدراكًا لمعانيه تفسيرًا واستنباطًا وتبيانًا، وإن رغب في حلّ الشائك منه فهو راغب في الفهم؛ الذي يُعتبر "المستوى

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص459.

[2] - سورة الأنبياء، آية 79.

[3] - عبد الله عبد الغني سرحان، التدبّر حقيقته وعلاقته بمصطلحات التفسير، والتأويل، والبيان، والاستنباط، والفهم، أوراق عمل الملتقى العلمي الأول لتدبّر القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية، 2009، ص266.

[4] - عبد الله عبد الغني سرحان، التدبّر حقيقته وعلاقته بمصطلحات التفسير، والتأويل، والبيان، والاستنباط، والفهم، ص266.

العادي للفهم: le niveau ordinaire de compréhension ويمثله خطاب التّفسير في نشأته، إذ كان التّعامل مع اللفظ والمعنى تعاملاً عفويًّا انعقد فيه اهتمام السّائل والمسؤول على المعنى المباشر le sens immédiat الذي يتبادر إلى الذهن دون اكتراث للفظ"[1] قرب فترة الوحي وبساطة القضايا والقرب من منبع الوحي جعل فهم النّص القرآني يتّسم بالسهولة والبساطة والبعد عن التّعقيد؛ وكلّها تتعلق بالجانب السّطحي للنصّ وفهم أوّلي لظاهر الألفاظ، أمّا التأويل فيتعلّق بالباطن، لذلك فهو في النّهاية قراءة وفهم، ولكن تتجاوزها إلى الاستنباط.

مفهوم التفسير

جاء في لسان العرب لابن منظور: "الفَسْرُ : البيان.فَسَر الشيء يَفسِرُه، بالكسر، ويَفْسُرُه بالضمّ، فَسْرًا وفَسَّرَهُ: أبانه. الفَسْرُ كشف المُغطَّى، والتّفسير :كشف المراد عن اللفظ المُشكِلِ"[2] ووردت اللفظة في المعجم الوسيط بمعنى: "فسَّر الشيء فَسْرًا وضَّحه...وفسَّر آيات القرآن شرحها، ووضّح ما تنطوي عليه من معان وأسرار وأحكام، والتّفسير: الشرح والبيان"[3] والإزاحة والكشف والتّوضيح والبيان هي معانٍ لغوية ودلالية اشترك فيها التّعريفان.

اجتماع حروف اللفظ حين تركيبها هو ما قال به ابن فارس، فحين "تركّب ثلاثة الحروف (الفاء والسين والراء) كيفما أردنا وجدناها تعني الوضوح والبيان، فقولنا إلى جانب مادّة (فسر) فُرس فِراسة (بكسر الفاء) عمَّق في النظر والتثبت والتأمّل للشيء والتبصّر به، لذا يقال :إنه لفارس بهذا الأمر"[4] نظرًا وتثبّتًا وتأملاً وتحقيقًا للوضوح من خلال التبصّر فيه. وتحضر الفراسة كمعين دلالي مُتعلّق بالحدس أو التوقّع، فقولنا "تفرّس الشيء فمعناه توسّمه، وفراسة المؤمن: ملكة تجعل صاحبها ينظر بنور الله، لذا يقال: "اتقوا فراسة المؤمن فإنه يرى

---

[1] - الودرني، قضية اللفظ والمعنى، ج1، ص300.

[2] - ابن منظور، لسان العرب، ،ج5، ص55.

[3] - محمد بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، الدار العربية للعلوم ناشرون و منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص22.

[4] - ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص160.

بنور الله"، وهو ما يدعوه المعاصرون بالحاسة السّادسة أو الحدس الصّادق به يستشعر الأمر الخفي"[1] يتبين معنا هنا من كل هذا أنّ معناه الإظهار والكشف والإبانة والتّوضيح.

تعدّدت آراء العلماء في المعنى الاصطلاحي للتّفسير، فقد رآه بعضهم علما "ليس من العلوم التي يتكلّف لها حدّ، لأنهم رأوه ليس قوانين و ملكات ناتجة عن مزاولة القواعد مثل غيره من العلوم التي كان لها شَبَهٌ بالعلوم العقلية، لهذا اكتُفي في إيضاحه بأنه بيان كلام الله أو هو العلم الذي يُبيِّنُ ألفاظ القرآن الكريم ومفاهيمه"[2] والفهم بالسّجية كان مع الرّعيل الأول من الصّحابة باعتبارهم رأوا الوقائع والأحداث المُتعلّقة بأسباب النّزول، أما البيان لألفاظه ومفاهيمه ارتبط بالقواعد التي تعارف عليها المفسّرون، تبيانًا للمعاني السطحية والعميقة.

فهم كتاب الله والتعرّف على مضامينه لاستنباط ما يحويه من حكم وأحكام مختلفة هو مضمون تعريف الزّركشي بقوله: "علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحِكَمِهِ"[3] وكلّها جاء النّص القرآني حاويا لها بين الآيات. بينما يرى السيوطي أنّ: "التّفسير تفعيل من الفَسر وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السَّفْر، تقول: أسفر الصبح: إذا أضاء"[4] إذا فقد اجتمعا على البيان والكشف اللذان هما من اخصّ خصائص التّفسير. وردت لفظة التّفسير في القرآن الكريم مرة واحدة بمعنى الدّليل والحجة والبيان وهذا في قوله تعالى﴿ وَلاَ يَاتُونَكَ بِمَثَلٍ اِلاَّ جِيئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً ﴾[5] يتبادر إلى ذهننا من خلال هذه القراءة المتأنية لفحوى الآية أنّ معنى "الكلمة في هذا الاستعمال لا يختلف كثيرا عن معناها ودلالتها اللغوية التي تصل بعد الاختزال إلى الكشف عن شيء غامض وإظهار الحقيقة بواسطة الحجة والدليل"[6] باستنطاق النّص باستخدام آليات آليات مختلفة، زيادة على ذلك نلحظ أنّ النّظر في مقاصد الكلام البشري من شعر ونثر

---

[1] - السعيد شنّوقة، التّأويل في التفسير بين المعتزلة والسنة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د ط، 2005، ص25.

[2] - محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج1، مكتبة وهبة، ط7، 2000، ص15.

[3] - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص13.

[4] - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، المكتبة التوفيقية، مصر، د ط، د س، ص155.

[5] - سورة الفرقان، آية 33.

[6] - محمد بن جهلان، فعالية القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النص القرآني، دار صفحات، دمشق، ط1، 2008،ص201.

يُسمّى شرحًا، مثل شرح المصنّفات اللغوية أو الشعرية، فإن النّظر في القرآن يسمّى 'تفسيرًا'؛ وهذا هو "المستوى اللغوي للفهم: le niveau linguistique de compréhension ويدلّ هذا المستوى على أنّ الفهم العادي لم يعد كافيا في ظل اختلاط العرب بالأجناس الأخرى، فانتشر اللحن وفسدت الألسنة، لذلك كان لابدّ من تأمين الطريق إلى المعنى القرآني عن طريق العناية باللفظ"[1] فخطر اللحن المتفشّي من اختلاط العرب بالأمم الدّاخلة في رقعة الإسلام فرض على المفسّرين عناية خاصّة لحماية المعنى بالاهتمام باللفظ الموصل له.

مفهوم التأويل

جاء في معجم المقاييس في اللغة لابن فارس قوله :" أول: الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه...وآل يؤُول أي رجع. قال يعقوب: يقال: أوَّل الحكم إلى أهله أي أرجعه وردَّه إليهم. قال الخليل: آل اللبن يَؤُول أَوْلاً و أُوولاً: خَثُر...والإيالة السياسة، لأن مرجع الرعية إلى راعيها، قال الأصمعي: آل الرجل رعيته يؤُولها إذا أحسن سياستها"[2] بداية الأمر وانتهاؤه من حيث الرّجوع إليه، إضافة ردّ الحكم إلى من هم أهل له رعايةً وتنظيم أمورهم.

أما اصطلاحا فقد تعدّدت التّعاريف والرُؤى واختلفت، فقد جاء في تعريفات الراغب الأصفهاني قوله: "أكثر ما يُستعمل التّفسير في الألفاظ، والتّأويل في المعاني كتأويل الرّؤيا، والتّأويل يُستعمل أكثره في الكتب الإلهية، والتّفسير يُستعمل فيها وفي غيرها، والتّفسير يُستعمل في مفردات الألفاظ، والتّأويل يُستعمل في الجمل"[3] يتمايز التّأويل عن التّفسير وفق هذا التّعريف في كون الأول يروم الجمل التي هي الكل، في مقابل الجزء المختصّ باللفظ المنعقد تحت راية التفسير.

نصل إلى قراءة مفادها أنّ "التمثل هو الفهم، واصطناع المفتاح هو التّأويل، تستلزم العملية التأويلية مُعاشرة واستئناسا ثم استنباطا ثم مُقايسة تتعاون فيها قوتان ذهنيتان: الذوق

[1] - الودرني، قضية اللفظ والمعنى، ج1، ص300.

[2] - أحمد ابن فارس، المقاييس في اللغة، ص97.

[3] - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح محمد سيركيلاني، دار المعارف، بيروت، لبنان، د ط، ص402.

والعقل"[1] فمفتاح الفهم العميق هو آلة التّأويل، إلا أنّه يستلزم حضور قوتين لا غنى لطالب المعنى عنها تأتي قوة الذّوق كطرف في المعادلة التأويلية، تستند إليها آلية العقل. في خضمّ هذا يتجلّى بوضوح أنّ التّفسير يهتم بالكشف عن الألفاظ المُبهمة، مُستندًا على النّقل والسّماع من اللغة والشّرع، أما التّأويل فهو ما يتعلق بالدّراية أي الاجتهاد و الاستنباط المعتمد على الرأي، وهو يأخذ "صورة التّرجيح بين محتملات اللفظ من المعاني بالدّليل، مما يتوصل إليه بمعرفة الألفاظ ومدلولاتها في العربية، واستعمالاتها بحسب السياق ومعرفة الأساليب العربية في التجوز"[2] اللفظ الواحد ذو احتمالات متعدّدة حيث يتوجّب ترجيح إحداها لكن بدليل من رحم اللغة، انطلاقًا من تعدّد الأساليب التي يعرفها العربي بالفطرة وبضابط السّياق.

نخلص من كل هذا إلى نتيجة مفادها أنّ التّفسير يهتم بالجوانب السطحية الخارجية الخاصة ببنية النص، بينما يختصّ التّأويل بالجوانب العميقة مُرتبطا بالاجتهاد وصرف مدلول الآية إلى ما تحتمله من معاني باعتماد دليل، "فهو محاولة لفهم لا يكترث ولا يقف عند حدود تعيين الأشياء في دلالاتها المنطوية على ذاتها"[3] بل هو تغلغل وانخراط للوصول إلى قيم دلالية ممكنة؛ إلا أنّ التّفسير يبقى مرحلة سابقة للتّأويل لا يمكن للمؤوّل تجاوزها وإلا كان عمله عبثا.

---

[1] - محمد بازي، التأويلية العربية، ص23.

[2] - الذوادي بن بخوش قوميدي، تأويل النصوص في الفقه الإسلامي (دراسة في منهج التأويل الأصولي)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص42.

[3] - عبد الرحمن محمد محمود الجبوري، التأويل التأسيس والمصطلح والدلالة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 5، 2005، ص4.

المحاضرة العاشرة: ثنائية الدّال والمدلول

تتجلى أهمية اللغة في وظيفتها الأساسية والمتمثلة في التعبير عن الأحاسيس وتبليغ مجموع أفكار المتكلّم إلى المخاطب، فمنحاها هذا جعل منها أهم وسيلة للتفاهم بين بني البشر وأداة لا غنى عنها للتواصل والتعامل بها في حياتهم.

ولما كان نوع الإنسان في أكثر حاجة من جميع الحيوانات لأن غيره قد يستقلّ بنفسه عن جنسه، أما الإنسان فمطبوع على الافتقار على جنسه في الاستعانة فهو ضفة لازمة لطبعه وخلقه قائمة في جوهره؛ لذا فإنّ أهمّ وظائف اللغة نقل فكرة ما من شخص لآخر، وقد توجد طرق مختلفة لتوصيل الفكرة كبعض الحركات الإشارات والإيحاءات وغيرها من الوسائل المعروفة، إلا أن اللغة تبقى الوسيلة الوحيدة القادرة على إبلاغ الفكرة من المتحدث إلى السامع مع سهولة ويسر وبسرعة فائقة، لأنّها هي أقدر الوسائل على التّبليغ والتّوصيل، يقول في ذلك عبد السّلام المسدّي:"اللغة هي مجموعة من العلاقات الثّنائية القائمة بين جملة العلامات المكوّنة لرصيد اللغة ذاتها، وعندئذ نستسيغ أيضًا ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنّها تشكّل لا يستمدّ قيمته ولا دلالته من ذاته، وإنّما يستمدّها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى"[1] هذه الثّنائية هي الأساس الذي ترتكز عليه اللغة في تشكّلها ضمن نظام الكلّي العام.

إذا تقرّر هذا فاللغة في الدّلالة على ذلك أفيد أي أكثر فائدة من غيرها، لأنّ اللفظ يقع على المعدوم والموجود والحاضر والحسي والمعنوي وأسير لخفتها، وقد مرّ معنا في تقسيمنا للدّلالة إلى تقسيمات عدة فما يهمّنا منها هو أنها في مقابل الدلالة اللسانية والغير اللسانية لكن الأهم منها هو الدلالة اللسانية التي "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول"[2] من هذا ندرك أن العلامة اللسانية هي ثنائية مكونة من اللفظ والمعنى أي الدال والمدلول، فاللّفظ هو دليل المعنى وهو ما يطلق عليه بالوضع*، والمراد منه جعله متهيئا لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم

---

[1] - عبد السّلام المسدّي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص30.

[2] - الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسّسة الحسنى،الدّار البيضاء، المغرب،ط1،2006، ص 98 .

له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيدا، وعرفه بعضهم بأنه تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق عليه الأول فهم منه الثاني، فالدال عند تلفظّه يكون محمّلا بدلالة يؤدّيها، لذا اعتبر هو الطريق الموصل للمعنى، فهما لا ينفكان عن بعضها، وهما كوجهي العملة الواحدة.

دي سوسير في كتابه "علم اللغة العام" كان حديث مستفيض عن ثنائية الدال والمدلول، حيث أطلق عليهما مصطلح الدّليل اللساني وأنّهما وجهي العملية الدّلالية "فالدال هو القيمة الصّوتية أو الصورة الأكوستيكية، أما المدلول فهو المحتوى الذّهني أو الفكري"[1] فالدّال والمدلول لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، فالدّال صوتي مادّي، والمدلول مجرّد وذهني موجود في الفكر؛ من خلال هذا جاء علم الدّلالة على "أساس تحديد العلاقة بين الدّال والمدلول، وهي علاقة لا يمكن ضبطها إلا إذا تعرّفنا على طبيعة الدّال والمدلول وخواصهما"[2] علم الدّلالة أخذ على عاتقه قضية الدّال والمدلول والتعرّف على طبيعتهما لأنهما جوهر العملية التواصلية.

اختلفت الآراء وتباينت حول العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول وقد نتج عن هذا التباين رأيين لأنّ البحث لم يتوقف عند علماء العربية القدامى فقد امتد البحث إلى الكشف عن جوانب أخرى "من البحث اللغوي الدلالي كالعلاقة بين الدال والمدلول التي كان القدماء يعبّرون عنها بالمناسبة بين اللفظ ومدلوله وعلاقة الألفاظ بالصّور الذهنية"[3] فيكون الصّراع اللغوي أنتج تياران كلٌّ له تابعيه وقائلين به، فتيار ينتصر للعلاقة الاعتباطية الغير مُعلّلة، وتيار آخر ينتصر للعلاقة الطبيعية القائمة على الصورة الصوتية، وكلاهما محصّلة تَموضع فكري. نقول والحال هذه أنّ "المواقف المتعددة التي تعالج فيها الكلمة هو ماجرَّ علماء العربية القدامى إلى التخصص في كل مجال على حدة، وكل ينظر إليها من زاوية معينة، ولذلك فإن المتتبع للمسار المعرفي اللغوي سيجد أنّ كل بحث يتمخض عنه آخر في

---

[1] - دي سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ص99

[2] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص58.

3- أحمد محمد قدور، مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، جانفي، فيفيري، مارس، 1986، ص33.

إطار معرفة معينة"[1] من لغويين، وأصوليين، وبلاغيين، وكلّ فئة تنطوي على تأسيس مفاده الموسوعية والتواصل المعرفي بين الحقول المعرفية التّراثية اللغوية.

1- المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله : جاء في المزهر للسيوطي قوله: "نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع" وكان بعض من يرى رأيه يقول:" أنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل ما مسمى "ادغاغ" وهو بالفارسية الحجر فقال:"أجد فيه يبسا شديدا وأراه الحجر "[2] فمدلول قول الصيمري أن الباعث في وضع هذا اللفظ لهذا المعنى هو تلك المناسبة الخفية بينهما والتي لا يدركها إلا مستعمل اللغة فيضع اللفظ لما هو مسموع لديه،فعنده أن المناسبة الطبيعية موجبة لدلالة اللفظ على معناه وهي التي تحمل الواضع على الوضع لعلة.

والذي يقتضيه حال مذهب الصيمري أنه فرع على مذهب من يعتقد أن الحروف مشتملة على الحرارة والرطوبة واليبوسة والخواص الغريبة ....فعلى هذا يقول عباد :" الواضع حكيم فيضع لكل مسمى من الألفاظ ما يناسبه في مزاجه وتركيبه في كل لغة وهذا ما عساه يقرب من العقل.

نبه السيوطي على أن هناك من قال بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ و المعاني فقال :" اعلم أن هذا موضع شريف لطيف وقد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته قال الخليل :" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا:" صَرْ "وفي صوت البازي تقطيعا فقالوا: "صَرْصَرْ"،وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلاَن :إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النَّقَزَان والغَلَيَان والغَثَيَان فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال"[3] فتوالي الحروف بهذا النسق يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله.

1- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية، ص79.

[2] - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ج1، دار التراث، القاهرة، ط 3، دون سنة، ص 64.

[3] - المزهر، السيوطي، ج1 ص48.

رصدنا القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول في التراث العربي، لكن صدى الفكرة لم ينته عند سيبويه ولا ابن جني بل امتد إلى المحدثين من اللغويين الغربيين أمثال "جسبرسن"و"همبلت"، إذ يلخّص جسبرسن آراء المحدثين في الصّلة بين الألفاظ والدّلالات، فيعرض أولا لمقال "همبلت" الذي يزعم فيه أن اللغات بوجه عام تُؤثر التّعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان، أيّ أنّ "همبلت" كان من أنصار المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والدلالات"[1] فللصّوت طريق ودور في المدلول، فالدّال المادّي وهو الصّوت يوصل إلى المدلول الذّهني المجرّد، فتكون العلاقة طبيعية بينهما.

قدّم "جسبرسن" بعض الأمثلة للتدليل على صحة رأيه مثل قوله:"تسمي حركات الإنسان بما ينبعث عنها من أصوات، فالصفع مثلا كلمة بدأت فيما يبدو بمثابة صدى لوقع اليد على الوجه فهي حكاية صوت لتلك الحركة الإنسانية، ثم أصبحت تعبر عن نفس الحركة، وفي أوربا طائر يظهر في الربيع ويصيح "كوكو"، وكان من الممكن أن تقع هذه اللفظة بالتّعبير عن صوت هذا الطائر ولكنها تستعمل الآن للطائر نفسه"[2] فربط صوت الطائر بالمدلول عن طريق تلك العلاقة الطبيعية التي يرى أصحابها أنّها تدليل للجمع بين الدال ومدلوله، فالسّامع قرن بين الطائر وصوته تلك المناسبة الخفية لتسميته بسبب جهله لاسمه، فلو كان يعلمه لما أطلقه عليه.

2- اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول:

المقصود منها أن العلاقة بينهما غير معلّلة حيث "ذهب الجمهور إلى أنّ دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة طبيعية بينهما، بل لأنه جعل علامة عليه ومعرفا به بطريق الوضع"[3] أي أنها اعتباطية بين اللفظ والمعنى أي غير معللة، والمقصود بالوضع "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني ،وهذا تعريف سديد فإنك إذا أطلقت

---

[1] - دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص68.

[2] - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو أمريكية، دط، 2003، ص69.

[3] - الزركشي (بدر الدين محمد ين عبد الله الشافعي)(ت794ه)، البحر المحبط في أصول الفقه، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني وراجعه عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، الغردقة، مصر، ط2، سنة 1992م ،ج2، ص32.

قولك:"قام زيد"فُهم منه صُدور القيام منه"[1] أي أن الواضع هيّأ المعنى للفظ فإن وَضع الواضع له معناه أنه جعله مهيأً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على وجه الخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ ما هو إلا وسيلة.

إذا فالوضع نابع من حاجة الإنسان إليه فهو لا يمكنه الاستقلال بنفسه، بل لابد له من الاجتماع بغيره، لذلك لم يجد بدًا سوى الوضع اللغوي للتّعبير عن حاجياته المختلفة، ثم إن" الألفاظ لو لم تدلّ بالوضع وإنما دلّت بذواتها لكانت كالأدلة العقلية، فلا تختلف بالأعصار والأمم، والاختلاف موجود، وأيضا لو كان كما قال لاشترك فيه العرب والعجم لاشتراكهما في العقل، وأيضا فإنّا نقطع بصحة وضع اللفظ للشيء ونقيضه وضده ونقطع بوقوع اللفظ على الشيء ونقيضه كالقرء الواقع على الحيض والطهر والجون الواقع على الأبيض والأسود، فلو كانت الدّلالة لمناسبة لزم أن يناسب اللفظ الواحد النقيضين والضدين بالطبع وهو محال، فلا يصح وضع اللفظ الواحد لهما على هذا التقدير"[2] لو صحّت العلاقة الطّبيعية لاشترك في المدلول العرب والعجم لاشتراكهما في التّفكير العقلي، ثم تلك الألفاظ المختلف في مدلولاتها بسبب ظواهر لغوية أثبتت وجودها كالتّضاد الحاصل بين القرء والطّهر، لذلك انتفت العلاقة الطّبيعية.

إذا تقرر هذا فنقول:"إذا فرضنا أن الواضع هو الله تعالى كانت الألفاظ والمعاني غير متناهية،بمعنى عدم الطرف والغاية،وإن فرعنا على أن الواضع الخلق،فكلاهما عير متناه باعتبار أن كل متصور من القسمين متى وصلنا فيه إلى غاية لا يجب الوقوف عندها،بل بعدها غايات لا نهاية لها بهذا التفسير،فما من تصورات من المعاني يتصورها الإنسان كائنة ما كانت إلا ويمكن أن يتصور بعدها أمثالها"[3] بهذا فإنه ليس لكل معنى لفظ يدل عليه والدليل عليه الروائح فهي على كثرتها – ليس كلها– ليس له لفظ خاص به وهذا لعدم قدرتنا على ضبطها كلها،والأمر فيه من الحكمة ما هو متعلق بالوضع لما تشتد فيه

[1] - المزهر، السيوطي، ج1، ص38.

[2] - البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي،ج2ص33.

[3] - المصدر نفسه،ج1ص477.

الحاجة للتعبير عنه. يتبين معنا أن رفض الإمام للعلاقة الطبيعية بين اللفظ والمعنى+الوضع (الاصطلاح)+ليس لكل معنى لفظ= اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.

المحاضرة الحادية عشر: أنواع الدّلالة.

بما أن الدلالة هي علاقة تضايق معينة بين الدال والمدلول "فأنواع الدلالة تتعدد بحسب إيجاد اختلافات في العلاقة المذكورة، وثمة توافق عام عند العرب على تقسيم الدلالة ثلاثة أنواع: عقلية، وطبيعية، ووضعية "هذا الحصر للدلالة في الأنواع المذكورة ليس حصرا عقليا، إذ أن العقل لا يجزم بمجرد ملاحظة القسمة، مع قطع النظر عن العلامات الحاصلة في الخارج بل هو حصر جعلي، أي ناجم بواسطة الاستقراء عن تدخل الجاعل"[1] وكل من هذه الأقسام: إما لفظية أو غير لفظية، فالدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية ، وإلا غير لفظية، فما كان لفظا بواسطة الوضع، وهي لفظية وضعية، أو العقل فهي لفظية عقلية، أو الطبع فلفظية طبيعية.

1- الدّلالة اللفظية: جاء تقسيم الدّلالة اللفظية إلى ثلاثة أقسام:

دلالة لفظية وضعية: تتضح معالم هذه الدلالة في قطبين هما اللفظ والوضع والمقصود بالوضع هنا هو "جعل اللفظ بإزاء المعنى.وفي الاصطلاح:تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، والمراد بالإطلاق استعمال اللفظ وإرادة المعنى"[2] ودلالة الألفاظ على المعاني بواسطة الوضع اللغوي، سواء كانت دلالة اللفظ على المعنى واردة على سبيل الحقيقة أو على سبيل المجاز كدلالة خفض الجناح على معنى التواضع، وهذه الدلالة اللفظية الوضعية هي المقصودة في هذا الفن.

دلالة لفظية عقلية: يتحدّد نمط هذا النّوع من الدّلالة في خصوصيتين هما: اللفظ والعقل إذ بينهما نوع من الالتزام، وهنا "يجد العقل بين الدّال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لأجلها منه، والمراد بالعلاقة الذّاتية استلزام تحقّق الدّال في نفس الأمر تحقق المدلول فيها مطلقا، سواء كان استلزام المعلول للعلة كاستلزام الدّخان للنّار أو العكس ،كاستلزام النار للحرارة، أو استلزام

---

[1] - علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، عادل فاخوري ، دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط2، سنة 1994م، ص13.

[2] - التعريفات، الشريف الجرجاني، ص228.

أحد المعلولين للآخر، كاستلزام الدخان للحرارة فإن كليهما معلولان للنار"[1] وكدلالة الصّوت على حياة صاحبه "ولاشك في كونها عقلية لامتناع وضع اللفظ بإزاء حقيقة مركبة"[2] المفهوم في هذا النّوع من الدّلالة مقصود من وراءه دلالة التّضمن، والتي هي دلالة اللفظ على جزء مسمّاه "ولأنّه لما امتنع انفكاك السّقف عن الحائط عادة،كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيدا للحائط بواسطة دلالته على الأول، فتكون هذه الدلالة عقلية"[3] فالعملية الدّلالية ذهنية محضة، ينتقل فيها العقل من المدلول للتّدليل على وجود الدّال بداهة، لأنّه يُمتنع وجود الأول في غياب الثاني.

عند عبد القاهر الجرجاني هي المقصودة "بمعنى المعنى" ويعني بها:"المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي نصل إليه بغير واسطة ومعنى "المعنى" أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[4] فالمفهوم الظاهر من الدّخان هو نوع من الضباب الأسود المنتشر في السماء، لكن يمكننا ننتقل من هذا المعنى إلى معنى آخر للدّلالة على وجود النار.

دلالة لفظية طبيعية: وهي دلالة "يجد العقل بين الدّال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، والمراد من العلاقة الطبيعية إحداث طبيعة من الطّبائع، سواء كانت طبيعة اللاّفظ، أو طبيعة المعنى أو طبيعة غيرها عروض الدال عند عروض المدلول، كدلالة أَحْ أَحْ على السّعال، وأصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضا، وصوت استغاثة العصفور عند القبض عليه، فإنّ الطّبيعة تنبعث بإحداث تلك الدوال عند عروض تلك المعاني، فالرابطة بين الدّال والمدلول هاهنا هو الطبع"[5] فالرّبط الذي ستعمله العقل هنا طبيعي وَضعي مُستعمل ومُتداول، لذلك عند سماعه يَعقد الذّهن علاقة بينهما.

---

[1] - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، تحقيق علي دحروج، ج1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1965م، ص788.

[2] - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2004م ، ص30.

[3] - نفسه، الصفحة نفسها.

[4] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ص263.

[5] - كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج1، ص788.

يبدو أن الأصولي لا يحتفي بالدّلالة الطبيعية وهذا بالمقارنة بين أصناف الدّلالة "نوعين فقط هما: الدّلالة الوضعية، والعقلية مع الإغفال التّام للطبيعية" ومن الواضح أن مردّ ذلك إلى إبهام الدّلالة الأخيرة وانحصارها في العلاقة بين التّعابير البدنية والأحوال النّفسية"[1] وهو مادفعهم إلى تجاهلها.

بإمعان النّظر في الدّلالة اللفظية بأنواعها الثلاث (وضعية، وعقلية، وطبيعية) وهو تقسيم أحدثه المناطقة والأصوليون "نجد من اللغويين الغربيين بيرس" Pierce "توصّل إلى تقسيم ثلاثي للعلامات يقترب من أنواع الدّلالات الثلاث عند الأصوليين، فتقسيمه العلامة إلى شاهد (index)، وأيقونة(icone)، ورمز(symbole) يشبه ولاشك أنواع الدّلالات الثلاثة أعني الوضعية والعقلية والطبيعية"[2] إلا أن المهم من عرضنا لأنواع الدلالات هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي المقصودة في العلوم، وقد قسّم الأصوليون الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أنواع:

دلالة المطابقة.

دلالة التضمن.

دلالة الالتزام.

"فإن تناولت كل المعنى فالعلاقة بين اللفظة ومعناها علاقة مطابقة، وإن تناولت جزء المعنى فهي علاقة تضمّن، إما إذا تناولت شيئًا خارجيًا عنها ملاصقًا لها فهي علاقة التزام، وهو اتّجاه واقعي في تحديد الدّلالة"[3] إذا دلّ اللفظ على المعني الكلي فهي مطابقة، وإن قصدت جزئه فهي تضمّن، أما إن تناولت شيئا هو من لوازم فهي دلالة التزام؛ وقد ذكرها الغزالي في المستصفى مرتّبة وممثّلة في قوله كالتالي:"أن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه، وهي: المطابقة والتضمّن والالتزام، وهي كالتالي: دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على

---

[1] - علم الدلالة عند العرب، عادل فاخوري، ص69.

[2] - نفسه، ص13.

[3] - السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1996، ص77.

تمام ما وضع له؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة لفظ البيت على معنى البيت بطريقة المطابقة.

دلالة التضمّن هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له؛ كدلالة الإنسان على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط، ومنه –أيضا– أن يدل لفظ البيت على السقف وحده بطريق التضمن؛ لأن البيت يتضمن السقف. وأما دلالة الالتزام فهي دلالة اللفظ على الخارج عمّا وضع له؛ كدلالة الإنسان على الضاحك وهو ذكر الخاصة، أو كدلالة لفظ السقف على الحائط"[1] فالدّلالات الثلاث تضمّنت المعني الكلّ، والجزئي، وما هو من لوازمه.

دلالة المطابقة:

تظهر في مطابقة اللفظ تماما لما وُضع له "كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان النّاطق، إذ لفظ الإنسان موضوع لكائن فيه الحيوانية والنّاطقية، وحينما يستفاد من هذا اللفظ تمام هذا المعنى، فقد تم التطابق بين معناه وبين الفهم الذي استفيد منه"[2] فالعلاقة بين اللفظ والمعنى إذا مباشرة والتطابق حاصل هنا بين اللفظ وفهم السامع بدون زيادة أو نقصان؛ ومثال هذا القول دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع، فلفظ "مثلث" دلالته هي صفة اللفظ في اجتماع حروفه، والمطابقة باعتبارنا أطلقنا عليه تسمية المثلث لأنه مكون من ثلاثة أضلاع.

دلالة التضمّن:

المفهوم من المعنى في هذا النّوع من الدّلالة هو من جزء المسمّى، و"سميت دلالة تضمّن لأن جزء المعنى قد فهم في ضمن فهم تمام المعنى، إلا أنه لم يكن فهم تمام المعنى مقصودا بل المقصود هو فهم هذا الجزء، وحين جاء اللفظ دالا عليه وعلى غيره، أمكن التقاط الجزء المقصود الموجود في ضمن المعنى الذي يشتمل عليه وعلى غيره"[3] ونضرب مثالا على ذلك "أن يقول إنسان: أنا عالم بالفرائض وتقسيم المواريث، فنقول له بيّن لنا إذن

[1] - معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، دون طبعة، سنة 1961، ص42.

[2] - عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1996، ص28.

[3] - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ص29.

أحكام الجدّ مع الإخوة فيقول: أنا لم أقل لكم إنّني أعلم هذه الأحكام، فنقول له: لقد تضمنت دعواك العلم بالفرائض وتقسيم المواريث أنّك عالم بأحكام الجد مع الإخوة، وقد فهمنا هذا من كلامك عن طريق الدّلالة التضمنية"[1] فالذي دفعنا إلى طلبنا تبيان الحكم الفقهي هو ما فهمناه من دعواه التي تضمّنت العلم بكل الأحكام، بدليل ما تضمّنه تصريحه، والذي دل عليه لفظ "أنا عالم"؛ نضرب لهذا مثال كالتّالي:

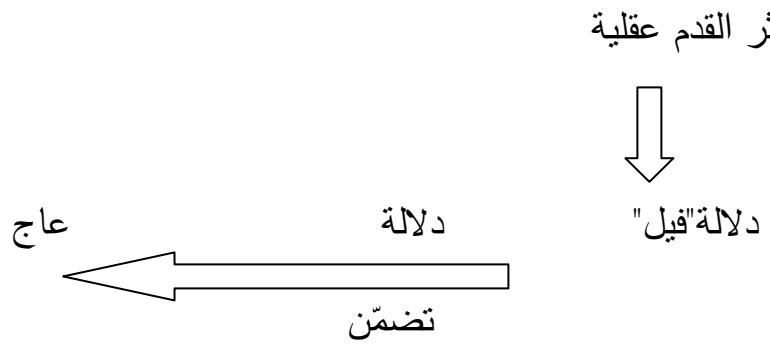

تدخل دلالة التضمّن في التركيب مع الدّلالة العقلية، إذ أثر القدم معلول للفيل والعاج جزء منه"[2] فالعقل يعقد علاقة بين أثر القدم والفيل، والفيل يتضمّن العاج، والعملية ذهنية مجرّدة.

دلالة الالتزام:

تقتضي دلالة الالتزام لفظا يدل على مسماه لزوما خارجا عنه.و يتجلى دور العقل في دلالة الالتزام واضحا ذلك أن دلالة الالتزام هي "دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الحقيقي أو المجازي،إلا أنه لازم له عقلا أو عرفا،وسميت دلالة التزام لأن المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ مباشرة،ولكن معناه يلزم منه في العقل أو في العرف هذا المعنى المستفاد"[3] فالمعنى المستفاد في هذا النوع من الدلالة لا يُدل عليه مباشرة وإنما للعقل فضل فيه لأنه هو الطريق المتبع للوصول إلى المعنى.

[1] - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ص29..

[2] - علم الدلالة عند العرب، مقارنة مع السيمياء الحديثة، عادل فاخوري، ص66.

[3] - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ص29.

ومثاله دلالة لفظ "السقف" على الحائط فإنه مستتبع له استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ودلالة الإنسان على قابل صنعة الخياطة وتعلمها"[1] فبمجرد ذكر السقف يُجري العقل آلية البحث عن مستلزمه فيجد أن الحائط هو خير لازم له،فكأن الحائط دائم الرفقة والاستتباع للسقف لا ينفك عنه؛ في دلالة الالتزام السمع يعي اللفظ جيدا حتى يتسنى له إدراك اللازم المبين وهذا بالاعتماد على إعمال العقل.

وللتوضيح أكثر نستدل بمثال توضيحي: شجاع

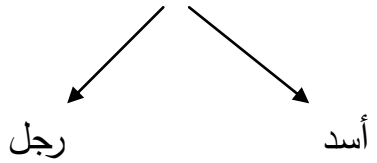

بين الأقطاب الثلاثة الشجاعة، والرجل، والأسد يظهر دور العقل بصورة واضحة، ذلك أن الربط بينها يحدث بالالتزام أي بين الرجل والأسد يستلزم ذكر الشجاعة. وعلى ضوء ما مر معنا مع دلالة الالتزام يمكننا أن نتعرف على أنواع اللزوم وهي على ثلاثة أقسام:

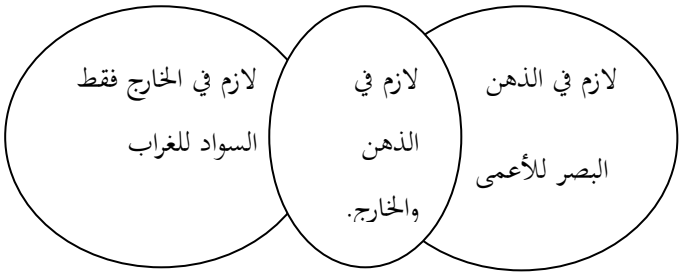

فاللازم ينقسم إلى لازم في الذهن والخارج معًا كالشجاعة للأسد، وإلى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى وإلى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب"[2] فاللازم في الذهن يعني متى ←

[1] - معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، ص72.

[2] - علم الدلالة عند العرب، عادل فاخوري، ص46.

ثبت تصور الملزوم الذي هو اللفظ في الذهن ثبت تصور اللازم (المعنى) فيه؛ (البصر، العمى)

كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر فيه، واللازم في الخارج كلما ثبت تصور الملزوم (اللفظ) في الخارج ثبت تصور اللازم فيه (المعنى)،كالسواد للغراب فإنه كلما ثبتت ماهية الغراب في الخارج ثبت سواده فيه، "فالنسبة بين اللازم في الذهن واللازم في الخارج على الإطلاق هي التقاطع، فاللازم في الذهن على الإطلاق هو ما كان بينه وبين الملزوم علاقة منطقية محددة من المعلومات التي سبق شرحها، أما اللازم في الخارج فقط فهو الذي لا ينجم عن الملزوم بواسطة هذه العلاقات مع كونه متحققا في الخارج معه"[1] فالعملية ذهنية محضة ف دلالة اللزوم بخاصة بين الذهني والخارجي كتصوّرنا لدلالة السواد للغراب، فكلما ذكر الغراب أو حصل تصوره في الذهن لزم السواد له.

اعتبر بعض الأصوليين "أن دلالة الالتزام لا يُعتبر فيها اللزوم الخارجي"[2] اللزوم الخارجي "هو كونه بحيث يلزم من تحقيق المسمى في الخارج تحقيقه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن كوجود النهار لطلوع الشمس"[3] ثم" إن هذا التصنيف للدلالة اللفظية إلى مطابقة وتضمن والتزام من الأفضل تعميمه على أنواع الدلالة من عقلية وطبيعية ووضعية لأنه خلافا لرأي القدماء هو أيضا في مقام الإفادة"[4].

حاول المناطقة والأصوليون والبلاغيون في كل كتبهم أن يعينوا نوعية الدلالة بالنسبة لكل من المطابقة والتضمن والالتزام سواء أكانت وضعية أم عقلية لكنهم لم يصلوا إلى تطابق بين الثلاثيتين يجعلهم يتخلون عن ازدواجية المصطلحات،والصعوبة في ذلك تكمن في التباس الدلالة الطبيعية من جهة كما مر التحقق من ذلك وفي كون التضمن والالتزام

[1] - علم الدلالة عند العرب، عادل فاخوري، ص47.

[2] - المحصول في علم أصول الفقه، تح طه جابر العلواني، مطبعة مؤسسة الرسالة، دون طبعة، دون سنة ،ج1، ص220.

[3] - التعريفات، الجرجاني، ص170.

[4] - علم الدلالة عند العرب، عادل فاخوري، ص42.

بالنسبة للفظ دلالتين مركبتين"[1] والعلة في كون الدلالة الطبيعية منحصرة في التّعابير البدنية والأحاسيس المختلفة، بينما التضمن والالتزام متعلقتان بالعقل أكثر.

[1] - علم الدلالة عند العرب، عادل فاخوري ، ص63.

المحاضرة الثانية عشر: النّظريات الدّلالية الحديثة

تشترك توجّهات النّظريات الدّلالية الحديثة في "دراستها للمعنى، أما الاختلاف فيقع من حيث المنهج والمبادئ. وكل نظرية إلا وقامت على أنقاض نظرية دلالية أخرى، لذلك نجد تنوّع اهتمامات النّظريات الدّلالية في الفكر، والإشارة، والسياق، والحقول الدّلالية والتوليد والتّحويل"[1] لكل نظرية أساس معرفي ومصطلحات مفاتيح للولوج إلى فكرها اللساني.

لهذا فإننا نجد "عدة نظريات فيه مختلفة مشاربها وألوانها، ومتنوعة إنتماءاتها ومذاهبها، وكلها تقف شواهد على إغنائه وإثرائه، وإنه بها ليرسم صورة لوضعه من حيث هو علم تسانده عدة علوم وتتداخل معه، ومن حيث هو مالك لخصوصية ذاتية تميزه عن باقي العلوم"[2] لذلك سنجري مسحا على أهم هذه النّظريات، للوقوف على تأسيساتها المعرفية، وخلفياتها الفكرية، وأهدافها اللغوية.

إن هذه النظريات والاتجاهات والمدارس ليَدل على "أن المعنى ليس في مناله سهلا، مع أنه أقرب ما يكون إلى متكلم اللغة، فهو من مادته يؤسس الكلام مضمونا وموضوعا. وهو عليه يقيم فهمه إرسالا واستقبالا، وهو به ينجز كل رسالة، لغوية أو غير لغوية تماما وكمالا، ثم إنه...لينطلق منه سعيا نحو اكتناه سبل بقائه واجتماعه"[3] السعي إلى معرفة المعنى وحيثياته دأبت النظريات اللسانية البحث عنه.

---

[1] - إدريس بن خويا، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث دراسة في فكر ابن القيّم الجوزية، علم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016، ص96.

[2] - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص29.

[3] - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص30.

1- النّظرية الإشارية:

تؤسّس هذه النّظرية في مسار علم الدّلالة الحديث أولى مراحل النّظر العلمي في نظام اللغة، بل إلى أصحابها يرجع الفضل "في تمييز أركان المعنى وعناصره، معتمدين في ذلك على النتائج التي توصّل إليها فرديناند دي سوسير في أبحاثه اللسانية التي خصّ بها الإشارة اللغوية"[1] حيث قدّم سوسير وجهي العلامة (الدّال/المدلول) وأنهما كوجهي العملة الواحدة، وطبقا إليه "تتألّف الإشارة اللغوية من الدّال والمدلول، وهما بتعبير أدقّ الصورة الصّوتية والفكرة، وكلاهما مرتبط بعقد نفسي؛ فالأصوات التي نطلقها وأشياء العالم التي نتحدّث عنها تنعكس بشكل ما بالمفاهيم"[2] الدّال هو اللفظ في صورته الصّوتية، والمدلول مرتبط بالفكرة، وكلاهما له ارتباط بما هو نفسي، والذي ينطلق من العالم الخارجي. وبتعبير أدق تكمن "رأيتها أن فعل الكلام إنما هو أثر من آثار فكر المتكلم"[3]

أطلق على هذه النّظرية "النّظرية الاسمية في المعنى théory of meanings .naming إذا قامت هذه النّظرية على "أنقاض ما قدّمه دي سوسير في حصره للعلامة في الدال والمدلول، وإهماله لفكرة الشيء أو المرجع"[4] ويرجع الفضل في تأسيسها إلى العالمان الإنجليزيان Ogden و Richqrds من خلال ما قدّماه في مؤلّفهما معنى المعنى The Meaning of Meaning.

اشتهرا العالمان بمثلّثهما المشهور حيث جاءت فيه عناصر الدّلالة "بدءا بالفكرة أو المحتوى الذّهني ثم الرّمز أو الدّال، وانتهاء إلى المشار إليه أو الشيئ الخارجي"[5] فالعملية ذهنية بامتياز، ينطلق فيها المعنى من المحتوى الذّهني إلى الدال المادي الذي هو الكلمة، ليصل إلى المشار إليه في الخارج. " النقطة الجوهرية في هذا الرسم هي عدم وجود علاقة مباشرة بين الكلمات والأشياء. ومن ثم وضعت النقط لتدل على (علاقة مفترضة)، إذ لا

[1] - منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص83.

[2] - ف، بالمر، علم الدلالة، ترمجيد عبد الحميد الماشطة، الجامعة المستنصرية، العراق، د ط، 1985.

[3] - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص29.

[4] - إدريس بن خويا، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث، ص97.

[5] - منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص83.

يوجد طريق مباشر قصير بين الكلمات والأشياء التي تدل عليها، فالدورة يجب أن تبدأ بالفكرة أو الربط الذهني، أي عن طريق المحتوى العقلي الذي تستدعيه الكلمة والذي يرتبط بالشئ"[1]

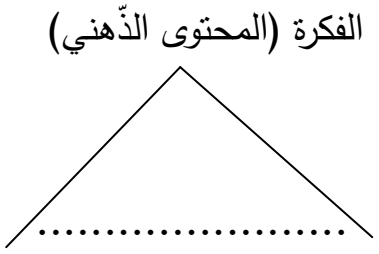

"وتعني النّظرية الإشارية أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وهنا يوجد رأيان:

أ- رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه.

ب- ورأي يرى أن معناها هو العلاقة بين التّعبير وما يشير إليه. ودراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث، وهما جانبا الرّمز والمشار إليه، وعلى الرأي الثاني تتطلّب دراسة الجوانب الثلاثة؛ لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذّهنية"[2] فرتشاردز وأوجدن كما أسلفنا يريان العلاقة مثلثًا " فالرمز بالطّبع هو العنصر اللغوي أي الكلمة والجملة، والمشار إليه هو الشيء الموجود في عالم التطبيق، في حين أن الفكرة أو الإشارة هي التصور، وطبقا لما تقوله النظرية ليست هناك صلة مباشرة بين الرمز والمشار إليه (أي بين اللغة والحياة)، أما الصلة فتكون عن طريق الفكرة أو الإشارة، أي عن طريق تصورات عقولنا"[3] فالدال هو عنصر اللغة حسبهما، أما الموجود في الخارج فهو المشار إليه، في حين أن المدلول هو التصور الذهني، أما ما عيب على النظرية فهو انعدام العلاقة بين الدال والموجود في الخارج، لذا تركا الأمر ذهنيا بحتا.

---

[1] - عقيد خالد حمودي العزاوي و عماد بن خليفة الدايني البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، دار العصماء، دمشق، ط1، عام 2014، ،ص103

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص55.

[3] - ف،ر، بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1995، ص47.

إن هذا التقسيم المتميز للمعنى يعد خطوة جريئة في عصره، وأعطى للمبحث الدلالي نفسًا جديدا سوف يتولد عنه نظريات جديدة وأفكار مهمة، ذلك أن الدراسات الدلالية للعلماء المتأخرين تدور كلها في فلك مثلث أوجدن وريتشاردز.

الباحث في ثنايا التراث العربي على شساعته يجد صدى للنظرية في مؤلفات علم من أعلام الفكر اللغوي العربي ألا وهو أبو حامد الغزالي حين يقول:"اعلم أن المراتب فيما نقصد أربع، واللفظ في المرتبة الثالثة، فإن للشيء وجودا في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ، ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النّفس، والذي في النّفس هو مثال الموجود في الأعيان"[1] من منظور الغزالي "الكتابة دال فقط باعتبارها واسطة تمثيل للملفوظ فهي إشارة لإشارة كما يقول جاك دريدا. اللفظ دال باعتبار ومدلول باعتبار آخر، المعنى الذي في النفس (الصور الذهنية) مدلول فقط وليست بدال، وعلى هذا الاعتبار وبحسب ركني العملية الدلالية (الدال– المدلول). الكتابة، الألفاظ: دال"[2] بهذا يكون التكوين المعرفي للنظرية في تعامله مع ثلاثية المعنى (الدال، المدلول، العالم الخارجي) تكون النظرية قد تعرضت للنقد في إهمالها العلاقة بين العالم الخارجي والرمز، إضافة وجدنا ذلك الصدى في التراث العربي عند الإمام الغزالي.

[1] - أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، ص46، ص47.

[2] - علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص34.

المحاضرة الثالثة عشر: النّظرية السلوكية (السلوكية اللغوية Linguistic behaviorism):

ليونارد بلوفيلد 1949/1887)

فسّر بلومفيلد المعنى اللغوي على أساس النظرية السلوكية التي تعتمد في بحوثها على تصرفات الإنسان وسلوكه في المواقف المختلفة مع الاهتمام بعنصري الإشارة ورد الفعل أو الاستجابة، وهذا التفسير للمعنى يمكن الحكم عليه أيضا بأنه تفسير ميكانيكي؛ إذ هو يحلل سلوك الإنسان وفقا للنظريات الميكانيكية في علم النفس، والذي دفع بلومفيلد إلى أن ينهج هذا النهج هو محاولة التخلص من آراء العقليين الذي يعتمدون في دراستهم على الفكر أو الصور الذهنية للأشياء"[1] السلوك الإنساني هدف النظرية، مع التركيز على الملاحظة والمشاهدة وإلغاء كل ماهو ذهني.

أصر على تفسير اللغة في حدود مواقف المثيرات وردود الأفعال الفيسيولوجية محذّرا من التفسيرات العقلية، لقد تجنب باسم الموضوعية العلمية (Scientific objectivity) كل إشارة للمقولات المفاهيمية أو العقلية، متبينا النظرية السلوكية في علم الدلالة، حيث يرى أن المعنى ببساطة علاقة بين المثير والاستجابة اللغوية"[2] رفضت النظرية كل ماهو عقلي ذهني لأنه غير مرئي، وركزت على المُشاهد في العالم الخارجي متبنية ثنائية (مثير/استجابة)؛ إن السلوكية اللغوية "ينصب اهتمامها على الكلام الخارجي المنطوق الملاحظ وتفسره في حدود المصطلحات السلوكية النفسية المثير (Stimulus) والاستجابة (response) مغفلة تمام دور الجانب العقلي في إنتاج اللغة وتفسيرها"[3] السلوك اللغوي في النظرية يتمثل في الاستجابة الناتجة عن السلوك.

ما يميّز هذه النّظرية هو ارتكازها على المنحى العلمي، وهو منحى يرتكز على الملاحظة والمشاهدة، إذ قامت بالتركيز على "السلوك القابل للملاحظة الخارجية فقط، فإذا طبقنا تلك الحجة في مجال اللغة نلاحظ الاهتمام بالمنطوقات الكلامية أو بمعنى آخر

---

[1] - عقيد خالد حمودي العزاوي و عماد بن خليفة الدايني البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، دار العصماء،ص105.

[2] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2015، ص128.

[3] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص132.

السلوك اللفظي الخارجي وإغفال البنية العقلية الكامنة وراء تلك المنطوقات الكلامية"[1] حيث منحت الأولوية لما يمكن مشاهدته عيانا. وتقوم النظرية على أسس هي "1- التشكيك في كل المصطلحات الذّهنية، مثل العقل والتصور والفكرة...والتركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها وتسجيلها، وعلى علاقتها بالموقف المباشر الذي يتم إنتاجها فيه، ومن هنا أطلق بعضهم على اللغة مصطلح السلوك النطقي أو السلوك اللغوي. 2- اتّجاهها غلى تقليص دور الغرائز والدّوافع والقدرات، وتأكيدها على الدور الذي يلعبه التعلم في اكتساب النماذج السلوكية. 3- اتجاهها الآلي أو الحتمي الذي يرى أن كل شيء في العالم محكوم بقوانين الطبيعة. 4- أنه يمكن وصف السلوك عند السلوكيين على أنه نوع الاستجابات لمثيرات ما تقدمها البيئة أو المحيط"[2] ما يمكن قوله عن البحث الدلالي في هذه النظرية هو إهمالها لما هو ذهني وتركيزها على المادي والملاحظ في عالم الأعيان، فاللغة فيها سلوك نطقي ولغوي، مع تركيزها على دور السلوك في العملية التعليمية، بالإضافة إلى جعلها السلطة للطبيعة في كل ما يحيط بالإنسان، بهذا يصبح السلوك اللغوي استجابة لمثير تمليه الطبيعة؛ ما يميز البحث السلوكي هو تركيزه على السلوك الملاحظ بكل أشكاله مع إغفال العقل وحالاته.

من هذا المنطلق نجد أن المعنى في النظرية السلوكية يتكوّن من ملامح الإثارة وما ينتج عنه من رد الفعل القابلة للملاحظة والموجودة في السلوك النّطقي. هذا السلوك اللغوي عرّفه بلوم فيلد أنه "الموقف الذي ينطقها المتكلّم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السّامع، فعن طريق نطق صيغة لغوية يحثّ المتكلّم سامعه على الاستجابة لموقف، هذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصيغة"[3] فكل ما يُنطق حسب بلوم فيلد هو مثير له استجابة من السامع، فحسبه هما أحداث فيزيائية، هذا الثلاثي المتكوّن من المتكلّم والسامع والاستجابة الحاصلة بينهما أخرج لنا الصّيغة اللغوية أو الحدث اللغوي.

استجابة ⟵ مثير

[1] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص110.

[2] - أحمد مختارعمر، علم الدلالة، ص59، 60.

[3] - نفسه، ص61.

كغيرها من النّظريات الدّلالية تعرّضت النّظرية السلوكية للنّقد حول ما قدّمته من تأسيسها للمعنى، ورؤيتها اللغوية، ذلك أن "الأخذ بمبدأ دراسة الفعال الكلامية القابلة للملاحظة والمشاهدة، لم يقدّم الأجوبة الكافية عن تلك التساؤلات حول ضبط دلالة الصّيغة اللغوية ضبطا يخضع لمعايير علمية دقيقة تنسحب على كل الصّيغ والتراكيب اللغوية"[1] فهناك من الأفعال ما هو غير قابل للملاحظة والتحليل العلمي "فالحبّ والكراهية ليست طيّعة للتعرّف عليها على أساس فيزيقي بخلاف الجوع، كذلك يصعب – بنفس الطّريق– تحديد معالم كلمات مثل:حسن، قبح..."[2] فالطّابع التّجريدي الذي يصاحب بعض الأفعال يُصعّب من عملية الفهم أو التواصل داخل هذه النّظرية، إضافة صعوبة تحديد المعالم المحيطة ببعض الألفاظ داخل جغرافية التّواصل اللغوي.

إضافة إلى أنّ النظرية "قامت على أساس تجارب أجريت على تعلم السّلوك في الحيوانات الدّنيا، ثم نقلت النّتائج إلى الحيوان البشري في استعماله للرّموز النّطقية"[3] وهذا ما أوقعها في المحظور، إذ السّلوك الحيواني لا يمكن مشابهته للسّلوك البشري؛ من الذين وجّهوا نقدا للسلوكية نجد (تشومسكي) خصوصا بمقالته (مراجعة السلوك اللفظي لسكينر)، حيث اعتبر تشومسكي "علم اللغة جزءا من علم النفس الإدراكي، ناقدا السلوكيين الذي يستخدمون علم النفس التجريبي مؤكدا أن موضوع علم النفس عندهم ليس محددا، والإجراءات التي يستخدمونها داخل المعمل إجراءات فارغة"[4] توجّه تشومسكي بالنقد للسلوكية برفضه السلوك اللفظي معتبرا أن علم اللغة جزء لا يتجزأ من علم النفس الإدراكي. لهذا فعندما "ينكر السلوكيون وجود العقل أو يفسرونه على نحو سلوكي، فإنهم بذلك يقطعون كل صلة بين اللغة والعقل الإنساني، على حين يؤكد تشومسكي على أن اللغة وبنيتها المعرفية تلقي بظلال من الضوء على طبيعة العقل الإنساني"[5] رفض كل ما هو ذهني عند السلوكيين يعني في نظر تشومسكي قطع الصلة بين اللغة والعقل الإنساني.

---

[1] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص87.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص62.

[3] - نفسه، ص65.

[4] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي،ص147.

[5] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي،ص148.

لم تتوقّف النّظرية عند هذا الحدّ، وإنّما لاقت اهتماما من قبل العالم الأمريكي (شارل موريس/Charles Morris)، حيث قدّم بعض البدائل إذ لاحظ "أنّه قد تتعدّد الاستجابات لمثير واحد، يعني اشتراك دلالات في صيغة لغوية واحدة، وذلك المنطوق قد يحمل قيمًا أسلوبية ومعان حافّة يتولّد عنها استجابات متنوّعة"[1] السّلوك اللغوي قد ينتج استجابات عديدة مما يوقع العملية التواصلية في اللبس، ويخرجها عن النّطاق بين الباث والمتلقي، إضافة إلى ما يصاحب العملية من إيماءات وحركات، فتصبح الصّيغة اللغوية محلّ شكّ وريبة.وقد أخرج هذا الأخير من معنى الصّيغة "الاستجابة أو ردّ الفعل، واكتفى بمجرّد الميل أو الرّغبة"[2] بحيث "إذا وجد ميل أو رغبة صريحة للقيام باستجابة معيّنة لمثير (منطوق لغوي) فدلالة على وجود ارتباط يجعل الاستجابة تكون لذلك المثير"[3] إلا أنه بالرغم من هذا التّأسيس العلمي للنظرية بتقديمها بدائل "بلجوء موريس إلى فكرة الميل أو المزاج، فإنه وجدت تراكيب وعبارات لغوية لا تخضع لمعايير هذه النظرية"[4] مما مهّد لميلاد آراء دلالية أخرى تبحث عن المعنى بطريقة مغايرة لسابقتها.

---

[1] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص88.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص65.

[3] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص88.

[4] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص88.

المحاضرة الرابعة عشر: النظرية السّياقية

يعد اللغوي البريطاني (جون روبرت فيرث ت1960) في مقدمة اللغويين الذين تبنوا نظرية السياق، فارتبطت النظرية السياقية به، إذ أعطى أهمية كبرى للوظيفة للغة ويؤمن بأن معنى الكلمة لا ينكشف، إلا من خلال وضعها في سياقات مختلفة، كما أن أصحاب هذا المنهج يؤمنون بأن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة أو دورها الذي تؤديه في اللغة"[1] عند السياقين أن الكلمة لا معنى خارج السياق وإنما يجب تسييقها في السياق التركيبي.

تسعى النّظرية السّياقية إلى دراسة المعنى وفق تأسيسها العلمي الذي ترى فيه أن الكلمات لا معنى لها خارج السّياق، ويجب تسييقها لكي تحمل معنى هو ذاك الأهم، وذلك لما للسّياق من أهمية "كبيرة في تحديد المعنى وتوجيهه؛ ومعظم الكلمات من حيث المفهوم المعجمي دالة على أكثر من معنى واحد، فالذي يحدّد هذه المعاني ويفصلها هو السّياق في مورد النصّ؛ فالكلمة "تؤثر في معنى الجملة، ولكن أحيانا يحدث العكس: الجملة تؤثر في معنى الكلمة، وهذا ما يعرف بالمعنى السياقي، كثير من الكلمات يختلف معناها حسب السياق اللغوي الذي تقع فيه، ويحدث أن نفهم كلمة ما ونحن نقرأ على نحو ما، ثم نعدل معناها في ضوء السياق اللغوي التالي...وإذا كان لكلمة ما عدة معان غير سياقية، فإن السياق اللغوي هو الذي يحدد المعنى المقصود من بين تلك الكلمات"[2] نلاحظ في المثال التالي تغير معنى كلمة فصل من سياق إلى آخر نحو: قرأت الفصل 5 من الكتاب، إن الربيع هو أجمل فصول السنة، إننا في الفصل 2 من العام الدراسي؛ الملاحظ أن كلمة (الفصل) يتغير معناها من جملة إلى أخرى، ويتحدّد المعنى في كل حالة حسب السياق اللغوي.

إن الشائع بين اللغويين وهم يصفون المعنى المعجمي للكلمة بأنّه متعدّد ويحتمل أكثر من معنًى واحد، في حين يصفون المعنى السياقي لها بأنّه واحد لا يحتمل غير معنًى واحد"[3]

---

[1] - عقيد خالد حمودي، الدلالة والمعنى، ص108.

[2] - محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص69.

[3] - علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، بغداد، ط1، 1986، ص185.

فبين معنى الكلمة في المعجم وبين تسييقها في التّركيب اللغوي فرق، لأنّها المعجم تحمل دلالات متعدّدة، أما في التّركيب تضطلع بدلالة واحدة يُحمّلها إياها السّياق.

الفرق كما ورد بين المعنى المعجمي والمعنى السّياقي واضح وجلي "المعنى السّياقي معنى واحد ومحدّد – على خلاف المعنى المعجمي فهو احتمالي ومتعدّد – ويطلق عليه المعنى الاجتماعي، أو المعنى المقامي، وهو معنى يستنبط من القرائن اللغوية (السياق اللغوي)، مع مراعاة الظّروف الخارجية والأحوال التي تتّصل بها (السّياق غير اللغوي)"[1] الفاصل بينهما هو القرائن اللغوية وغير اللغوية كما سلف.

تبنّى كثير من العلماء فكرة السّياق منهم (فنجنشتين Wittgenstein) الذي يرى أن "معنى الكلمة يكمن في استعمالها...لا تسأل عن المعنى، ولكن سل عن الاستعمال"[2] عنده الكلمة لا قيمة لها وهي منعزلة عن السياق التّركيبي، بل لابد من تسييقها كي تحظى بالقيمة والتواجد في عالم اللغة. ورائدها هو (فيرث/Firth)؛ "وترجع أصول هذه الفكرة إلى الرّأي القائل بأنّ التّحليل اللغوي معنيٌ أساسًا بتوزيع distribution العناصر اللغوية، وهو رأي ارتبط – إلى حدّ بعيد– (بهاريس/ Harris)"[3] ومعنى اللفظة أو الكلمة عند أصحاب النّظرية هو "استعمالها في اللغة، أو الطّريقة التي تستعمل بها، أو الدّور الذي تؤدّيه، ولهذا يصرّح فيرث بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة"[4] فاللفظة خارج البناء اللغوي لا قيمة لها عندها، ولا دور تؤدّيه، لذا وجب تقييدها ضمن التّركيب كي ينكشف معناها.

في خضم هذا ندرك أن السّياق "هو العشّ الذي تحيا فيه اللفظة، وهذا ما يؤكّد جانب الوظيفة الاجتماعية للغة، ومن هنا فإنّ تعدّد المعنى الوظيفي للأداة، ودلالتها يكون حسب ما تفيده من السّياق، والسّياق هو الذي يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصّرفية

---

[1] - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، د ط، 2001، ص185.

[2] - نفسه، ص197.

[3] - ف،ر، بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ترصبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعية، د ط، 1995، ص142.

[4] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

والنّحوية"[1] فوظيفة اللغة وطابعها الاجتماعي يجعل من حياة اللفظة وكينونتها يكون داخل السّياق بلا منازع، ويدل لفظ (السياق) على "الإطار الذي جرى فيه التفاهم بين شخصين أو أكثر، فيشمل زمن الكلام والمفاهيم المشتركة والكلام السابق للمحادثة ويُراد منه القرينة، وله أهمية كبيرة في البحث اللغوي المعاصر، لغرض تحديد الدلالة حتى تصبح نظرية متكاملة ترتبط بتخصيصات كثيرة"[2] السياق واسع يضم كل ماهو صلة باللغة والمحيط الذي تجري فيه العملية التواصلية.

ذلك أنّ السّياق التّركيبي بصرفه، ونحوه، وبلاغته يمنح الألفاظ الوجود الحقيقي. إن "تعدّد المفاهيم التي يدل عليها اللفظ تعني أن هذا اللفظ له معنى مركزي هو "النّواة"، ومعان هامشية ثانوية اكتسبها بفعل دورانه المتجدّد في أنساق كلامية مختلفة، حتى أضحى المعنى المركزي يدور في ملك المعاني الثانوية التي لا تفاضل بينهما وأصبح طريق رفع اللبس في الدّلالة يمرّ عبر السّياق اللغوي أو الخطابي أو معاينة المقام الذي يتمثّل في المعطيات الخارجية والنّفسية"[3] وهو ما أسفر أنواع من السّياق تبعا للأحوال والمواقف التي تدور فيها العملية الخطابية، وهذه الأنواع هي على التوالي:

1- السياق اللغوي:

هو الحوالية أو "المحيط الدلالي الذي يحدّد مدلول العناصر اللسانية، فيختلف المدلول باختلاف السياقات التي يرد فيها"[4] فمثلا مدلول فعل "ضرب" يختلف حسب السياق الذي يرد فيه نحو:

- ضربت الطير: أي ذهبت تبتغي الرزق
- ضرب الدرهم: بمعنى سبكه وطبعه.

---

[1] - صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة، ص62،63/ نقلا عن صلاح الدّين زرّال، الظاهرة الدّلالية عند علماء العربية القدامى، ص367

[2] - عقيد خالد حمودي، الدلالة والمعنى، ص108.

[3] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه ، ص89.

[4] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، ط1، 2007، ص285.

- ضرب الجزية عليهم: أي أوجبها.

بهذا يكون ا"المدخل المعجمي المتمثّل في البنية المورفولوجية (ضرب) في اللسان العربي يختلف مدلوله من سياق لساني إلى آخر"[1] وهذا ميزة من ميزات اللغة العربية التي تزخر بها.

2- السياق العاطفي:

يحدّد هذا النوع من السياق "دلالة الصّيغة أو التّركيب من معيار قوة أو ضعف الانفعال، فالبرغم من اشتراك وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلا أنّ دلالتها تختلف"[2] الفيصل في معنى الصيغة هنا درجة انفعال المرسل مع ما يلفظ من كلمات، وما يُحمّلها من دلالة. يقول ستيفن أولمان:"السّياق وحده هو الذي يوضّح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنّها تعبير موضوعي صرف، أو أنّها قصد بها أساسا التّعبير عن المواقف العاطفية والانفعالات، ويتّضح هذا بخاصة في مجموعة معيّنة من الكلمات المستعملة في الحياة اليومية العادية قد تكتسب نغمة عاطفية قوية وغير متوقعة في المواقف الانفعالية"[3] فنوع السياق هو ما يعطي الكلمة المصداقية الخاصة بها لما يحتويه من نوعية الانفعال حسب درجة الموقف.

الموقف "الذي يقع فيه الحدث الكلامي له اعتبار مهم في تحديد المعنى فعبارة (السلام عليكم) تحية إسلامية، ولكن هذه العبارة قد تتحوّل إلى معنى المغاضبة والمقاطعة حين يحتدّ النّقاش بين شخصين ويبأس أحدهما من إقناع صاحبه، فيذهب مغاضبا ويقول (السلام عليكم)، فالمقام هنا يصرف معناها من كونه تحية إسلامية إلى دلالة المقاطعة والغضب"[4] فالذي حدّد للعبارة دلالتها الحقيقية داخل السّياق التّركيبي هو الموقف العاطفي الذي وردت فيه.

---

[1] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص285.

[2] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص90.

[3] - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص65.

[4] - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص200.

3- سياق الموقف:

في هذا النوع "يدل سياق الموقف على العلاقات الزّمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام، وقد أشار اللغويون العرب القدامى إلى هذا السّياق، كما عبّر عنه البلاغيون بمصطلح (المقام)"[1] فالظروف المحيطة بالعملية التواصلية هي ما يعطي المدلولات دلالتها حسب الموقف الذي ترد فيه، إذا "الإطار الخارجي الذي يحيط بالإنتاج الفعلي للكلام في المجتمع اللغوي؛ أي الحيّز الاجتماعي الذي ينتج فيه لفظ ما.

يمكن لنا أن نمثّل لذلك بلفظ (عملية) الذي يتغيّر مدلوله في النّسق اللساني العربي بتغيّر السّياق الموقفي الذي يرد فيه، فإجراء العملية في سياق موقفي تعليمي، يعني إجراء عملية حسابية مألوفة من ضرب أو جمع أو طرح، وفي السّياق الطبّي يعني إجراء عملية لاستئصال ورم أو غيره، أما إجراؤها في السياق الموقفي العسكري فيعني تنفيذ خطة عسكرية معينة"[2] الفارق هنا هو الموقف الذي نستعمل فيه. مثال كلمة (جذر) "فدلالة كلمة (جذر) عند الفلاح تختلف عن دلالتها عند اللغوي، وهي في مجال الرياضيات بمعنى ثالث يختلف عن معناها عند الفلاح وعند اللغوي، وكلمة (التعدّي) عند أهل اللغة لها دلالة تختلف عن دلالتها عند رجال الشرطة والقضاء. كذلك أطراف الموقف الكلامي تؤثّر في تحديد المعنى، فسؤال الأستاذ للتلميذ للاختبار والتّقييم، أما سؤال التلميذ فهو للاستفادة وزيادة العلم أو إزالة الجهل"[3] فالملاحظ أن الذي أعطى للكلمة معناها ودلالتها في السياق.

4- السياق الثّقافي:

تحيط بالعملية التواصلية ككل مجموعة من الظروف، فالكلمات تأخذ ضمنها دلالة معيّنة، بهذا يدل السياق الثقافي "على المحيط الثّقافي بمفهومه الواسع في المجتمع اللغوي، حيث يختلف المفهوم الذّهني للمداخل المعجمية باختلاف السّياقات الثّقافية"[4] يحدّد السياق الثّقافي "الدّلالة المقصودة من الكلمة التي تستخدم استخداما عامّا، فاستعمال كلمة (الصّرف)

---

[1] - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص355.

[2] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص288.

[3] - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص200.

[4] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص289.

لدى دارسي العربية وطلابها يعني مباشرة أن المقصود هو علم الصرف الذي تُعرف به أحوال الكلمة العربية من اشتقاق وتغيير وزيادة ونحو ذلك. على حين أن دارسي الهندسة وطلابها يحدّدون دلالة (الصرف) عندهم بأنها مصطلح علمي يشير إلى عمليات التخلّص من المياه بأي وسيلة، لذلك تراه يرتبط عندهم بمصطلح آخر هو (الرّي)"[1]

مما أنتجته النظرية السياقية ضمن هذا التطور المعرفي هو فكرة (الرّصف) "وهو يعني مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها حيث يعدّ هذا الوقوع أحد معايير تحديد دلالة الكلمة، إنّ تسييق الصّيغة اللغوية يعدّ المنفذ المهم لتحديد مجالها الدّلالي، فلا يمكن ان ترد الصّيغة اللغوية بمعزل عن السّياق النّفسي أو الاجتماعي الثقافي، بل يحصل التّجاور بين مجموع الصّيغ اللغوية داخل التّركيب وهو ما يمكن التّعبير عنه بمصطلح النّظم"[2] ما يحقّق معنى الصّيغة داخل السّياق هو مجاورتها لنظيراتها من صيغ، تعمل كلها على تقديم المعنى المراد من خلال ما هو مجتمع داخل الخطاب التواصلي.

كمثال على عملية الرّصف "ارتباط كلمة (منصهر) مع مجموع الكلمات: حديد- نحاس- ذهب – فضة...ولكن ليس مع جلد مطلقا"[3] فمتلقي الخطاب يحدث لديه زعزعة وغموض إن سيّقنا الكلمة في سياقات مع كلمات أخرى، مما يدخله في متاهات معنوية لا حصر لها، لكن برصفها مع قريناتها داخل السياق يحقّق الهدف المنشود.

في نهاية المقام نؤكّد أنه ليس هدفنا التوسع الممل في النّظرية بلا طائل، وإنما كانت غايتنا "الإيماء إلى دور السّياق في إيضاح دلالة الألفاظ اللغوية بوصفها مداخل معجمية تتواتر في سياقات مختلفة، وقد تزداد أهمية الفرضية الساقية حينما نلاحظ أن التحوّل الدلالي للألفاظ يخضع خضوعا ملحوظا إلى ما يضفيه السّياق عليها من دلالات، قد تبعدها عن معناها التّأثيلي (معناها الأصلي)"[4] فالألفاظ تمتاز بخاصّية التغيّر المعنوي لكن داخل السياقات التركيبية، وهو أمر قد يُبعدها عن معناها الأصلي القارّ؛ لكن التأكيد على السّياق

---

[1] - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص359.

[2] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص91.

[3] - احمد مختارعمر، علم الدلالة، ص74.

[4] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص290.

في التّحليل الدّلالي وحده هو من يُعطي الكلمات معانيها قد يكون مخاطرة، ذلك أن ضبط جميع السياقات بدون استثناء أمر لا مناص منه.

المحاضرة الخامسة عشر:نظرية الحقول الدلالية

الحقل الدّلالي "semantic field أو الحقل المعجمي lexical field هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام (لون) وتضم ألفاظا مثل: أحمر- أخضر"[1] فالذي رتّب هذه الألوان في هذا السياق هو انتماؤها إلى حقل واحد، تجتمع فيه. إن هذا "التّحول الذي يهدف إلى تصنيف المداخل المعجمية في انساق بنيوية وفق علاقات دلالية مشتركة...يمكن لها ان تكوّن بنية من بنى النّسق اللساني، كحقل القرابة العائلية، وحقل مفهوم الزمان، وحقل مفهوم المكان"[2] وهو ما يعمل عليه الدارس لهذا النوع من الحقول المعرفية، باعتبار أن "الحقل الدّلالي يتكوّن من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميّز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة.

بذلك تكتسب الكلمة معناها في علاقتها بالكلمات الأخرى، لأنّ الكلمة لا معنى لها بمفردها، بل إنّ معناها يتحدّد ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة"[3] فالحقل المعجمي الذي تنتمي إليه الكلمات يحدّد معناها بربطها بسابقها أو لا حقها من الالحقل. فمثلا التّقديرات التي تمنح في الجامعة جرّاء عمل أكاديمي يقدمّه الباحث من (حسن جدا، مشرّف، حسن) "لا يمكن فهم الواحدة منها إلا بالنّظر إلى الكلمات التي فوقها أو في مستواها أو دونها، أي من خلال مجموعة الكلمات الأخرى التي تنتمي إليها"[4] لا يمكننا فهم قيمة ومعنى حسن جدّا إلا بالنّظر إلى ما قبلها وما بعدها، فما قبلها حسن، وما بعدا جيّد، فهو حقل معجمي متكامل في بينه.

لهذا الأمر أشار عبد القادر الفاسي الفهري حين رأى أن "كل لغة تنتظم في حقول دلالية، وكل حقل دلالي له جانبان: حقل تصوّري conceptual fild وحقل معجمي lexical field. ومدلول الكلمة مرتبطٌ بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل

---

[1] - أحمد مختارعمر، علم الدلالة، ص 79.

[2] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص290.

[3] - أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية، 2002، ص13.

[4] - أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص14.

المعجمي لتغطية أو تمثيل الحقل الدّلالي"[1] فالتصوّري خاص بالكلمات في حالتها الاستعمالية، له علاقة بالذّهني المجرّد، بينما المعجمي يختصّ بالحقل الذي تعيش فيه الكلمات.

أنواع الحقول الدلالية:

1- الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة: التي تكون العلاقة بينها على شكل التضاد، فاللون الأسود يستدعي الأبيض، والطويل يناقض القصير.

2- الأوزان اللإشتقاقية: وهي حقول صرفية، وتصنّف الوحدات في هذا المجال بناءًا على قرابة الكلمات في صوء العلاقات الصّرفية التي تعدّ سمة صورية ودلالية مشتركة بينها داخل الحقل الواحد: فقد تدلّ صيغة (فِعالة) على المهن والصنائع مثل: جزارة – سفانة – نجارة، في حين تدل صيغة مفعل على المكان مثل: مسبح– منزل.

3- عناصر الكلام وتصنيفاتها النّحوية.

4- الحقول التركيبية: وتشمل مجموع الكلمات التي ترتبط فيما بينها عن طريق الاستعمال، ولكنها لا تقع في الموقع النّحوي نفسه. مثلا: كلب/نباح، فرس/صهيل...العلاقة بين هذه الكلمات لا يمكن أن تكون مع غيرها، فنباح يطلق على الكلب فقط، بينما الصهيل لا يكون إلا للفرس والحصان.

5- الحقول المتدرجة الدّلالة: وهي التي تكون فيها العلاقة متدرّجة بين الكلمات، فقد ترد من الأعلى إلى الأسفل، أو العكس أو تربط بين بناها قرابة دلالية، فجسم الإنسان كمفهوم عام يتجزّأ إلى مفاهيم صغيرة (الرأس، الصدر، البطن، الأطراف العالوية، الأطراف السفلية)، ثم يتجزّأ كل منها إلى مفاهيم صغرى.

فكرة التّصنيف على هذه الشاكلة في التراث العربي لم تصل إلى درجة التطور الحاصل في الفكر الغربي، لكن هذا لا يعني أن لاتجد ما يشبه هذا العمل، فالفكرة عينها "قديمة في التأليف العربي، إذ نلفي الحاجظ يشير إلى جاب منها في كتابه (الحيوان)، حين

[1] - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص370.

صنّف الموجودات الرئيسية في الكون قائلا:"إن العالم بما فيه من الأجسام على ثلاثة أنحاء: متّفق، ومختلف، ومتضادّ، وكلها في جملة القول: جماد ونام..ثم النامي على قسمين: حيوان، ونبات، والحيوان على أربعة أقسام: شيئ يمشي، وشي يطير، وشيئ يسبح، وشيئ ينساح، إلا أن كل طائر يمشي، وليس الذي يمشي، ولا يطير يسمى طائرا. والنوع الذي يمشي على أربعة أقسام: ناس، وبهائم، وسباع، وحشرات"[1] من هذا المنطلق نخلص إلى أن فكرة الحقول الدلالية لها صيت في التراث العربي على شساعته، والأمر لا يتوقف عند الجاحظ فقط، فجامعوا اللغة الأوائل كانوا في اتّجاهين: اتجاه المعاني، واتجاه اللألفاظ، حيث "غلبت عليهم نزعة التّصنيف والتّنظيم، والتّبويب، فأخذ كل عالم يجمع مادّته في الموضوع الذي يودّ التّصنيف فيه"[2] فالسّعي إلى حفظ اللغة بجمعها، طغت من خلالها الجمع والتّبويب في معاجم سميت فيما بعد معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني.

بهذا تظل نظرية الحقول الدلالية تخدم اللغة في مستواها الدّلالي، بالتّصنيفات المختلفة، حيث "أسهمت بشكل بارز في إيجاد حلول لمشكلات لغوية كانت تعتبر إلى زمن قريب مستعصية، وتتّسم بالتّعقيد ومن جملة تلك الحلول الكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل المعجمي الدلالي، وتسمى هذه بالفجوة الوظيفية"[3] الفجوات المعجمية تلك هي وظيفية متعلّقة بالاستعمال داخل السياق التّركيبي، لذا أفادة نظرية الحقول الدّلالية كثيرا.

[1] - أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص23.

[2] - نفسه، الصفحة نفسها.

[3] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، ص77.

المحاضرة السادسة عشر: النظرية التوليدية التحويلية عند نعوم تشومسكي

علم اللغة من الوصفية إلى التفسيرية

ساد المذهب السلوكي النفسي في ق19، وامتد تأثيره إلى علماء اللغة حيث "أخذوا ينظرون إلى اللغة على أنها مجموعة من العادات كغيرها من العادات السلوكية الأخرى، وبناء على ذلك فإنه من الممكن دراسة تركيبها من ناحية وتعليمها من ناحية أخرى على هذا الأساس"[1] نظرة السلوكيين إلى اللغة على أنها عادة يتقنها كل الناس، يمكن ملاحظتها عن طريق المثير والاستجابة، وبالتالي دراستها، وهو ما قدّم له (سكينر) (Skinner) في كتابه (السلوك اللغوي). ما قام به السلوكيون هو:

1/ النظر إلى ظاهر اللغة ودراسة ذلك الظاهر.

2/ إهمال دراسة المعنى، على اعتبار أنه ليس مظهرا خارجيا يمكن النظر فيه بالمنهج العلمي الموضوعي المستخدم في العلوم الطبيعية"[2] ما قاموا به أنهم أهمل الجانب الذهني العقلي والتركيز على الظاهر فقط، إضافة إلى تجاهلهم لأهم مكون في اللغة وهو المعنى.

حيث اهتم الفلاسفة واللغويون بدراسة بدراسة الظاهرة اللغوية مركزين قيها على سطحيتها أو علاقة اللغة بالعالم الخارجي مغفلين الدور الذي الذي يقوم به العقل –البنية الإدراكية العقلية الداخلية– في تناولها، ولذلك انصب اهتمام تشومسكي على التمثيل الداخلي للغة بالعقل/المخ واقفا أمام طوفان التجريبيج السلوكية معيدا للعقلانية زهوا جديدا"[3]

رائد اللغويات في العصر الحديث نعوم تشومسكي الذي قام بثورة علمية في علم اللغة، الأمر لم يأت مع عبث وإنما كان نتيجة "إيمانه العميق بأن الحقيقة الرئيسية لأي نظرية لغوية هي: قدرة المتكلم الناضج على إنتاج جمل جديدة ملائمة للموقف الذي يتحدث فيه، وقدرة المتكلمين الآخرين على فهم تلك الجمل مباشرة برغم جدتها بالنسبة إليهم، وذلك

---

[1] - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1990، ص90.

[2] - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص90.

[3] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص103.

لأن معظم تعبيراتنا اللغوية سواء للمتكلمين أو للمستمعين هي جمل جديدة"[1] قدرة المتكلم على إنتاج جمل جديدة لم يسمعها من قبل في موقف، إضافة إلى استيعاب المتكلم على فهمها.

ضمن نطاق البحث الدلالي يكون نعوم تشومسكي عاد به إلى "الطابع العقلاني الذهني إلا أن نظريته استطاعت أن تقدم تفسيرات علمية لظواهر لغوي تخص الدلالة"[2] نقده للنظرية السلوكية التي ألغت كل ماهو عقلي وركّزت على الحسي والمشاهد، إلا أنه أعاد الاعتبار لما عقلي وذهني في نظريته التجريدية بامتياز. لذلك سعى نعوم تشومسكي جاهدا إلى "الوصول بعلم اللغة إلى المرحلة التفسيرية، وفي سبيل ذلك قدم رؤية عقلية فلسفية جديدة تدعم دراسة اللغة، فليس الهدف عند تشومسكي دراسة اللغة كغاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لغاية أبعد وهي إلقاء الضوء على الطبيعة البشرية ككل"[3]

يكون نعوم تشومسكي حَوّل "بؤرة البحث اللغوي من مجرد التعامل مع اللغة المنطوقة من حيث هي كيان مستقل عن الإنسان المبدع للغة إلى التعامل مع اللغة بوصفها بنية عقلية داخلية يلعب حدس المتكلم أو المستمع دورا مهما في إبداعها وإنتاجها، وذلك لأن الحدس اللغوي للمتكلم أو المستمع هو المقياس المطلق الذي يقرر صحة ودقة أي قواعد مطروحة"[4] عملية نقل البحث اللغوي مما هو مشاهد وحسي إلى ما هو عقلي داخلي هو النقطة الجوهرية، وكان ذلك من خلال "هجومه الساحق المدمر على آراء سكينر التي عرضها في كتابه (السلوك اللغوي)...بأن اللغة لا تعدو أن تكون عادة اجتماعية مثلها في ذلك مثل سائر العادات الاجتماعية الأخرى، وأن اكتسابها يتم بنفس الطريقة أي عن طريق المحاولة والخطأ"[5] وهي أسس علم النفس المعرفي في إحدى نظرياته التي تقول التعلم بالمحاولة، لذلك رفضها تشومسكي وأنكرها.

---

[1] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص72.

[2] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات إتحاد كتاب العرب، سوريا، دط، 2001، ص95.

[3] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص73.

[4] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص72.

[5] - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص92.

قامت عليها نظريته التوليدية التحويلية التي تستند "على آلية توليد جمل صحيحة اعتمادا على كفاية المتكلم (الكاتب) اللغوي، ويعني ذلك توفر قواعد تنظيمية ذهنية في عقل متكلم اللغة تتيح له ما شاء من الجمل"[1] توليد الجمل يكون مرتكِزا على الكفاية اللغوية باعتماد قواعد تنظيمية والكل يتم في العقل تجريديا؛ وانطلق تشومسكي "للتدليل على وجود هذه الكفاية من تعلم اللغة عند الطفل، بحيث ألفى الطفل ينتج جملا لم يسبق له أن سمعها من قبل بناء على القواعد الكائنة ضمن كفايته اللغوية"[2] المنطلق المعرفي للنظرية كان من المراحل الأولى للغة الطفل الذي بإمكانه إنتاج عدد هائل من الجمل لم يسبق له أن سمعها من قبل معتمدا على كفايته اللغوية.

العلة في ذلك تجريدية عقلية ذهنية محضة وهو ما دعاه إلى القول أن: "أحد أسباب دراسة اللغة بالنسبة لي شخصيا أن ننظر إلى اللغة وفقا للعبارة التقليدية أن اللغة (مرآة العقل) أنه من الممكن عن طريق دراسة اللغة أن نكشف المبادئ المجردة التي تحكم بنيتها واستعمالها تلك المبادئ الكلية الآتية من الضرورة البيولوجية وليست مجرد عرض تاريخي مشتق من الصفات العقلية للجنس البشري. إن معرفة اللغة الإنسانية هي إنجاز عقلي غير عادي للإنسان"[3]

بذلك يكون نعوم تشومسكي قدّم نموذجا جديدا مُحدثا بذلك تحولا عقليا فلسفيا في التعامل مع اللغة، فقد تغيرت النظرة إلى اللغة من كونها عادة متعلمة، بل مجرد كونها سلسلة من المثيرات والاستجابات إلى كونها بنية داخل العقل الإنساني لها ملكة محددة فطريا هي ملكة اللغة"[4] نقد تشومسكي النظرية السلوكية القائمة على ثنائية (مثير/استجابة) كونها جعلت اللغة قائمة على الإثارة مع إلغائها المعنى.

يمكننا أن نحدد الفرق بين التجريبية والعقلانية فيما يلي:

[1] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص95.

[2] - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص95.

[3] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص73.

[4] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص85.

1/ التجريبية (Empiricism) تعتبر الخبرة وليس العقل مصدر المعرفة، وبهذا فإنها تعارض العقلانية. يدعم التجريبيون تصور أن الإحساسات تزود العقل بكل المواد التي تشكل المعرفة حول العالم.

2/ العقلانية (Rationalism): يتبع العقلانيون مثل ديكارث التقليد الذي يرجع إلى أفلاطون حيث يؤكد أن العقل الإنساني عند الميلاد يحتوي فعليا على بعض الأفكار الفطرية التي تشمل فكرتنا. "فلطالما أن المعلومات اللغوية القابلة للملاحظة المباشرة هي موضوع البحث اللغوي عند السلوكيين عموما، مما نتج عنه قصر الوصف اللغوي على الظاهرة اللغوية السطحية. وذلك ما اعترض عليه تشومسكي لأنه يبحث في عمق الظاهرة اللغوية في كيفية تشكل التركيبات اللغوية داخل العقل الانساني"

إن تشومسكي باحثا عن الأسس العقلانية " للظاهرة اللغوية مصرحا دعمه للوجه الإبداعي للاستعمال العادي للغة (الإبداعية Creativity) وداعما القدرة اللغوية (competence linguistic) أي أن يكون المتكلم أو المستمع على معرفة بلغته. حيث منحها جل اهتمامه وقدمها على الأداء اللغوي (performance linguistic) أي الاستخدام الفعلي للغة في مواقف واقعية، ويعتبر الأداء أو الإنجاز اللغوي انعكاسا مباشرا للكفاية أو القدرة اللغوية. ولقد أولى تشومسكي عنايته للقدرة على الأداء، ويمثل ذلك جزءا جوهريا من عقلانيته، على خلاف الفلاسفة وعلماء اللغة الذين منحوا الأداء أسبقية على القدرة"[1] الإبداعية أساس معرفي ارتكز عليه تشومسكي وداعما القدرة اللغوية ذلك بالتركيز على المتكلم الذي يجب أن يكون على معرفة بلغته.

يكون نعوم تشومسكي قد قام بثورة علمية في عالم اللغة حيث :"ركز على اللغة في أكثر **معانيها تجريدا**، بينما فحص أصحاب علم **اللغة البنيوي** ما يقوله الأفراد فعليا وركزوا على الكلمات المنطوقة"[2] لهذا الاختلاف بين الموقف البنيوي والعقلي التجريدي هو "أن علم اللسان البنيوي كان يقتصر على (وصف) اللغة، دون الامتداد إلى (تفسيرها)"[3] أما عن

[1] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص109.

[2] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص89.

[3] - زكريا إبراهيم، مشكلة البِنية أو أضواء على البِنيوية، مكتبة مصر، دط، 1990، ص64

الخطوة الجريئة في علم اللغة التي قام بها وأثارت الكثير من الجدال المعرفي هي "القيام بطفرة أو وثبة، ذات طابع كيفي، تكون الكفيلة بنقل (علم اللغة) من المرحلة الوصفية إلى المرحلة النظرية أو التفسيرية"[1] عملية انتقال معرفي تمت في ظل ما كان يعرفه علم اللغة من إلغاء لما هو ذهني والتركيز على الملاحظ والمُشاهد.

نلاحظ أن (تشومسكي) قدم ثنائية (العقل/ المخ) حيث "يمثل العقل المستوى المجرد لدراسة اللغة، أما المخ فيمثل المستوى المادي للعمليات الدماغية وعلاقاتها باللغة في مستواها المجرد، وتلك الثنائية الجديدة تتوافق مع تعريفه للغة بأنها نهج توليدي ممثل داخليا في بناء العقل/المخ وليست مجرد تتابع سلسلة من المنطوقات الكلامية"[2] الجانب العقلي في التوليدية هو المستوى المجرد للغة، أما المخ فهو جانب مادي للعقل.

لهذا اقترح تشومسكي ما سماه بالفطرية (natisvism) حيث يفترض في اللغة أن الكائنات الإنسانية تولد مزودة بقدرة على اللغة وأنها تحتاج فقط السماح بتطورها....يفترض أن اللغات الطبيعية فطرية والفطرية عنده ذات أساس بيولوجي، إن لغاتنا هي منتجات جيناتنا الوراثية، ويستطيع الفرد التفكير في ملكة اللغة التي فيها تحدث المعالجة اللغوية بوصفها عضو بيولوجي"[3] في نظر تشومسكي يولد الإنسان مزودا بقدرة على اللغة تحتاج إلى فسحة لتتطور، هو ما قاده إلى قوله بفطرية اللغات مع التركيز على الجانب الوراثي؛ هذا ما قاده إلى المظهر الإبداعي للغة وهو "تلك القدرة الفريدة لدى الإنسان على إنتاج تعبيرات جديدة لتلائم مواقف جديدة وذلك ما يسمى المظهر الإبداعي للغة...التفت إلى وجود بنية فطرية عميقة عامة بين العقول البشرية"[4]

[1] - زكريا إبراهيم، مشكلة البِنية أو أضواء على البِنيوية، ص64.

[2] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص149.

[3] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص159.

[4] - هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، ص161.

المحاضرة السابعة عشر: ظواهر لغوية "التّرادف"

من أهم ما تمتاز به العربية أنّها أوسع أخواتها السامية ثروة في أصول الكلمات والمفردات، فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها. وتزيد عليها أصول كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول، ولا يوجد لها نظير في أية أخت من أخواتها، هذا إلى أنّه قد تجمع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها وفعلها وحرفها. ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم"[1] ماتمتاز به اللغات السامية هو سعة مفرداتها وكثرة معانيها، بذلك احتفظت ألسنتها على مرّ الأزمان.

العربية ملك للعربي "وهو مبدعها، ويتصرّف فيها كما يشاء، ولغات القبائل على اختلافها فصيحة صحيحة يصحّ الأخذ بها، والقياس عليها، وإن كان بعضها أكثر شيوعا وأوسع نفوذا من بعضها الآخر، والعربي كان يستعمل لهجة غير قبيلته، كما أنه كان ينفرد بالابتكار والتّجديد، وربّما كان ما نصفه بالابتكار والتّجديد – أحيانا– راجعا إلى لغة قديمة وصلت إليه ولم تصل إلى غيره أو لغة أخرى"[2] لغات القبائل اختلف حولها جامعوا اللغة، لكنها كلها فصيحة، إلا أن الصّراع اللغوي الخفي بينها كان على أوجّه أيّها له السلطة للشيوع.

وجاء في معجم مقاييس اللغة:" ردف: الراء والدال والفاء أصل واحد مطّرد، يدل على إتباع الشيء، فالترادف: التتابع، والرديف: الذي يرادفك"[3] المترادف هو الكلمتان فصاعدا الدالتان على معنى واحد باعتبار واحد واقع على الأصحّ ولغة العرب طافحة به، قوله طافحة به أي ممتلئة به) فالمعنى في الترادف يمكن التدليل عليه بكلمتان فصاعدا.

الترادف هو أن تتماثل كلمتان أو أكثر في المعنى، وتدعيان مترادفتين وتكون الواحدة منهما مرادفة للأخرى، وأفضل معيار للترادف هو التبادل: فإذا حلّت كلمة محلى أخرى في

---

[1]- فقه اللّغة، علي عبد الواحد وافي، ص131.

[2] - توفيق محمد شاهين، المشترك اللفظي نظريا وتطبقيا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1980، ص17.

[3]- معجم المقاييس في اللغة، ابن فارس، ص448.

جملة ما دون تغيير في المعنى كانت الكلمتان مترادفتين مثال: هذا والدي= هذا أبي، والد= أب؛ والترادف اشتمالي تبادلي: كل أب والد وكل والد أب"[1]

يبدو أن ظاهرة الترادف قديمة ضاربة في عمق التراث العربي، حيث نجد من أقدم الكتب التي "حملت اسم الترادف كان كتاب أبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت384هـ) وعنوانه (كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى)، فمن باب المثبتين نجد الرّماني في كتابه المذكور آنفا نجده "خصص كل فصل لكلمات ذات معنى واحد، ومن أمثلته التي ذكرها: وصلته، ورفدته، وحبوته، وأعطيته...ومنها السّرور، والحبور، والجذل، والغبطة، والفرح"[2] وهي كلها للتّدليل على ثبوت الظاهرة في اللسان العربي.

كما "يبدو أن من أقدم من أطلقوا اسم الترادف على هذه الظاهرة أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي"[3] والدّليل على ذلك ما ذكره في كتابه المذكور آنفا حين يقول :" باب الأسماء كيف تقع على المسميات؟ يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو:" عين الماء" " وعين المال، وعين السحاب"، ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو:" السيف والمهند والحسام"[4] إذا أدركت أن الكلام يدور حول " قضية الترادف" ودلالتها في التراث العربي وما دار حولها من نقاشات.

أخذت القضية باعا واسعا في كتب التراث العربي وعند علمائنا الأجلاء، فهي مبسوطة في كتب أرباب اللّغة الذين أولوا هذا المحور جل اهتمامهم وصدّروا بها أوائل كتبهم، وقضية إثبات الترادف أو إنكاره قد شغلت الكثير من التراثيين ذلك أنّها تتصل بأصل لغتنا. "فطالما تساءل اللغويون أيجوز أن تترادف لفظتان أو أكثر على معنى واحد في اللغة أو لا يجوز؟...حتى إذا ذكر التّرادف انصرف الذّهن إلى مسألة الجواز والإنكار، نظرا لكثرة الخلاف فيها واحتدام الجدل بشأنها وغلبة الكلام عليها، منذ تنبّه علماء اللغة غليها والتأمّل

[1] - محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص93.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص217.

[3] - نفسه، ص216.

[4] - الصاجي ، ابن فارس ،ص65.

فيها"[1] من خلال هذا سنحاول تتبّع هذا الخلاف، والبحث عن أسباب تأييد ورفض كل فرقة، لهذا انقسم العلماء إلى منكر ومثبت للترادف وكل واحد منهم عزّز رأيه بحجة يعرض بها لرأيه.

آراء القدامى:

نقصد بهم الرواة واللغويون الذي ساحوا في الجزيرة العربية، وجابوا بواديها من أجل جمع مفردات اللغة وتدوينها قد أكدوا هذه الظاهرة –ميدانيا– بما رووه وسجلوه عن العرب من عدة ألفاظ للمسمى الواحد...زيادة على ذلك تصريح بعض الأقدمين او إشارتهم الواضحة إلى هذه الظاهرة وكأنها أمر طبيعي في اللغة، فقد ذكر سيبوية أن من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد، وقال قطرب (ت206هـ) :"أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتّساعهم في كلامهم"،

في كتاب الأصمعي (ت216هـ) الموسوم ب(ما اختلف ألفاظه واتّفقت معانيه) الشيء الكثير من الألفاظ المترادفة بمعنى الترادف الواسع... كتاب (الغريب المصنّف) لابن السكّيت (ت244هـ)...وذلك لكون الظاهرة معروفة لديهم"[2] بإمعان النّظر نجد أن القرن الثاني والثالث الهجريان لم تطرح فيهما قضية الإنكار، لربما أن الفكر والذّهنية العربية آنذاك كانت بسيطة وسليمة، وبعيدة عن الجدل والصّراع العقيم الذي أتى من بعد بفعل اتّساع الحاضرة الإسلامية، وشيوع الفلسفة اليونانية التي تقوم على الجدل والنّقاش، كل هذا سيؤثّر على الفكر اللغوي العربي الذي اتّسم بالبساطة والليونة في الطرح والنّقاش، ليتحوّل إلى حلقات للصّراع والجدال على أمور ثبت سلفا بالسليقة والفطرة.

بصولنا إلى ق4هـ نجد اتّساعا في ساحة الجدل في قضايا اللغة وكثرة الأقوال، فبلغ الجدال أوجّه واشتدّ، حتى وضع المنكرون مؤلّفات وأبواب في كتبهم لإنكار الظاهرة، ولعل "أول ما وصل إلينا بصدد إنكار التّرادف هو ما حكاه ثعلب عن استناد ابن الأعرابي (ت231هـ) القائل"كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى

[1] - حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، ص195.

[2] - حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، ص197.

ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربّما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله"[1] بهذا يكون ابن العرابي أول من أنكر الترادف من اللغويين، ثم تابعه جمع من اللغويين وتوسّعوا أكثر وفصّلوا. فهذا تلميذه ثعلب (ت291هـ) الذي روى قوله:"أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تباين بالصّفات، كما في الإنسان والبشر فإن الأول موضوع له باعتبار النّسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة"[2] والمتباين اعتمد عليه كثير من المنكرين، لأنهم وجدوا فيه المنفذ لإنكار الظاهرة، لأن تباين الصفات بين الكلمات التي يراه المثبتون من الترادف، هي عند المنكرين الفيصل في رفضه.

وتتواصل سلسلة العلام المنكرين، فهذا أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ) ذهب مذهب ابن الأعرابي حيث يقول"وقول ابن الأعرابي هو نذهب إليه، للحجة التي دللنا عليها، والبرهان الذي أقمناه فيه"[3] حيث علق على الأمثلة التي قدّمها ابن الأعرابي وانتصر له. يضاف لهم علم آخر وهو ابن فارس (ت395هـ) حيث تابع شيخه ثعلب في إنكار الترادف، إذ جاء في مؤلفه (الصاحبي) قوله:"ويسمي الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"[4] فما جُمع للسيف من أسماء عند ابن فارس ليست أسماء بقدر ماهي صفات له.

ينضاف إلى هذه الكوكبة من العلام علم آخر هو ابن درستويه (ت347هـ) إذ يقول"ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من النحويين واللغويين"[5] لم يترك ابن درستويه مجالا لوقوعه، بل أنكره من أساسه.

أبو هلال العسكري (ت395هـ) الذي ألف كتابا في إنكار ظاهرة الترادف من أساسها والمسمى (الفروق اللغوية) حي جاء على لسانه "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء

---

[1] - حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، ص198.

[2] - نفسه، الصفحة نفسها

[3] - حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص199.

[4] - ابن فارس، الصاحبي، ص65.

[5] - حاكم الزيادي، الترادف في اللغة، ص200.

يوجب اختلاف المعاني...فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من العيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وغلا كان الثاني فضلا لا يُحتاج إليه"[1] ينضاف إلى فئة المنكرين الراغب الأصفهاني (ت502ه) حيث صرح في مقدمة كتابه (المفردات في غريب القرآن) قوله:"وأتبع هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل بكتاب ينبئ عن تحق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة"[2] حيث تتبع الكثير من الألفاظ وأثبت معانيها المختلفة، حتى وإن كانت فروق خفيفة، إلا أنه أثبتها في باب الإنكار.

الترادف قضية وجدت عند المحدثين "إذ هناك من أقرّ بوجوده من غير شروط كما فعل بعض القدامى، ومن هؤلاء مصطفى صادق الرافعي، ومنهم من أقرّ بوجوده على قدر من التأمّل والتّدقيق وعدم الإغراق في التوسيع والتضييق كعلي الجارم وإبراهيم أنيس"[3] يكون المحدثون على وعي كامل باللغة وبظواهرها، ودليلهم حديثهم عن الترادف الذي هناك من أقرّ بوجوده كما حدث مع أعلام القرن 1و2، ومنهم من أقرّه لكن دون إطلاق العنان للظاهرة في اللغة. بالإضافة إلى صبحي الصالح الذي يقول:" ولسنا نريد أن ننكر مع أحمد بن فارس وقوع الترادف، بل نؤثر أن نعتدل في رأينا فلا ضير علينا إذا أن نأخذ بمذهب من يقول في شأن الترادف:" وينبغي أن يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل"[4] وهو مذهب المنكرين لوقوعه كلية.

من المحدثين نجد علي عبد الواحد وافي الذي ضيق من الترادف إذ يقول:" إن كثيرا من الألفاظ التي تبدو مترادفة هي في الواقع غير مترادفة بل يدل كل منها على حالة خاصة تختلف بعض الاختلاف عن الحالة التي يدل عليها غيره"[5] وقبلها يقول:" أن الأسماء الكثيرة التي يذكرونها للشيء الواحد ليست جميعها في الواقع أسماء بل معظمها صفات مستخدمة

---

[1] - أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د س، ص16.

[2] - نفسه، ص203.

[3] - علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دار الأمل،الأردن، ط1، سنة 2007م، ص 502.

[4] - دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح ، ، دار العالم للملايين بيروت،لبنان، ط10 سنة 2004م، ص 299.

[5] - فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 135.

استخدام الأسماء" (متأثر برأي أبو علي الفارسي). فتركيزهم على بعض الفروق الخفيفة بين المترادفات يدل على اهتمام وعناية بهذه اللغة لغة النص الديني.

و من اللغويين الغربيين نجد كلود جيرمان (Claude jerman) وريموند لوبلان reamon loplan في قولهما عن الترادف:" الكلمات التي تختلف في ألفاظها وتتفق في معانيها ...نتصور أن قائمة الكلمات المترادفة تكون طويلة نوعا ما إذ لا نجد أقل من خمسين مصطلحا يعطى كمترادف لكلمة مثل:

أخذ(تناول) ⟵ prendre

أمسك(أخذ) ⟵ saisir

قبض(أمسك) ⟵ empoigner

التقط ⟵ attraper

قبض ⟵ capturer"[1]

طرحا تساؤلا مفاده:هل هناك ترادف تام وكامل في اللغة؟.

في الواقع اللغوي "إن الترادف الكامل نادر في اللغة، إذ يندر أن تتطابق كلمتان تماما في المعنى والاستعمال مثال: جبل عالٍ أو جبل مرتفع، ولكن نقول عالي الهمة ولا نقول مرتفع الهمة، لو كان الترادف كاملا، لأمكن أن نقول مرتفع الهمة بمعنى علي الهمة"[2]

إذ توصلا من خلال معالجة بعض المصطلحات إلى القول:أنه لو اعتمدنا–في قياسنا–لإثبات الترادف على طريق قابلية الكلمات المترادفة للتبادل فيما بينها في السياقات اللغوية كلها لأدركنا أن الترادف التام أو الكامل نادر جدا....ولا شك–في النهاية–أننا نلحظ أنه من الصعب العثور على كلمتين مترادفتين تماما"[3] الفكرة سابقة الذكر في التراث العربي

[1] - علم الدلالة، لكلود جرمان و ريمون لوبلان، ترجمة نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، سورية، دون طبعة، سنة 1994م، ص63.

[2] - محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص94.

[3] - علم الدلالة، لكلود جرمان و ريمون لوبلان ، ص67.

حيث وُجدت عند ابن فارس في "الصاحبي" يوم قال: "الاسم واحد وهو "السيف" وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"[1] فالفكرة ممتدّة امتداد لغوي يمسّ كل اللغات الإنسانية.

لهذا ينكر علماء اللغة "وجود الترادف كاملا على أساس أنه سيكون من العبث والهدر أن يوجد في اللغة كلمتان لمدلول واحد دون أي فرق بينهما، ويرى هؤلاء العلماء أنه لابد من وجود فرق بين المترادفين، ولذلك يؤمن هذا الفريق من العلماء بالتراد الجزئي، أي المماثلة في المعنى دون التطابق"[2] الترادف الكامل أو المطلق لا وجود له، وإنما هي استنتاجات بعض اللغويين.

[1] - الصاحبي، ابن فارس، ص65.

[2] - محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص95.

المحاضرة الثامنة عشر: المشترك اللفظي

اقتضت اللغة أن يختص كل لفظ بمعنى ، إلا أن ظروف الحياة بتعقّدها وتشابكها فرضت أن يكون لفظ يشترك فيه عدة معاني أخرى. نقصد من هذا المشترك اللفظي ومدى إرتباطه الوثيق بالتراث العربي وما أثير حوله لهذا "أدرك العلماء والدارسون أهميته لما له من أثر في التّخاطب والتّشريع على حدّ سواء، فخصّوا مسائل الاشتراك بمزيد من العناية والتمحيص في مجال اللغة وأصول الفقه والمنطق وعلوم القرآن الكريم"[1] وقيمة الظاهرة لارتباطها بالقرآن الكريم واللغة العربية، فهي تصادف الأصولي في استنباط الأحكام، والمنطقي في ضبط الصيغ الافرادية، فهي إذن حاضرة بقوة اللغة.

وفيما يلي نتعرف على ظاهرة الاشتراك اللفظي عن قرب من عمق التراث العربي. أشار ابن فارس إليه بقوله: "وتسمّي الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: "عين الماء" و" عين المال" و"عين السحاب"[2] أو هو "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السّواء عند أهل اللغة"[3] لفظ يدل على معنيين عند العرب يصنّف في باب المشترك، الذي اعتبر من باب الثّراء اللغوي عند العرب.

ونضيف نصّا آخر من مقاييسه قوله:" الشين والراء والكاف أصلان: أحدهما يدل على مقارنة وخلاف انفراد والآخر يدل على امتداد واستقامة. فالأوّل: الشِّركة وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، ويقال شاركت فلانا في الشيء إذا صرت شريكه"[4] فكثرة التّسميات للشيئ الواحد تميزت به لغة العرب، وهذا لسعتها، وسعة مستعمليها والتّسهيل عليهم.

---

[1]- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، سنة 1999م، ص 23.

[2] - الصاحبي، ابن فارس، ص65.

[3] - توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، ص28.

[4]- ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 557.

أولى الأصوليون اهتماما بالغا بالمشترك اللفظي هذا لأنه من قبل دلالة الألفاظ"لأن استنباط الأحكام الفقهية في علم الأصول قائم أساسا على تحديد معاني الألفاظ في مصادر التشريع الإسلامي، فنظروا في مسائل الاشتراك المختلفة وأدلوا برأيهم فيها"[1].

1- النزاع في المشترك:

دارت نقاشات كثيرة حول ظاهرة المشترك اللفظي في التراث العربي، بين منكر ومثبت لها، فما ورد عن "أئمة اللغة في المشترك اللفظي، وما ورد من استعمالات ألفاظ المشترك في الأساليب الفصيحة، والاختلاف في تفسير بعض الألفاظ ومرجعه ماورد عن العرب الفصحاء، وأخذ القبائل العربية عن بعضها...ونسيان الأصل حين النّقل، أو استعمال اللفظة في الحقيقة والمجاز في آن واحد...يقوي وجود المشترك اللفظي في لغتنا"[2] الاستعمال اللغوي المتعدّد عند الفصحاء من العرب يوجب الظاهرة، حيث يعمل النّقل على إيجاء مجال للظاهرة، وحتى النّقل المجاز كذلك. للعلماء حول وجود الظاهرة من عدمها أقوال وأحكام وهي:

1-إنّه ممكن الوقوع، أي لا يمنع مانع عقلي من وقوعه في اللغة.

2-إنه واقع فعلا لوجوده في اللغة: لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ، فقد نصّوا أحيانا على أنّ هذا المعنى أصل الوضع، وبعد ذلك نجد معنى آخر يجعله بعضهم أصلا للوضع ايضا.

3-وأوجب بعضهم وقوعه: لأن المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية. فيلزم الاشتراك ويجب وقوعه، ليفي لتغطية المدلولات الاجتماعية التي تسبق المدلولات اللغوية"[3] فين من يثبته عقلا، ومن يثبته واقعا لغويا، ومن يثبته من واقع التناهي في الألفاظ لا المعاني.

أسباب وقوع المشترك:

---

[1]- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، محمد نور الدين المنجد، ص 55.

[2] - توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، ص24.

[3] - نفسه، الصفحة نفسها.

يرجع أكثر اللغويين إلى أن أكثر أسباب وقوع المشترك هي جغرافية وتاريخية نلخصّها كما يلي:

1- الأسباب الجغرافية: يذكر أبو علي الفارسي أنّ تداخل اللغات (يقصد اللهجات العربية) سبب من أسباب وقوع الاشتراك في العربية، وينفي أن يقع في لهجة واحدة.

2- الأسباب التاريخية: لعل أشهر من علّل ظاهرة الاشتراك على أساس تطور صوتي هو اللغوي إبراهيم أنيس، فقد حاول أن يفسّر كلمات مثل (السغب) في دلالتها على الوسخ، والدرن، والقحط، والجوع) بالقول:إنها تطورت في لهجة من اللهجات، ولظرف من الظروف الخاصة حتى أصبحت من المشترك اللفظي"[1].

دور السياق في تحديد دلالة المشترك :

يقع المخاطب أحيانا في غموض بسبب عدم تعيين المتكلم المقصود من كلامه بسبب المشترك لذلك "وجب على السامع ترجيح أحد معاني المشترك بالقرنية اللفظية أو الحالية التي ترجح المعنى المراد، و المراد بالقرنية اللفظية : ما صاحب اللفظ، والمراد بالقرنية الحالية : ما كانت عليه العرب حين ورود النص من شأن معين"[2] على الملتقّي أن يكون على وعي بالقرائن باختلافها، ويوظّفها حسب ما تقتضيه الحاجة، وإلا وقع في غبن يؤدّي به إلى البعد عن المعنى المراد.

ويؤدي السياق الدور الحاسم في تحديد دلالة الكلمة تحديدا دقيقا و يزيل أي تعمية أو التباس قد يحدثها وجود المعاني المتكاثرة التي تتوارد على اللفظة المشتركة، و هي في معزل عن السياق الذي يمكن أن يستعمل فيه، و بفضل اعتمادنا على السياق في تعيين دلالة دون غيرها بما يحمل اللفظ المشترك من دلالات متعددة أمكن أن تعيش كثير من كلمات المشترك اللفظي جنبا إلى جنب قرون متعددة في اللغة الواحدة، دون أن يسبب ذلك غموضا أو سوء فهم أو صعوبة من نوع ما.

---

[1] - محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص72.

[2] - الوجيز في أصول الفقه ، وهبة الزجيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، سنة 1999م، ص 191.

لكن هذا لا يمنعنا من إغفال دور القرائن بنوعيها، "فالقرينة اللفظية مثلا يتضح دورها في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1] لفظ اليد مشترك بين الذارع والكف والساعد، و بين اليمنى واليسرى، وقد عين المراد به، وهو الكف بالسنة العملية وهي قرينة لفظية"[2] ففعل القطع مخصّص لجزء اليد، لكن ما يوضّح ذلك هو القرينة اللفظية التي تثبّت المعنى وتعيّنه.

ينبغي التنبيه أن المحدثين ذكروا عامل السياق الذي له دور كبير فيما يطلق عليه المشترك لأن "المعنى السياقي على خلاف المعنى المعجمي واحد لأن السياق لا يسمح بتعدد معاني الكلمة إلا ما كان من باب الألغاز أو الكتابة و المجاز، وهو يبرز عامل القرينة الذي يعود بالكلمة و يضعها في حيز دلالي واحد بعد تأمل السامع في القرينة و ربطها بالمعنيين أو المعاني و ترجيحه لمعنى واحد"[3] فالسامع لا بد وأن يعتمد على ما في فكره من أفكار وربطها بالقرينة للوصول إلى المعنى المقصود من الكلام وإلا وقع في الغُبن.

يقول صبحي الصالح :"والسياق هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد و هذا السياق لا يقوم على كلمة تنفرد وحدها في الذهن، و إنما يقوم على تركيب يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة، فيخلع على اللفظ المعنى المناسب"[4] فالسياق والارتباط بين الصيغ التركيبية المختلفة ذات الدلالة، يزيل عن اللفظ المشترك اللبس والغموض.

وجد هناك من اللغويين الغربيين في تناولهم للمشترك اللفظي تركيزهم على أهمية السياق، حيث يرى ج.فندريس :"إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحدة في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما، إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات، إلا المعنى الذي يعنيه سياق النص "[5] فالتعدّد

---

[1] - سورة المائدة، الآية6 38.

[2] - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ص192.

[3] - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، ص168.

[4] - دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص308.

[5] - علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، ص398.

المعنوي للفظ غير وارد بالتمام، والدليل عليه أن ما يطفو إلى ذهن المتكلم حين إيراد الحديث هو معنى واحد ما يخرج مقترنا مع اللفظ.

و هذا جون لاينز بدوره كان له حديث طويل عن المعنى و السّياق نقتصر منه على جزء في قوله: " they passed the port at midnigt لقد مروا بالميناء عند منتصف الليل أو لقد ناولوا الخمر المعتق عند منتصف الليل ، غامضة معجميا (وربما نحويا) في الانجليزية على انه سيتضح عادة من خلال السياق أي من اللفظتين المتجانستين port "ميناء" نوع من أنواع الخمر المعتق و هي المستخدمة كما سيتضح أيضا أن معنى واحد من المعاني المتعددة للفعل pass هو المقصود و على الرغم من تعدد المعنى ... على انه من السهل ملاحظة أن السياق المناسب يفسح المجال أمام الفعل pass بمعناه "يمر" لأنه يصاحب نوع من أنواع الخمر المعتق بنفس السهولة التي يصاحب فيها "ميناء" في سياقات أخرى"[1] فاللفظة منفردة بصيغتها المعجمية تحتمل تأويلات عدة توقع في الغموض، لكن تسييقها في مختلف التراكيب يعطيها معنى بحسب السياق الذي ترد فيه.

ويسمي س.اولمان (ullmann) "تغيرات في الاستعمال " أو جوانب متعددة المعنى

الواحد " وقد ضرب مثالا لذلك كلمة wall حائط التي تتنوع مدلولاتها بحسب مادتها (حجر، طوب...) و وظيفتها حائط في منزل أو بوابة، و بحسب خلفية المستعمل و اهتمامه، بناء، عالم أثار، مؤرخ، فنون"[2] ومن جانب اعتبر أن المشترك اللفظي يعتبر سببا في الغموض الدّلالي ومقصوده المفهوم المعجمي لا السياقي يقول: "المعنى المتكرر الذي يتكون فيه الكلمة الواحدة دالة على معنيين أو أكثر، مثال ذلك كلمة " volume " فإنها يمكن أن تعني : كتلة – ضخم – مجلد كبير – قوة الصوت ....الخ "[3]

ما نستنتجه من كل ما مر معنا من أفكار أن المشترك اللفظي جذوره عميقة عمق التراث العربي، فالمثبتون لو دقّقنا النّظر كانوا من أهل الاصطلاح في نشأة اللغة،

---

[1] - اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة ،عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1 سنة 1987م، ص223.

[2] - علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص164.

[3] - منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، ص169.

والمنكرون أو المضيقون هم من أهل التوفيق. فالاصطلاحيون يقولون أن المشترك ثراء لغوي في حد ذاته. والتوقيفيون يقولون: معناه أن الله لا يريد توصيل المعنى الحقيقي من كلامه، فالمشترك هناك تعميه على السامع و الله عز وجل من كلامه، الوصول إلى عين الحقيقة دون أي غموض . كانت هذه نظرة عن كثب على قضية شغلت التراثيين وعلى مختلف توجهاتهم، لكنهم اعتبروها أحد أحسن المكنونات اللغوية لدى العربية على مر الأزمان، ومنهم من سخّرها لخدمة توجهاته الفكرية بحيث جعل منها أداة إجرائية تخول له بث معتقده بكل حرية.

المحاضرة التاسعة عشر: التّضاد

تزخر اللغة العربية بسعة ذخيرتها اللغوية المعجمية، حيث يجد متكلّمها سَعة في الألفاظ، مما يُخوّل له الاختيار حسب المقام وما يقتضيه؛ هذا ما دفع بعلماء العربية القدامى إلى البحث والتّنقيب فيها للظّفر بظواهر لغوية استعملها العربي في حديثه. التّضاد ظاهرة من هذه الظواهر التي بسط العلماء الحديث فيها وألّفوا فيها الكتب وانتصروا لها، في مقابل من ألّف فيها ونفاها من العربية بمكان.

جاء مصطلح التّضاد من الضدّ الذي يعني في اللغة "النّظير والكفء والجمع أضداد"[1] وهذا أبو الطّيب اللغوي يعرّف الأضداد في صدر كتابه بقوله:"الأضداد جمع ضدّ، وضدّ كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل...وليس كل ما خالف الشيء ضدا له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدّين، وإنّما ضد القوة الضّعف، وضدّ الجهل العلم. فالاختلاف أعمّ من التّضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدّين"[2] فما ينفي هو الضدّ المتعارف عليه مثل البياض ضدّ السواد، لكن قد يتخالف الشيئان لكن ليس من باب الضدّ، لأن الاختلاف أعم وأوسع من التضاد؛ وفي الاصطلاح عرّف التّضاد أنه "دلالة اللفظ على معنيين متنافييْن، وذلك كدلالة لفظ الجون على الأبيض والأسود"[3] فالمنافاة عند الاصطلاح هي الفيصل في التعريف، لأنها أساس التضاد.

انقسم علماء العربية إلى قسمين حول الظاهرة، فريق يرى بوقوعه ويُثبته، وفريق يرى بنفيه ورفضه، وكل فريق قدم أدلة يُفحم بها خصمه، ومن الفريق الأول نجد:محمد ابن المستنير الملقّب بقطرب (ت206ه)، والأصمعي (ت216ه)، وابن السكّيت (ت245ه)، وأبو حاتم السجستاني (ت248ه)، وابن الأنباري محمد بن القاسم (ت328ه)، وأحمد بن فارس (ت395ه). أما الفريق الثاني المنكرون له نجد ثلّة قليلة أبرزهم ثعلب (ت291ه)،

---

[1] - أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770ه)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د س،136.

[2] - حسين نصار، مدخل إلى تعريف الأضداد، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 2003، ص10.

[3] - عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1997، ص41.

وابن درستويه (ت247هـ) الذي ألّف كتاب "إبطال الأضداد"، والآمدي (ت613هـ) في كتابه "الحروف من الأصول في الأضداد.

أما عن الحجج التي قدّمها المثبتون فنقتصر على ابن الأنباري الذي يقول في كتابه المذكور آنفا "إن كلام العرب يصحّح بعضه بعضا ويرتبط أوله بآخره...فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنه يتقدّمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الأخر...وهذا ابن فارس الذي يقول"وأنكر ناس هذا المذهب وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء وضدّه، هذا ليس بشيء. وذلك أن الذين رووا أن العرب تسمي السيف مهندا والفرس طِرفا هم الذين رووا أن العرب تسمي المتضادين باسم واحد"[1] فجواز الظاهرة باستعمال العرب لها بالتداول، فما استعمله الأول قد يصححه الأخر إن كان فيه ضرر على اللغة أو خطأ، زد على ذلك الرواة الذي رووا اللغة اثبتوا ما كان من الضدّ ولم ينكروه.

أما عن الحجج التي قدّمها الرافضون فأبرزها "أنه ليس في الكلام ضد، ولو وجد لكان محالاً، وهي حجة منطقية قياسية ينقضها السّماع، ولذلك اضطرّوا إلى تأويل ما روي عن العرب تأويلا متكلّفًا، ينفي عنه التّضاد ولا ينفي الاشتراك"[2] وضرب هذا الرّفض هو التمعّن والإيغال العقلي، إذ كيف يُعقل أنّ العربي يقع في مثل هذا الحرج اللغوي ولا يتنبّه له، وهذا لأن التضاد "يدلّ على عبقرية اللغة في إعطائها باللفظ الواحد وجوها مختلفة من المعاني تعرفُ من سياق الكلام، ومناسبة العبارة، وإن هذا اللون قد كثر وشاع حتى أصبحت معرفته واجبة، ولا تكمل معرفة اللغة، وفهمها إلا به"[3] فاللغة العربية ميزتها سَعة ذخيرتها، حيث متكلما لا يجد الحرج اللغوي في أي مقام، وفي أي مجال.

أسباب وقوعه:

تقع ظاهرة التّضاد لاختلاف الأسباب النابعة من داخل اللغة، منها ما يرتبط بالمعنى، وأخرى باللفظ، وثالثة بالصيغة، فأما المرتبطة بالمعنى فهي:

---

[1] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص195.

[2] - غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، ط2، 2000، ص218.

[3] - عقيد خالد حمّودي العزّاوي و عماد بن خليفة الدّايني البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1، 2014، ص368.

1- الاتّساع: ومنه إطلاق الصّارخ على المغيث، والمستغيث.

2- المجاز: ومنه إطلاق اسم الفاعل على المفعول، كقوله تعالى:"فهو في عيشة راضية"[1] أي: مرضية.

3- تداعي المعاني المتضادّة والتّصاحب الذهني: فالضدّية نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أي علاقة أخرى، فمجرّد ذكر معنى من المعاني يدعو ضدّ هذا المعنى إلى الذهن، ومن أمثلته (البين) التي تطلق على الوصل، وعلى الفرقة، لأنّ المعنى الأوّل يستدعي ضدّه، أي: المعنى الثاني.

4- زيادة القوة التعبيرية: إذا أراد المتحدّث المبالغة في التعبير عن شيء عبّر عنه بضدّ معناه، ومن أمثلة ذلك أنّ أحد الخلفاء العرب في الأندلس سمّى إحدى جواريه بالقبيحة لشدّة حسنها وجمالها"[2] هي ذي الأسباب المتعلّقة بالمغنى حيث الاتّساع المعنوي للتّوسعة على متكلّم اللغة، ثم المجاز الذي بدوره يوسع لاحتواءه على التعدّد المعنوي للألفاظ، ثم زيادة التّعبير باستعمال الضدّ.

أما المتعلّقة باللفظ فهي:

1- الإبدال الذي من أمثلته كلمة (اسر) فهي تعني: أظهر، وتعني أيضا: كتم، وأصل معنى الإظهار في كلمة (أشر) فأبدلت الشين المعجمة سينا مهملة مما جعل الصورتين الصوتيتين للكلمتين صورة واحدة تحتمل المتضادّين.

2- القلب المكاني الذي من أمثلته كلمة (صار) فهي تعني (جمع) وتعني أيضا (قطع)، و(فرق)، ومنه قوله تعالى:"فصرهنّ إليك"[3] أي: اجمعهنّ، وضمّهنّ"[4] فظاهرتا الإبدال والقلب المكاني صوتيتان متعلّقتان بالدّلالة الصوتية، فما يتغيِّر صوتيا يتغيّر دلاليا.

---

[1] - سورة الحاقة، آية 21.

[2] - عقيد خالد حمّودي العزّاوي و عماد بن خليفة الدّايني البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، ص370.

[3] - سورة البقرة، آية 260.

[4] - عقيد خالد حمّودي العزّاوي و عماد بن خليفة الدّايني البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، ص370.

أما عن الأسباب المتعلقة بالصيغة فكدلالة "اللفظ في الأصل على معنى عام يشترك فيه الضدّان كالفعلين (باع) و (شرى) فكلاهما يدل على البيع وعلى الشراء، إذ الأصل فيهما الدلالة على التبادل. واتفاق المعنيين في صيغة صرفية واحدة كالمتجث، تكون لمن قام بالاجتثاث والأصل فيها مُجتثِث، وللذي وقع عليه الاجتثاث والأصل مجتَثَث"[1] فالصيغة الصّرفية تحمل معنى أصلي متّفق عليه، لكن دروانها على الألسن قد يغيّر منها، لكن هذا لا يسقط من معناها وإنما تشيع الصيغتان لتحملان معنيين متّفق عليها.

أسباب أخرى مثل: اختلاف اللهجات: فأحد المعنيين لحيّ من العرب، والآخر لحيّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء، فنشأت الأضداد، مثل (الجون) يعني الأبيض في لغة حيّ من العرب، ويعني: الأسود في لغة حيّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر"[2] الاختلاف اللهجي كان نصيب من التّضاد، فتعدّد استعمال لفظ في قبيلة يقابله استعمال آخر في قبيلة أخرى، ما يعني أنهما استعملاه في معنيين مختلفيين، ما يثبت تضاده.

التضاد عند المحدثين:

لم يحظ التضاد عند المحدثين ما حظيت به بقية الظواهر اللغوية "إلا ما يأتي عرضًا عند بعضهم مثل ULLmann حين قال:"من المعروف أن المعاني المتضادة للكلمة الواحدة قد يعيش جنبًا إلى جنب لقرون طويلة بدون إحداث أي إزعاج أو مضايقة"[3] فهو لم يخصّص له بابا، وإنما جاء هذا الحديث عرضيا للتّأكيد عليه.

درسه المحدثون تحت مصطلح Antonymy (التضاد)، "إذ يشير هذا المصطلح إلى وقوع التّضاد بين دلالتي لفظتين مختلفين، وليس بين دلالتي لفظ واحد، وذلك كالتضاد بين لفظي الأبيض والأسود"[4] فائدة التضاد إذ أنه يوسّع من القيم التّعبيرية، ويبسط مداها اللفظي.

---

[1] - غازي طليمات، في علم اللغة، ص219.

[2] - عقيد خالد حمّودي العزّاوي و عماد بن خليفة الدّايني البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، ص371.

[3] - محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص194.

[4] - عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية، ص41.

مكتبة البحث

- **القرآن الكريم.**
- إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، د ط، د ت.
- إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، د ط، د ت،
- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو أمريكية، دط، 2003.
- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو أمريكية، دط، 2003.
- ابن جني، الخصائص، ج3، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية،.
- ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تح شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، د ت.
- ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، تح شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، د ت ،.
- ابن منظور، لسان العرب،دار صادر، بيروت،لبنان، ط3، 1994، ج11.
- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج1، تح محمد مِرابي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د س.
- أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، تح محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، د ط، د س،.
- أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د س.

- أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د س،.
- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الاسلامية والعربية، الامارات، ط1، 2007.
- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، ط1، 2007،.
- أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية، 2002.
- أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية، 2002،.
- أحمد محمد قدور، مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، جانفي، فيفيري، مارس، 1986.
- أحمد محمد قدور، مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، جانفي، فيفيري، مارس، 1986،.
- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، مصر، ط5، 1995.
- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، سنة 2007.
- أحمد نعيم كراعين، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1993.

- إدريس بن خويا، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث دراسة في فكر ابن القيّم الجوزية، علم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016.
- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، سنة 1999م.
- إيراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو أمريكية، دط، 2003،.
- بثينة الجلاصي، النص والتأويل في الخطاب الأصولي، آليات القراءة وسلطة التناص، دار رؤية، تونس، ط1، 2014.
- تحسين عبد الرضا، الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، دار دجلة، الأردن، ط1، 2011.
- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، د ط، 1994.
- توفيق محمد شاهين، المشترك اللفظي نظريا وتطبقيا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1980.
- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، المكتبة التوفيقية، مصر، د ط، د س،.
- الجويني أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، ج2، تح عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط1، 1399هـ.
- حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح محمد الحبيب ابن الخوجة، الدر العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008.

- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث،.
- حسين نصار، مدخل إلى تعريف الأضداد، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 2003.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح ، ، دار العالم للملايين بيروت،لبنان، ط10 سنة 2004.
- الذوادي بن بخوش قوميدي، تأويل النصوص في الفقه الإسلامي (دراسة في منهج التأويل الأصولي)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، د ت.
- الزركشي (بدر الدين محمد ين عبد الله الشافعي)(ت794ه)، البحر المحبط في أصول الفقه، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني وراجعه عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، الغردقة، مصر، ط2، سنة 1992م.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البِنية أو أضواء على البِنيوية، مكتبة مصر، دط، 1990،
- سالم سليمان الحمّاش، المعُجم وعلم الدلالة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1428ه،.
- السعيد شنّوقة، التّأويل في التفسير بين المعتزلة والسنة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د ط، 2005.
- السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط، 1996.

- الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسّسة الحسنى،الدّار البيضاء، المغرب،ط2006،1.
- الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسّسة الحسنى،الدّار البيضاء، المغرب،ط2006،1، ص 98 .
- صابر الحباشة، مقاربات في علم الدلالة، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- صالح بلعيد، في قضايا فقه اللغة، ص62،63/ نقلا عن صلاح الدّين زرّال، الظاهرة الدّلالية عند علماء العربية القدامى.
- صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، عام 2008.
- طارق النعمان، اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1994.
- عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1996.
- عبد الرحمن محمد محمود الجبوري، التأويل التأسيس والمصطلح والدلالة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 5، 2005.
- عبد العزيز ياسين عبد الله و عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العرب، مجلة آداب الرافدين، عدد 66، 2013.
- عبد العزيز ياسين عبد الله و عبد السلام مرعي جاسم، الدلالة النحوية عند النحاة العربن.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.

- عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1997.
- عبد الله عبد الغني سرحان، التدبّر حقيقته وعلاقته بمصطلحات التفسير، والتأويل، والبيان، والاستنباط، والفهم، أوراق عمل الملتقى العلمي الأول لتدبّر القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية، 2009.
- عبد الله عبد الغني سرحان، التدبّر حقيقته وعلاقته بمصطلحات التفسير، والتأويل، والبيان، والاستنباط، والفهم.
- عقيد خالد حمّودي العزّاوي و عماد بن خليفة الدّاينّي البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1، 2014.
- عقيد خالد حمودي العزاوي و عماد بن خليفة الداينّي البعقوبي، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، دار العصماء، دمشق، ط1، عام 2014.
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر ، دار الأمل،الأردن، ط1، سنة 2007م.
- علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، أحمد نعيم كراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1.
- علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، عادل فاخوري ، دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط2، سنة 1994م.
- علم الدلالة، لكلود جرمان و ريمون لوبلان، ترجمة نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق، سورية، دون طبعة، سنة 1994م.
- علي جمعة محمد، علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.

- علي جمعة محمد،علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية،المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، سنة 1996.
- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، عام 1986.
- علي محمد حسن العمّاري، قضية اللفظ والمعنى وأثرهما في تدوين البلاغة حتى عصر السكاكي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1999.
- علي مهدي زيتون، إعجاز القرآن وأثره في تطور النقد الأدبي من أول القرن الخامس إلى نهاية القرن السابع، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، ط2، 2000.
- ف،ر، بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر صبري إبراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعية، د ط،.
- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حز، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر لبنان،دار الفكر سوريا،ط2.
- فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، تحقيق علي دحروج، ج1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1965م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة ،عباس صادق الوهاب، مراجعة يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1 سنة 1987م.

- المحصول في علم أصول الفقه، تح طه جابر العلواني، مطبعة مؤسسة الرسالة، دون طبعة، دون سنة ،ج1.
- محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، الدار العربية للعلوم ناشرون و منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، دار ابن خزيمة، الرياض، السعودية، ط1، 2005 .
- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
- محمد بن جهلان، فعالية القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النص القرآني، دار صفحات، دمشق، ط1، 2008.
- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980.
- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج1، مكتبة وهبة، ط7، 2000.
- محمد حسين علي الصغير، تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في علوم القرآن، دار المؤرخ العربي، لبنان، د ط، د ت.
- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، عام 2000.

- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، عام 2000.

- محمد علي الخولي، علم الدِّلالة (علم المعنى)، دار الفلاح، الأردن، د ط، 2001.
- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، د ط، 2001.
- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- محمود السعران، علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"، دار النهضة العربية، بيروت، دط، د س.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ج1، دار التراث، القاهرة، ط 3، دون سنة.
- مسعود بودوخة، السياق والدلالة، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2012.
- معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، دون طبعة، سنة 1961.
- مندر عياشي، اللسانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1996.
- منقور عبد الجليل، النص بين الدلالة والتأويل، منشورات مكتبة الإرشاد، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2004.
- موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، دار الأوائل، سوريا، ط1، 2002.
- مولود السّريري، منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية والوضعية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1990.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2004م.
- الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير،دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس،ط1، 1998 .
- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، الأردن، ط1، 2007.
- هناء صبري، فلسفة اللغة عند نعوم تشومسكي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2015.
- الوجيز في أصول الفقه ، وهبة الزجيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، سنة 1999م.
- ياسر عتيق محمد علي، الدلالة السياقية ونظائرها عند الأصوليين وأهمّيتها في فهم مقصود الخطاب، جامعة عدن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 35، يوليو– ديسمبر،2012.
- يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي "الاستراتيجية والإجراء"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، عام 2007.